الأمير شكيب أرسلان

أعمال الوفد السوري الفلسطيني



أعمال الوفد

السوري الفلسطيني

الأمير شكيب أرسلان / أعمال الوفد السوري الفلسطيني

إشراف وتحرير:

د. سوسن النجّار نصر

الدار التقدّمية

المختارة ـ الشوف ـ لبنان

هاتف: ٩٦١ـ٥/٣١٠٥٥٥ ـ ٩٦١ـ٥/٣١١٥٥٥ ـ ٩٦١ـ٥

E - mail: moukhtarainf@terra.net.lb

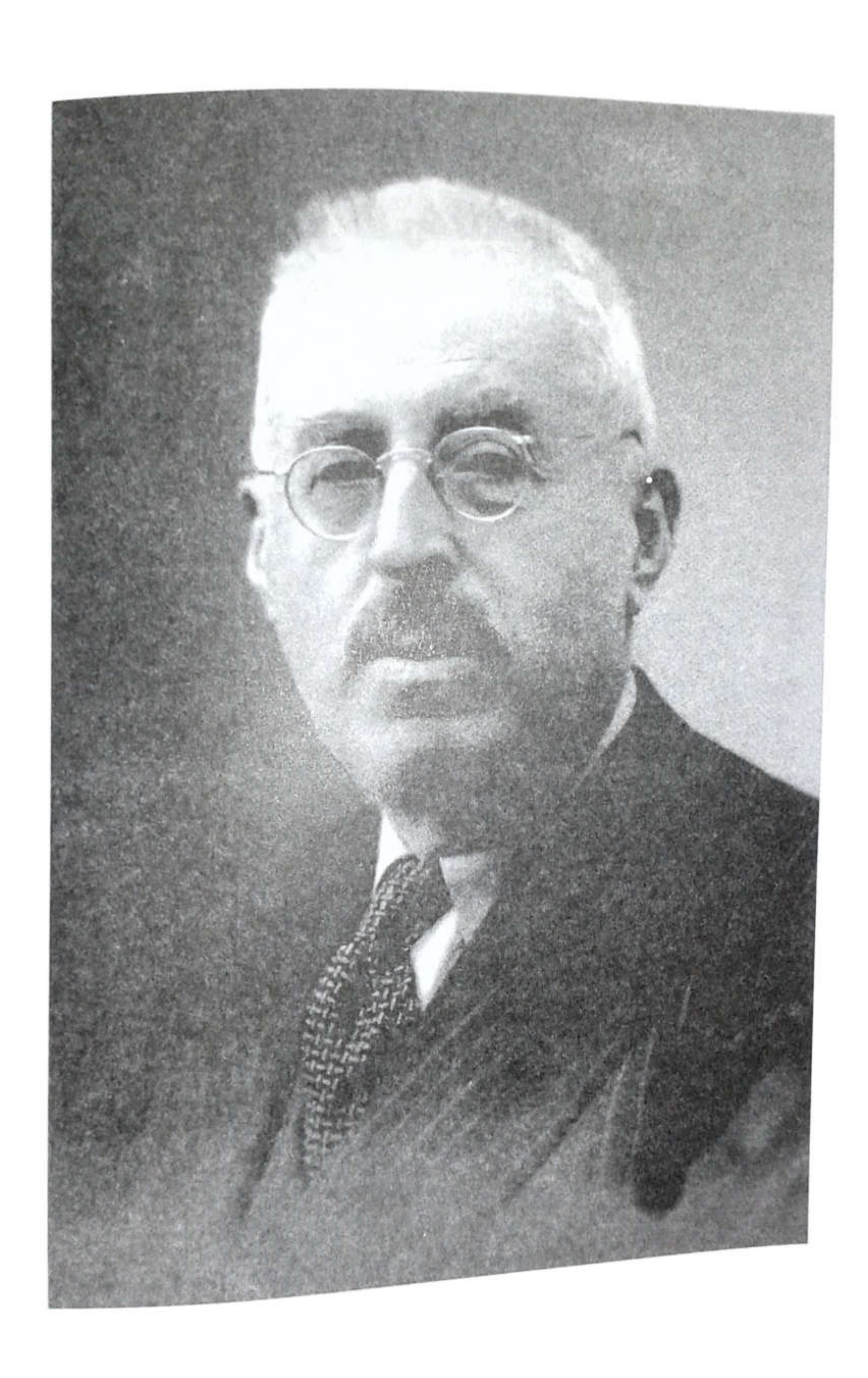
http ://www.daraltakadoumya.com

الطبعة الأولى ٢٠٠٩

الأمير شكيب أرسلان

أعمال الوفد
السوري الفلسطيني

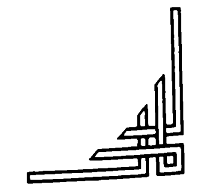
الدار التقدّمية



كلمة لا بدّ منها

إنَّ هذا التراث القيِّم مدين بالتنقيب عنه وجمعه وتنظيمه
إلى الأساتذة:
المرحوم الدكتور يوسف إيبش، والدكتور يوسف خوري،
والمحامي الأستاذ توما عريضه،
الذين لم يتوانوا عن شقّ المسافات الطوال وتكبُّد العناء
في السفر إلى أقطار عدّة في البلاد العربية والأوروبية
بحثًا واستقصاءً عن تلك المآثر المجيدة، التي، لولاهم،
لكانت ذكرى أمير البيان، الأمير شكيب أرسلان،
طيّ النسيان والضياع.
فلهم دائم العرفان لِما بذلوه من تضحيات في سبيل جمع
هذا التراث ونقله.

الدار التقدّمية



مقدّمة الناشر

«لا يضيع حقٌّ وراءه مُطالب»! جملة ناجعة في زمن المواجهة، وعميقة المعاني في زمن الكفاح والجهد المبذول، حتّى تسطع شمس الحقّ، ويندحر الظلم منكفئًا تحت وطأة الضربات التي تجوب البسيطة حاملة لواء الحقّ والحرّية والاستقلال.

لم يكن الأمير شكيب أرسلان ممّن رضخ للغة الاستعمار، ولم يكن كذلك ممّن هادن وسامح واستعطى؛ بل خرج، كما يخرج السيف الماضي من غمده، وبرفقته ثُلّة مشكورة من المناضلين الذين أبوا الاستسلام والخنوع، ليُسمع صوت بلاد مقهورة وشعب مضطهَد، بفعل الانتدابين الإنكليزي والفرنسي لكلّ من لبنان وسوريا وفلسطين، إلى العالم أجمع. هذا العالم الذي كان ولا يزال يتغنّى بالديمقراطية وحقوق الإنسان والعدالة.

وقد شكّلت هذه الخطوة رسالة إلى أنحاء المعمورة، بأنَّ الشعوب المنتدَبة مستضْعَفَة ولكنّها ليست بضعيفة، وأنها مسْتَعْبَدَة ولكنّها ليست برقيقة، بل هي حرّة تتعشّق الحرّية، تتنفّسها، وتشير إلى الغازي المضطهِد ببنان الحقّ، واسمةً إيّاه بالتلطّي خلف سلطته وجبروته، الزائفين.

لقد عُرفت أعمال «الوفد السوري الفلسطيني» كنهج وقدوة، بعد أن جاب أفراده العالم الغربي «المتحضِّر» حاملين رسالة هذه الدول المستغلَّة، مطالبين بالعدالة والاستقلال. ولم يألُ الوفد جهدًا إلاّ وبذله، معتدًّا بصفات من ينتمي إليهم من شعوب، عُرفت برفض الضيم والقهر، وبعزّة النفس والكبرياء.

«أعمال الوفد السوري الفلسطيني»، مؤلَّف جديد يضمّ مسيرة هذا الوفد في أنحاء العالم، وما آزره من تحرّكات شعبية داخلية رافضة للانتداب وبسط السيطرة،

والتي أدّت إلى تخفيف وطأة السلطة الأجنبية عن سوريا، وصولاً إلى رفع الانتداب، وذلك في العشرينيَّات والثلاثينيَّات من القرن الماضي. وإذ تقوم الدار التقدّمية اليوم بنشره، محافِظةً على روحيّته وبعض ألفاظه، فهي إنّما تسعى لأن تعكس الأصالة والعفويّة لهؤلاء الكبار الذين قادوا مسيرة الاستقلال منذ عُرف للحرّية فجر، ومنذ أولدت الأرض نبات النضال والاستبسال، في لحظة من لحظات التماهي مع الذات، فجاءت أعمالهم جليلة، وجهودهم كبيرة وعظيمة، رسخت في ذاكرة التاريخ؛ وإنَّ المتابع لسيرة الأمير شكيب أرسلان سيجد، بلا شكّ، أنَّ هذا الفرد الذي انطلق من لبنان، إنّما جمع شعبًا وقضيّة وأمّة تحت عباءة المسؤوليَّات التي أُلقيت على عاتقه، ليكون مجاهدًا في سبيلها، وفي سبيل عزّتها.

مسيرة الأمير شكيب أرسلان في دوحة العطاء الفكري والسياسي والوطني والقومي مستمرّة، ولنا، بكلّ فخر، عند هذه المفارق جديد التلاقي، وزاد المعرفة والاجتهاد.

الدار التقدّمية

في ٢٢ ك١ ٢٠٠٨

مقدّمة

تنشر اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري الفلسطيني مجموعتها الأولى هذه في بيان أعمال وفدها في أوربا، لكي يقف السوريون على شيء من المساعي التي بذلها الوفد في بضعة أشهر، ويعرفوا ما يعترض العمل الوطني من العقبات التي لا بدّ من اجتيازها في سبيل الغاية الوطنية المنشودة.

عندما انتخبت اللجنة التنفيذية وفدها، لم تكن تتوقّع وصوله في مدّة يسيرة إلى ما وصل إليه من تنوير أذهان الحكومات والمؤتمرات والصحف الكبرى في قضيّتنا وبسطها في كلّ موقع رسمي، ودعوة كبراء الأوربيين المهتمّين بشئون[1] الشرق إلى تأييدها وإظهار حقائقها في عالم السياسة والمدنية، وإقناع كلّ ذي شأن بأنها قضيّة حقّ. فإذا كانت ظروف السياسة العمومية الحاضرة لم تساعد الآن على تأييدها بتمامها، ورفع كلّ المظالم التي حلّت بها، فالأمل وطيد أنها ستصل إلى ذلك ولو بالتدريج، على شرط أن تظلّ المساعي متواصلة، والأمّة ثابتة على التمسّك بمبادئها، متضامنة مع العاملين لتحقيقها.

إذا ألقى القارئ نظرة على هذا الكتاب، يجد أنَّ الوفد لم يدّخر وسعًا في دعاية القضيّة وخدمتها والحثّ على تأييدها، في كلّ مكان لاحت له منه بارقة أمل. فقد طرق أبواب جميع المؤتمرات والمجالس والمجتمعات الدولية التي عُقِدت في أوربا من مؤتمر "جنوى" إلى مؤتمر "لوزان"، وقابل رجال السياسة في جميع الممالك التي لها علاقة بالذات أو بالتبع بقضيّتنا الوطنية، ووزّع منشوراته في كلّ تلك المراكز الدولية بعدما بسط لها القضيّة شفاهًا. وكان من تأثير مساعيه أنَّ مجلس النوَّاب الفرنسوي تحدّث بأعماله في كلّ جلسة تناول فيها البحث مسألة سورية. وخرجت

(١) جاءت هكذا في النسخة الأصلية.

السياسة الفرنسوية تجاه الوفد عن خطّة المقاطعة بالصمت إلى خطّة المناقشة والمجاملة، كما ظهر في جنيف ممّا يجده القارئ مجملاً في هذا الكتاب.

ومن أهمّ ما كان لمساعيه اليد البيضاء فيه عدول إيطاليا عن الموافقة على إبرام صكّ الانتداب لسورية، فظلّ الانتداب معلّقًا حتّى الآن. وكان من نتائج مساعيه أيضًا إباحة حقّ التظلّم من الانتداب لأهل البلاد في الداخل، وإطلاق هذا الحقّ في الخارج بعدما كان المشروع الأساسي لحقّ الشكوى يقضي بأن لا يسمح بتقديم الشكوى إلاّ للساكنين في البلاد وبواسطة الدولة المنتدبة التي لها أن تقبل الشكوى أو ترفضها بشروط مبيّنة في المشروع، فلو نفّذ هذا المشروع تصبح يد الدولة المنتدبة مطلقة في البلاد إطلاقًا لا يخشى مراقبة ولا تهمة. نعم إنَّ هذا المشروع لم يفصل فيه نهائيًّا بعد، ولكنَّ قرار جمعيّة الأمم بشأنه جاء نتيجة ذات مزية لا يُستهان بها لمساعي الوفد.

وقد استطاع الوفد أن يستميل إلى القضيّة كثيرًا من الأحزاب السياسية، وعددًا عديدًا من كبراء رجال السياسة في جميع الممالك التي زارها، وعلى الأخصّ في إيطاليا، ويجد القارئ بيانًا عنه في هذا الكتاب.

عَمِلَ الوفد أعماله هذه في مدّة قليلة مضحّيًا ما عزّ وهان في سبيل القضيّة الوطنية. ولم يقتصر رجاله الكرام على السخاء بأوقاتهم والانقطاع عن كلّ عمل لخدمة القضيّة وحدها، بل أنفقوا كثيرًا من أموالهم أيضًا لهذه الغاية ليبرهنوا للجميع أنَّ القضايا الوطنية لا يربحها إلاّ من يضحّي في سبيلها. فلا شكّ أنَّ الأمّة التي يُبذل في سبيلها كلّ هذا الجهاد ـ من أفراد لا غاية لهم غير تحرير بلادهم واستقلالها ـ تقدّر هذه المساعي حقّ قدرها وتقدم على تعزيز وفدها الذي يدافع عن مصالحها ويتفانى في خدمتها ويدفع قضيّتها في كلّ يوم خطوة إلى الأمام فبقدر ما تضحّي الأمّة في هذا السبيل تستطيع أنِ تجني من الثمار في النهاية.

واللجنة التنفيذية لا تألو جهدًا في بذل جميع المساعي لتعزيز وفدها وتوفير وسائل العمل له، وهي تشكر لجميع الأحزاب والجمعيّات والأشخاص الذين تبرّعوا بما تبرّعوا به للوفد، وتعلن أنها كانت وما زالت مستعدّة لقبول جميع التبرّعات لهذه الغاية الشريفة، وتستحثّ الهمم لتعزيز التضامن بين الأمّة والوفد بهذه الواسطة الجليلة.

وقد تجنّبنا في هذا الكتاب نشر أقوال الصحف الأوربية في أعمال الوفد ومساعيه، فلدينا منها بين مقالات وأحاديث في جرائد إيطاليّة وسويسريّة وألمانيّة وإنكليزيّة وفرنسويّة وغيرها ما يحتاج نشره إلى مجلّد ضخم، وكلّها ناطقة بما بذله الوفد من المساعي الجليلة، وبما تبديه المحافل الصحافية والسياسية من الاهتمام بها.

هذا ولمّا كانت المساعي التي يقوم بها الوفد الآن تجاه مؤتمر «لوزان» لا تنتهي إلاّ بانتهاء هذا المؤتمر، فإنَّ اللجنة التنفيذية رأت أن تفرد «أعمال الوفد في لوزان» بكرّاس خاص يصدر بعد انتهاء المؤتمر. والله وليّ التوفيق.

القاهرة، كانون الثاني ١٩٢٣

في تأليف الوفد
وكتاب اللجنة التنفيذية إلى وزارات الخارجية

في يوم ٢ أيار (مايو) سنة ١٩٢٢، عقدت اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري الفلسطيني جلستها العشرين في القاهرة، ونظرت في موقف سورية الحاضر، ولا سيّما في هذه الأيام التي يُنتظر فيها أن تقدّم حكومتا فرنسا وإنكلترا إلى مجلس جمعيّة الأمم صكَّي الانتداب على سورية وفلسطين. وكان قد عُيّن يوم ١١ أيار لاجتماع مجلس جمعيّة الأمم في مدينة جنيف. فقرّرت اللجنة التنفيذية تأليف وفد سوري من الأمير شكيب أرسلان، وسليمان بك كنعان، وإحسان بك الجابري لبسط حالة سورية الحاضرة أمام الرأي العام الأوربي ورجال الدولة بوجه عام، وعلى مجلس جمعيّة الأمم بوجه خاص، وإفهامهم مطالب السوريين وحقيقة قضيّتهم.

وأرسلت اللجنة برقيّة بذلك إلى الأمير شكيب أرسلان المقيم في برلين، تدعوه فيها إلى تأليف الوفد المذكور.

وفي ٢٨ من ذلك الشهر، تقرّر في جلسة اللجنة التنفيذية انضمام الأمير ميشيل لطف الله إلى الوفد. وكتبت اللجنة التنفيذية كتاب اعتماد إلى وزارات خارجية الدول الأوربية، هذه ترجمته:

القاهرة، ٢٨ أيار (مايو) ١٩٢٢

يا حضرة الوزير

تتشرّف اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري الفلسطيني - الممثّلة لجميع الأحزاب

الاستقلالية الموقِّع مندوبوها على هذا الكتاب ـ بأن تقدّم لسعادتكم الأمير ميشيل لطف الله والأمير شكيب أرسلان وسليمان بك كنعان وإحسان بك الجابري، الذين عهدت إليهم اللجنة بسط مطاليب أهل سورية وفلسطين ولبنان على أساس قرارات المؤتمر السوري الفلسطيني الذي عُقِدَ في جنيف من ١٥ أغسطس إلى ٢١ أيلول سنة ١٩٢١، وقد تقدّمت إليكم نسخة من هذه القرارات مع كتابنا هذا. فالمرجو أن تتفضّلوا بأخذ علم بهذا الاعتماد، وأن ينال مندوبو اللجنة عطف حكومتكم المحترمة، ومعاونتكم الثمينة. وتنازلوا بقبول فائق احترامنا.

مندوب حزب الاستقلال العربي
دمشق

مندوب حزب الاتّحاد السوري
مصر

مندوب حزب العهد
دمشق

مندوب الحزب الديمقراطي
دمشق

مندوب حزب فتيات الجزيرة
دمشق

مندوب الحزب الوطني العربي
بونس أيرس

مندوب الحزب الوطني لتحرير سورية
نيويورك

مندوب الحزب الوطني
دمشق

مندوب حزب الاستقلال والوحدة السورية
تشيلي

الوفد في جنوى
ومذكّرته إلى المؤتمر الدولي المنعقد فيها

وصل أعضاء الوفد الثلاثة (الأمير شكيب أرسلان، وسليمان بك كنعان، وإحسان بك الجابري) إلى مدينة جنوى يوم ٧ أيار (مايو) سنة ١٩٢٢ لبسط القضيّة السورية على مسامع رجال الدول الذين كانوا عاقدين في تلك المدينة المؤتمر الدولي الاقتصادي المعروف بـ "مؤتمر جنوى".

وكانوا ينتهزون كلّ فرصة لإفهام رجال الدول وأصحاب التأثير في الرأي العام الأوربي من صحافيين وغيرهم حقيقة القضيّة السورية ومطالب السوريين والحالة الحاضرة في بلادهم.

ولمّا كان بين رجال الدول المجتمعين هناك مَن لم يتيسّر للوفد الاجتماع بهم، أو لم يتّسع الوقت لإيقافهم على التفاصيل، فقد وضع الوفد "مذكّرة" بسط فيها القضيّة السورية بسطًا وافيًا. وقدّم نُسَخًا منها إلى السنيور "فاكتا" رئيس وزارة إيطاليا الذي تولّى رئاسة "مؤتمر جنوى"، وإلى جميع أعضاء المؤتمر، وإلى الرفيق تشيشرين وزير خارجية روسيا ورئيس وفدها في المؤتمر، وكلّ مَن توسّم وفدنا الخير في معرفتهم حقيقة هذه القضيّة.

وهذا تعريب مذكّرة الوفد [1]:

جنوى، ١٢ مايو ١٩٢٢

(١) طبع الوفد هذه المذكّرة باللغة الفرنسوية في رسالة مستقلّة بمطبعة "شركة الطباعة الصناعية - شارع فدريكو شيزي رقم ٤٥ في روما" ووزّعها على السياسيين والصحافيين في أوربا.

يا صاحب السعادة

في حين اجتماع مندوبي معظم الدول القديمة والحديثة للتعاون على تعمير أوربا الاقتصادي، وبما أنَّ شعبنا لم يعترف بالحكم الحالي الذي وُضع عليه بالقوّة، نتشرّف بصفتنا ممثّلين منتخبين من الأحزاب السورية واللبنانية بأن نتقدّم من مجمعكم المحترم لنطلعه على شكاوى مواطنينا وما حُكم عليهم به من التعاسة والألم. إنَّ روح العدل والتراضي ـ الذي يُهتدى به في الأعمال العظيمة القائم بها المؤتمر ـ ضمانة لنا على أنَّ صوت الضعفاء لا بدّ أن يجد صدًى مرضيًا.

لمّا كانت المسائل السياسية والاقتصادية متّصلة بعضها ببعض اتّصالاً وثيقًا، وكان من الواجب وضع حلّ لمسألتنا المموّهة بالمتناقضات والأغلاط والأكاذيب، وحبًّا بالمساعدة في التفتيش عن وسائل تأخذ بيد لبنان وسورية اللذين هما قسم حسّاس وعامل قوي في الحياة الاقتصادية في الشرق؛ نستأذن في إعادة ذكر الوقائع السياسية التي كان لها التأثير الأكبر في إيجاد الحالة الحاضرة في بلادنا، بقطع النظر عن الأزمة العامّة التي يتخبّط فيها العالم.

إنَّ سورية ولبنان من أرقى بلاد الشرق الأدنى، والحالة فيهما تؤثّر على البلاد المجاورة لهما، فإذا ساد فيهما السلم أو عمّت الفوضى لا بدّ من انتشار ذلك إلى الجوار، بينما لأوربا مصلحة كبيرة في صيانة النظام في هذه البلاد.

إنَّ أهالي سورية ولبنان قد بلغوا درجة من الحضارة تربأ بهم عن المجازفات والمغامرات، ولكنّهم متمسّكون باستقلالهم الاقتصادي والسياسي تمسّكًا يجعلهم لا يطيقون تحمّل التحكّم الأجنبي طويلاً، فيكونون بسكوتهم مساعدين في القضاء على بلادهم.

إنَّ أهالي سورية ولبنان يرون ـ والاستياء ملء نفوسهم ـ أنَّ معظم الأقطار التي فُصلت عن تركيا كألبانيا والحجاز وأرمينيا، والأقطار التي فُصلت عن روسيا

تتمتّع باستقلال يعترف به العالم مع أنها أحطّ منهم درجة في الرقيّ، في حين أنه قد حُكِمَ عليهم حكمًا مناقضًا لرغائبهم، وللوعود والضمانات التي وضعوا ثقتهم فيها.

لقد كان لبنان بفضل موقفه الخاص، يقاوم دائمًا جميع الفاتحين، وكان أبناؤه مستعدّين دائمًا لإهراق دمائهم في سبيل استقلالهم، فإذا انفردوا في ما مضى بعدم استقبال الفرنسويين كأعداء عند نزولهم إلى سورية، فما ذلك إلاّ لأنهم كان يثقون ثقة تامّة بوعود الحلفاء أثناء الحرب وبتصريحات ولسون وبصداقة فرنسا وعدلها. وكان حينما يتسرّب شيء من الشكّ إلى نفوسهم لا يلبث أن تزيله منشورات قائد جيوش الاحتلال. ولم يَدُرْ في خلدهم أنَّ رغائبهم وحرّياتهم الموروثة تصطدم بمطامع المستعمرين، وأنَّ نير الاستعباد سيوضع على أعناقهم، وتؤخذ عليهم جميع السبل لتعزيز الحكم الحاضر في بلادهم، وأنَّ نداءهم في طلب الحرّية يخنقه الإرهاب والدسائس.

إنَّ ما جنيناه من الاختبار منذ ثلاث سنوات حتّى الآن لا يجعلنا نتفاءل خيرًا بمستقبل بلادنا، وإنَّ إيجاد مجلس كالمجلس التمثيلي في لبنان، محدّدة سلطته تحديدًا تجعله أقلّ مرتبة من مجلس استشاري، ليس سوى وسيلة لمخادعة الرأي العام وإعطاء مظهر قانوني لتحكم المفوضيّة العليا في سورية. وقد جرى هذا الأمر للإغراق في التحكّم بالشعب وحمله على الاعتراف بالأمر الواقع، وهو حلقة جديدة أُضيفت إلى سلسلة العبودية التي يرسف بها الشعب.

يستطيع المستعمرون ولا ريب، أن يشتروا أعوانًا لتأليف هذا المجلس وتسميته برلمانًا وتنفيذ إرادتهم فيه. وسيموّهون به على الشعب الفرنسوي وجمعيّة الأمم وينادون بأنَّ لبنان يتمتّع باستقلال تامّ.

ولكنّنا نستأذنكم في القول بأننا لن نستسلم بعد الآن للمخادعة، وأننا لن ننفكّ ولن ينفكّ أولادنا عن الجهاد في سبيل حرّيتنا، وسيكون لنا من مضاء العزيمة في السعي للحرّية مثل ما كان لجميع الشعوب على ممرّ الزمان، ويعضدنا في ذلك عطف

كلّ شعب كريم. وقد يهولنا أن نوقد النار في الشرق الأدنى ونخلق المشاكل للدول الأوربية، ولكنَّ هذا الأمر لا يوقفنا لأننا غير مسئولين عنه، وما دمنا قاصرين في أعمالنا على طلب حقّ في الحياة يريد المستعمرون وأصحاب الأموال أن يحرمونا منه.

لقد أعرب السوريون إعرابًا صريحًا عن رغائبهم أمام لجنة التحقيق الأمريكية التي ذهبت إلى سورية يوم كان مؤتمر الصلح ملتئمًا، فاتّفقت أكثريّتهم الساحقة على طلب الاستقلال التامّ، وإلاّ فمساعدة ودّية من الولايات المتحدة لا تمسّ الاستقلال. وقد عادوا الآن مرّة أخرى إلى الإعراب عن هذه الرغائب بمظاهرات عمومية بمناسبة مرور مستر «كراين» رئيس تلك اللجنة في ديارهم، غير مبالين بما استعمله المحتلّون من الإرهاب والرشّاشات والدبّابات. إنَّ أهمّية الحركة التي ذكرتها برقيّات مصر والجرائد الإنكليزية في ١٥ نيسان، ظاهرة لمن يعرف عدد الجنود الفرنسوية في سورية وتصرّفها القاسي الفظيع في قمع أدنى حركة، والذهب المبذول للإغراق في نشر الدعوة ومنع العالم عن معرفة حقيقة ما يجري في بلادنا. أمّا نحن، فنرى أنَّ العمل لا يزال في بدايته، لأنَّ العداوة شديدة حتّى في صدور العنصر الماروني اللبناني الذي وثق منذ عهدٍ بعيد بصداقة فرنسا.

إنَّ احتلال لبنان قد فاجأنا بعد آلام الحرب الهائلة وفتكات الجوع الذريعة التي أهلكت نحو ثلث أهالي لبنان، فليس من الغريب أن لا يقوم مواطنونا في وجه الاحتلال وهم على ما هم عليه من مضاء العزيمة، فضلاً عن أنَّ تقاليد فرنسا وتصريحات الحلفاء أثناء الحرب ومبادئ الرئيس ولسون قد جعلتهم يتفاءلون خيرًا بالمستقبل.

ولكنَّ الحال قد تغيرّت منذ ذلك الحين. فإذا كانت آلام الحرب لم تخفّ عن لبنان، فإنَّ أبناءه قد عرفوا أنَّ النير الأجنبي أشدّ هولاً من الحرب نفسها.

وإنَّ خيبة آمال اللبنانيين واستياءهم من إلغاء الحكم الذاتي الذي تمتّعوا به منذ ١٤٠٠ سنة، قد زاد في عداوة السوريين للاحتلال الفرنسوي.

إنَّ سلطة الحكّام الفرنسويين في سورية ولبنان قائمة:

أ ـ على عجز الأهالي أمام ستّين ألف جندي فرنسوي في سورية.

ب ـ على التقسيمات الإدارية بإيجاد حكومات سُمّيت مستقلّة في البلاد منعًا لعمل عدائي عام.

ج ـ على نفوذ العنصر المسيحي الذي يعتبره المحتلّون مخلصًا لمقاصدهم.

د ـ على قوّة المخصّصات السرّية وإساءة استعمالها.

وعليه، نبدي هذه الملحوظات:

١ـ إنَّ ضعف السوريين هذا سوف لا يدوم، وإنَّ القوميّة العربية هي الآن أوسع دائرةً من أن تتحمّل حكمًا أجنبيًّا؛ فتعلّقها بحكومة الأمير فيصل في دمشق ومقاومتها المسلّحة في الغالب للاحتلال الفرنسوي، والاضطرابات المستمرّة في المنطقة الفرنسوية في سنتَي ١٩١٩و ١٩٢٠، والضحايا العظيمة التي قامت بها لأجل بلوغ الغاية القوميّة حتّى في زمن الحكم العثماني؛ كلّ هذا هو أحدث عهدًا من أن ينسى أنَّ قوّة احتلالية مهما كانت كبيرة لا تستطيع خنق عاطفة الحرّية الراسخة في قلوب السوريين.

وسيعرف الشعب الفرنسوي الحقيقة عاجلاً أو آجلاً، ويتأكّد أن لا فائدة من الضحايا التي يتحمّلها إجابةً لرغائب العسكريين ومصالح أصحاب الأموال، ولا بدّ يومًا من إخلاء البلاد.

٢ـ إنَّ تقسيم سورية إلى دول متعدّدة لا يؤدّي إلى الغرض المطلوب. ولا بدّ أن تحبط الخطّة التي اختطتها السلطة في تقسيم البلاد وإثارة المنافسات المحلّية بين الأهالي ليتمّ لها تطبيق مبدأ « فرِّق تَسُد »، وذلك التقسيم هو أحد الأسباب العظمى لاستياء السوريين. وإنَّ إيجاد دول مستقلّة بعضها عن بعض في بلاد صغيرة حتّى من وجهة الاقتصاد وصيانة الأمن لا بدّ أن يقلق الأمن ويُجهز على التجارة والحياة الاقتصادية العامّة، فيؤدّي ذلك بطبيعة الحال إلى تعزيز الروابط بين أجزاء سورية المختلفة.

٣ـ إنَّ سلطة الاحتلال لا تستطيع الاتّكال على العنصر المسيحي لاستعباد إخوانه المسلمين؛ إذ لم يكن قطّ للدين الاعتبار الأول في جميع الوقائع التي يعرفها تاريخ سورية ولبنان. وإذا كان الجوّ قد تعكّر بين الجماعات الدينية في القرن الماضي، فلم يكن ذلك إلاّ بتأثير دعوة أجنبية وأعمال المبعثات الدينية أخصّها بالذكر "الجزويت". وقد برهن اللبنانيون موارنة ودروزًا مرارًا عديدة على اتّحادهم القوي، ورأيناهم في أواخر القرن السادس عشر والخطر يهدّد استقلالهم يتّفقون على تولية الأمير فخر الدين المعني عليهم مع أنه من الأقلّية الدرزية، ويعترفون لذرّيته بالوراثة. وعندما تلاشت أسرته اختاروا أميرًا مسلمًا من آل شهاب.

إنَّ سياسة حماية المسيحيين في السلطنة العثمانية لم يكن لها تأثير على نصارى لبنان، فإنَّ اللبنانيين بعدما آزروا ابراهيم باشا المصري على الترك، عادوا فانَقلبوا عليه، لأنه أراد انتهاك حرمة استقلالهم. ولم تمنعهم من ذلك نصائح الدول التي أوجدت مبدأ حماية المسيحيين والتي عضدت ابراهيم باشا.

وهكذا ظلّ اللبنانيون متّحدين للمحافظة على استقلالهم وعلى الاتّحاد الاقتصادي مع سورية، وما زالوا على خير صلات بجميع إخوانهم السوريين.

٤ـ إنَّ المخصّصات السرّية (١٠ ملايين فرنك) التي تُستخدم الآن لمشترى الضمائر لن تجدي فائدة أمام حركة الثورة التي يتعاظم شأنها يومًا عن يوم.

إنَّ تظاهرات الولاء للفرنسويين التي دبّرتها المفوّضية العليا عابثةً بثقة المسيحيين، وتوزيع الأسلحة على بعض القرى، وتنظيم العصابات ضدّ المسلمين، والاعتسافات الأخرى التي ارتكبتها السلطة المحتلّة، قد خلقت حالة مُخيفة غير طبيعية، وأوجدت تراخيًا بين المسيحيين والمسلمين، ثمَّ زال كلّ ذلك عندما شعر الفريقان بالنير الأجنبي.

وكانت مقاصد المحتلّين تتجلّى يومًا فيومًا، فعاد المسيحيون عن خطأهم بعدما شعروا بأنهم كانوا ألعوبة، وصاروا هم والمسلمون سواء في الغيرة على استقلالهم.

وبما أنَّ السوريين لا يعارضون في استقلال لبنان، فإخلاء بلادنا من الجنود الأجنبية يعيد إلى سورية ولبنان جميع ما كانا يتمتّعان به من السكينة والسلام. وجميع السوريين واللبنانيين متّفقون على تنظيم اقتصاديّاتهم على قاعدة مشتركة.

ولا نرى بُدًّا من القول مرّة أخرى بأننا لم نسرد هذه الوقائع إلاّ لِما لها من العلاقة بالموقف الاقتصادي الذي سنشرحه في ما يلي. وقد اغتنمنا هذه الفرصة لنظهر اتّساع مسافة الخلف بين حالتنا الحاضرة ومقتضيات عهود الحلفاء وتصريحاتهم قبل الحرب وفي زمن الحرب ومبدأ حقّ الشعوب في تقرير مصيرها ومواد ولسون الأربعة عشر.

- الحالة الاقتصادية في سورية ولبنان قبل الحرب العظمى وبعدها

لم تعرف هذه البلاد في ما مضى أزمة تجارية واقتصادية كالأزمة التي تعانيها الآن. وما زالت هذه الأزمة في بدئها، وكلّما مرّ عام زادت الفاقة تفشّيًا، وحركة الحياة الاقتصادية سكونًا. فإذا استمرّت الحال على هذا المنوال قضي على السوريين واللبنانيين بالإفلاس والخراب بعد عهدٍ قريب.

ومن المعلوم أنَّ ثروة البلاد مستمدّة من الزراعة والصناعة والتجارة.

أمّا الزراعة، ففي مرتبة ثانوية على وجه العموم، وهي لا تكاد تسدّ إعواز[1] الأهلين، لأنَّ أراضي لبنان الجبلية لا تنبت سوى النزر اليسير.

وأمّا الصناعة، فليست زاهرة، وهي قاصرة على تربية دود الحرير وحياكة بعض المنسوجات وصناعة الصابون والنجارة وبعض المواد القليلة الشأن. وبما أنها ما زالت في مهدها وتنقصها الوسائل الفنّية، فهي لا تستطيع المزاحمة في الأسواق الأوربية ولا يستفيد منها أربابها شيئًا مذكورًا.

---

(١) افتقار وسوء الحال.

بَيْدَ أنَّ التجارة هي مورد الرزق الرئيسي للسوري، يزاولها بهمّة ذاتيّة واستعداد فائق.

إنَّ أهمّ البلاد التي كان السوريون ينقلون إليها ما تحتاجه من البضائع الأوربية هي الأنضول[1] الشرقية والعراق والحجاز. وإنَّ حركة العمل مع هذه البلاد تعادل ٨٠ في المائة من مجموع الحركة التجارية السورية.

- الحالة قبل الحرب

تَقَدَّم القول بأنَّ سورية ليست بلادًا زراعية ولا صناعية. وكان أهلها يتمتّعون زمن الدولة العثمانية بميزات مهمّة، نذكر أهمّها:

١ـ إنَّ السوريين واللبنانيين كانت في أيديهم أزمة تجارة الأنضول والبلاد العربية التي كانت داخلة في السلطنة العثمانية.

٢ـ كان قسم من الأهالي يذهب كلّ سنة في وقتٍ معيَّن إلى الأراضي الخصبة في الولايات المجاورة للاشتغال بالزراعة.

٣ـ كان كثيرون من السوريين واللبنانيين، موظّفين في الدوائر الملكية والعسكرية في تركيا ومصر.

٤ـ كانت أمريكا ومصر مفتوحتين للمهاجرين السوريين واللبنانيين، الذين كانوا ينزحون إليهما سعيًا وراء العمل.

٥ـ كان اللبنانيون مستثنين من الخدمة العسكرية وجميع الضرائب وفروض الاحتكار ومعظم المكوس.

- الحالة بعد الحرب

١ـ إنَّ التجارة السورية مع بقيّة أنحاء السلطنة العثمانية السابقة قد نضب

---

(١) الأناضول.

معينها لتجزئة تلك الأنحاء وإقامة الحدود والحواجز الجمركية في ما بينهما.

٢ـ انقطعت المُهاجَرة[1] إلى الولايات المتّحدة بسبب الوسائل التي توسّلت بها الولايات المتّحدة لمعالجة أزمة البطالة.

٣ـ لا يستطيع الموظّفون السوريون البقاء في وظائفهم في الإدارات التركية والمصرية.

٤ـ أُلغِيَت جميع الميزات التي كان يتمتّع بها لبنان في الأزمنة العادية، وتلاشت جميع الفوائد التي كان يستفيدها الأهالي من تَزَاحُم المحلاّت الأوربية، لأنَّ التجارة السورية أكرهت على معاملة بلاد واحدة.

٥ـ إنَّ إصدار بنك خاص يُسَمَّى «بنك سورية» ورقًا نقديًّا بدون ضمانة، والاعتراف به عملة رسميّة للبلاد قد ضرب حياة البلاد الاقتصادية ضربة قاضية.

فالوسيلة الوحيدة لإنعاش البلاد هي إعادة حرّيتها المنتهكة، ولا بدّ من ذلك لإعادتها إلى السير في مجرى العالم الاقتصادي الذي أخرجتها فرنسا منه.

ـ حالة السوريين الأدبية بعد الحرب

كان السوريون في زمن السلطنة العثمانية عثمانيين يتمتّعون بنفس ما يتمتّع به الترك من الحقوق، فكانوا يشغلون المناصب في جميع فروع الإدارة التركية، وكان لهم نوّاب منهم في البرلمان العثماني، بلغ عددهم ثلث أعضاء مجلس النوّاب.

أمّا الآن، فإنّهم في منزلة سكّان المستعمرات الأفريقية الذين تحميهم دولة أجنبية.

يا صاحب السعادة

نحن نستصرخ ما في العالم من العدل، وما في نفوس البشر من الشوق إلى السلام والرقيّ. نستصرخ الحرّية التي قاتلت شعوبكم لأجلها قتالاً يعرفه التاريخ. نستصرخ الشعور الشريف الذي دفعكم إلى القيام بالعمل الكبير الحاضر لإعادة

(١) هجرة، اغتراب.

تعمير العالم. ونلتمس منكم أن تسمعوا صوت ملايين من الناس يتألّمون في حياتهم المادّية وشعورهم الوطني.

وإنَّ مطالبينا تُلَخَّص بما يأتي:

١ـ الاعتراف بالاستقلال والسلطان القومي للبلاد.

٢ـ جلاء الجنود الأجنبية.

٣ـ أن تكون للأهالي حرّية انتخاب مجالسهم التأسيسية، وأن يختاروا شكل الحكومة التي توافقهم.

وتفضّلوا يا صاحب السعادة بقبول وافر احترامنا

جنوى (إيطاليا)، أيار (مايو) ١٩٢٢

ـ مقابلة المستر فاندرليب

ونظرًا لوجود المستر فاندرليب، وهو من كبار أغنياء الأمريكيين وزعمائهم، في جنوى طلب الوفد مقابلته، فاجتمع به مدّة ساعة بَسَطَ له فيها القضيّة وقدّم إليه النداء الذي أصدره المؤتمر في جنيف ومذكّرة «الوفد» إلى «مؤتمر جنوى» المنشورة آنفًا. فأمر سكرتيره بترجمة كلّ ذلك إلى اللغة الإنكليزية، وصرّح بأنَّ كلّ ما قيل صحيح وأنه على وفاق مع الوفد بالرأي. ولم يزد في التصريح على ذلك سوى قوله «إنَّ مصلحة أمريكا أن تبقى سورية حرّة». وكانت علامات الألم تظهر على وجهه عندما كان الوفد يصف له حالة سورية وفظائع الفرنسويين فيها.

ـ الوفد والمؤتمر الشرقي

وفي أثناء وجود الوفد في جنوى، أصدر عبد الحميد سعيد بك رئيس عصبة الأمم الشرقية المغلوبة على أمرها دعوة إلى عقد مؤتمر شرقي. وبما أنَّ الأمير شكيب

ذو علاقة كبيرة بالشؤون الشرقية، اشترك في هذا المؤتمر وانتُخب سكرتيرًا عامًّا له.
وقد كتب الأمير شكيب إلى السكرتير العام للجنة التنفيذية عن هذا المؤتمر ما يأتي:

المؤتمر الشرقي قامت به جماعة أخصّهم عبد الحميد بك سعيد، وهو رئيس جمعيّة بروِمة ذات فروع وأغصان في جملة بلدان الشرق وفي أوربا، وقد اشترك معه بكر سامي بك ووهيب باشا وأكرم بك الأرناؤطي وعبد الواحد الهندي وعزيز نوري التركي وأشخاص آخرون. وانتخبوني سكرتيرًا عامًّا، وانعقدت عدّة جلسات غير علنية، وكان المؤتمر الجنوي على وشك الانفضاض فاضطررنا إلى العجلة ولم يبقَ محلّ لانتظار مندوبين آخرين من مصريين وهنود ومغاربة... إلخ، فقرّرنا تقديم مذكّرة ممضاة منّي بصفة سكرتير عام ومن عبد الحميد بك بصفة رئيس. وقد نشرت المذكّرة في الجرائد الإيطالية بالحرف، وكانت جرائد جنوى تنشر كلّ يوم أخبار المؤتمر وتعطف عليه وتعزّزه. ثمَّ قرّرنا الاستعداد لعقد مؤتمر عام شامل ندعو إليه البلدان كلّها على مهل إلى محلّ في أوربا لم نعيّنه بعد، وذكرت الجرائد ذلك. فأنتم ترون أنَّ المؤتمر الشرقي لم يكن أجنبيًّا عنّا، وأنَّ عدم مخاطبة الاتّحاد السوري أو الاستقلال العربي أو الرابطة الشرقية بشأنه كان من ضيق الوقت فقط. وقد أرسل سفير أفغانستان في رومة شير أحمد خان كتابًا نُشِرَ في الصحف الإيطالية يؤيّد هذا المؤتمر كما أنَّ المسيو تشيشرين سُرَّ من انعقاده.

- مذكّرة المؤتمر

وهذا نصّ المذكّرة التي قدّمها المؤتمر الشرقي إلى مؤتمر جنوى:

«إلى الرأي العام في الأمم الأوربية والأمريكية، تعرب الشعوب الشرقية ـ التي يمثّلها مندوبوها في جنوى بموافقة المندوبين الذين حال ضيق الوقت عن حضورهم المؤتمر ـ عن أمانيها لنشر السلام والرخاء العام، وتستنكر تلك الأسباب التي تبلبل الحياة في الشرق وتهدّده بالدمار. إنَّ شعوب أوربا قد اجتمعت لأول مرّة منذ عهد

تلك الحرب التي زعزعت دعائم العالم القديم اجتماعًا عامًّا في جنوى بلا تمييز بين المتحاربين، وذلك على ما يظهر بقصد توطيد السلام والعمل بالاشتراك بين جميع الذين أصابتهم الحرب بويلاتها. وقد ظنّ الشرق هنيهة أنَّ ساعة العدل قد أزفّت وإن كان قد فقد أوهامه فيما يتعلّق بوعود بعض الدول الأوربية؛ لأنَّ الشرق لم ينسَ أنَّ الحرب العالمية لم تسفر في الحقيقة إلاّ عن خدمة المصالح الاستعمارية الأوربية. غير أنه لمّا كانت الحرب قد تناولت أصقاع الشرق، فإنَّ الشرق كان يأمل أن يتناوله أيضًا العدل والإنصاف. ولكنّا كنّا على خطأ، فإنَّ بعض الدول الأوربية بعد أن استخدمتنا وأوهمتنا أنَّ مصير الحرب إقامة العدل فخدعت جميع الشعوب الشرقية، لم تجد ما تعاملنا به أفضل من نظريّة "الانتداب"، وهي آخر شكل من أشكال الفتح والاستعمار يستخدم ضدّنا.

وإذا كانت الدماء تسفك الآن في أوربا، وإذا كان بوسع الدول الأوربية أن تتواعد بالهدنة بعدم الاعتداء، فإنَّ الأمر على عكس ذلك في الشرق بسبب مبدأ «الانتداب»، فإنَّ الدم يسيل في الشرق الأدنى حتّى في الأصقاع التي كانت هادئة قبل الحرب. هذه هي نتيجة الحرب لنا. فإنَّ استعمار بعض الدول الأوربية بينما يشدّ وثاق الاستعباد على الشعوب الشرقية التي كانت مسوّدة، إذا به يربط بتلك القيود نفسها شعوبًا أخرى كانت تعيش حتّى الآن بمقتضى منشآتها التقليدية.

نعم، إنَّ الشرق قد انخدع بسهولة، بفضل طبيعته الروحية التي جعلته مهد جميع الأديان القائمة على مبادئ الأخاء البشري، وقد استسلم إلى تصديق المبادئ التي جاهر بها بعض الحلفاء بشأن حقوق الشعوب وتقرير المصير وحرّية الحكم، كما استسلم أيضًا إلى تصديق المواد الأربع عشرة التي أعلنها الرئيس ولسن، وكان من قوّتها الأدبية أن أرغمت الخصوم أنفسهم على إبقاء السلام.

ولكن إذا كان الشرق قد خُدع فإنَّ أوربا مخدوعة اليوم.

لقد أدركت أوربا أنها صغيرة وأنَّ مواردها أقلّ من أن تترك لها المجال لتنشطر

شطرين متنافسين، فهي تحاول استعادة وحدتها الاقتصادية كما كانت قد أوجدتها في الماضي. ولكنّها أرادت أن تقصي الشرق عن عمل التعمير واهمة أنها قادرة على متابعة نزع الموارد المختلفة من أراضينا الشاسعة. وقد عاد الشرق إلى نفسه بعد أن نبذته الدول الاستعمارية وأصبحت تهدّده بفتوحات جديدة، فشرع يفكّر بخلاصه. وكنّا ننتظر من أوربا كلمة سلم وحبّ ودعوة إلى الاشتراك في الرخاء العام. وكنّا مستعدّين لنفتح أراضينا في وجه أوربا ولنطلب منها مساعدتها الفنّية لاستثمار ثروتنا لأنَّ الشرق لا يعرف الأثرة بين الشعوب. أَلم تأخذ أوربة عن الشرق مبادئ حياتها الروحية؟ أَلم تواصل أخذ ثرواته المادّية فتعود تبيعه إيّاها بأرباح طائلة بعد أن تحوّلها صناعتها؟ أَليس رخاء أوربا ثمرة أسواق الشرق؟

إنّه ليكفي إلقاء نظرة إلى خريطة أوربة وآسيا وأفريقية ودرس حالة الشعوب التي تسكن تلك القارات وإنعام[1] النظر في تاريخها، لندرك أنَّ أوربة لا تستطيع أن تعيش بلا معاونة الشعوب الكبيرة المجتمعة في القارّتين المحدقتين بها. ويمكن الحصول على تلك المعاونة بطريقتين: إمّا المشاركة وإمّا الفتح، ولقد اختار بعض الحكومات الطريقة الثانية، وسيحكم الله بيننا.

ولكنّنا نريد قبل أن يفوت الأوان أن نُطلع الرأي العام المتمدّن في أوربا وأمريكا على الإجحاف الحالّ بنا وعلى الخطر الهائل الداهم، والتاريخ كفيل بأن يقرّر على مَن تقع التبعة. ونحن، تمهيدًا لقرار التاريخ، نريد أن نعلن المطالب الأساسية لشعوب الشرق:

١ـ أن تتناول جميع الشرق مبادئ الحقّ الدولي العام الأوربي والأمريكي في الحرب والسلم، كما تقرّرت في الموسوعات والمؤتمرات، وكما أثبتتها العادة واعتمدتها الاتفاقات الدولية والشرائع الدستورية.

(١) المقصود "إمعان"، ولكنّنا احتفظنا بما حملته النسخة الأمّ من كلمات، وحتّى ولو كانت من الشوائب. وهذه الملاحظة تنسحب أيضًا على كتابة أسماء بعض الدول والمناطق.

٢ـ إلغاء نظريّة "الانتداب" في العلاقات بين الشرق وأوربا، وهي النظريّة التي قرّرتها عهدة عصبة الأمم.

٣ـ الاعتراف للشعوب الشرقية التي لم يتمّ تنظيمها بالحقّ في أن تنتظم حكومات حرّة طبقًا لاشتراكها في العنصر والحدود الطبيعية والتجانس والتاريخ وحرّية الاختيار، بمعزل عن كلّ تدخّل أجنبي.

٤ـ الاعتراف بالاستقلال التامّ الكامل لحكومات الشرق المنتظمة والتي ستنتظم طبقًا للمادّة السابقة، وذلك عملاً بحقوق الأمم.

٥ ـ جلاء الجنود الأوربية تمامًا عن جميع الأراضي التي تحتلّها الآن في الشرق.

٦ـ إدخال جميع شعوب الشرق المنتظمة في جمعيّة الأمم، ممّا يقضي بأن تُعرض على تلك الجمعيّة جميع المشاكل التي تنشأ بين الشعوب الشرقية أو بينها وبين الشعوب غير الشرقية.

٧ـ أن تشمل الشعوب الشرقية هدنة عدم الاعتداء.

هذا وإنَّ قبول تلك المطالب سيُعيد إلى الشرق السلام والطمأنينة ويُنقِذ أوربا من الكارثة التي تقودها إليها السياسة الاستعمارية التي تتّبعها في الشرق.

إنَّ الأنهر المشهورة في تاريخنا المجيد وفي التاريخ المقدَّس لجميع الشعوب المتمدينة تسيل مياهها حمراء من الدم: انظروا إلى الغانج، وانظروا إلى دجلة والفرات، وانظروا إلى الأردن والنيل.

ألا تذكر هذه الأسماء مباشرة حوادث تاريخ البشرية! فعلى ضفافها قامت الآن الحرب وقام الخراب، وعلى جميع الشرق الذي تزيد مساحته بكثير على مساحة أوربا يرفرف الآن الموت بأجنحته السوداء. فهناك شعوب كانت بالأمس كبيرة وتريد اليوم أن تعيش حرّة، تكافح مستقلّة بوجه استعمار بعض الدول الأوربية، وهذه الدول تقابل بالعنف الأماني الشرعية التي يبديها هؤلاء الأهلون العزل من

السلاح، فتستخدم في مقاتلتهم كلّ طرق التدبير حتّى الغازات الخانقة التي قرّر مؤتمر "وشنطن" الأخير عدم استعمالها بين الشعوب المتمدينة.

إنَّ الدول التي استخدمت هذه الأساليب في القتال قد حصرت في مؤتمر "وشنطن" منع الغازات الخانقة بين الشعوب المتمدينة، لتكون لتلك الدول الحرّية لاستخدامها ضدّ الشرقيين الذين وضعتهم في مصاف الأمم غير المتمدينة. ألا تخشى تلك الدول انعكاس الأمر وانقلاب الحالة؟ ألا تخشى انتقام تلك الأمم إن لم تكن تخشى الله؟

ليس هذا تهديدًا، إنَّ هذا إلاّ تذكير بالتاريخ. إنَّ أوربة لم تكن دائمًا السيِّدة التي هي اليوم. فقد عرفت هي أيضًا ما نقاسيه الآن. فلماذا لا تستوحي تذكاراتها القديمة وتمدّ إلينا يد الأخاء التي نطلبها؟

ليس الشرق بأجمعه راسفًا في القيود، فإنَّ هناك حكومات منظّمة. إنَّ هناك دولة تتّجه إليها آمال الأكثرية الكبرى من شعوب الشرق ومركزها المحترم وعاصمتها التاريخية في أوربا. فلماذا أبعدت أوربة تركيا عن المؤتمر مع أنَّ وجودها فيه قد كان يعود بفائدة كبرى على السلم العام؟! لا حاجة إلى القول أنَّ قضيّة تركيا كانت تهمّ ملايين من الناس العائشين خارج تركيا.

إنَّ الشرق لا يرضى بالسيادة الأجنبية بأيّ شكل، سواء أكانت استعمارًا أم انتدابًا. فالسيادة مكروهة بجميع أشكالها.

إنَّ الشرق لا يبغض أوربا، وقد عمل في سبيلها كثيرًا، ولكنّه يبغض الاستعمار القائم على الظلم والعنف من جانب بعض الدول الفاتحة.

إنَّ الشرق قد منح أوربا كلّ شيء يوم كان يهدّدها الخطر الأخير. فقد التزم جانب السكينة في حين أنَّ اضطرابه قد كان يورِّط أوربا في شرّ الويلات.

لقد استُنزِفت دماؤه لفائدة بعض الدول التي كانت تخادعه بوعود جميلة ثمَّ

أخفتها، وهو الآن ينادي تلك الدول: «كفى! كفى تخريبًا واستعمارًا! كفى عنفًا ودمًا. إنَّ نتاج الأرض للجميع كما إنَّ أشعة الشمس للجميع فلكلّ أرضه. وإذا كانت أرضكم أصغر من أن تَسعَكُم، فتعالوا إلى أرضنا لا كفاتحين، بل كإخوة، فنفتح لكم أذرعتنا. لا تنخدعوا بسباتنا، فالشرق اليوم غير الشرق بالأمس. فالأثرة التي أصبحنا ضحيّتها قد أزالت اختلافاتنا وقضت على صبرنا. ولقد تبدّلت الأيام، فإذا أبى الاستعمار صداقتنا فليحذر عدواتنا. والله بيننا حكم.

إنَّ هذه الكلمات أنعمنا النظر فيها حتّى السكوت الذي أُرغِمنا عليه، وجبلناها بالآلام التي تغذّينا منها، وأوحى بها إلينا الأمل الذي يضيء نفوسنا. وهي موجّهة إلى الرأي العام في أوربا وأمريكا كدعاء من الإخوة المظلومين إلى روح العدل عند إخوتهم الظالمين. نسأل الله أن يلقى هذا الدعاء آذانًا صاغية وأن يدفع برحمته عن الإنسانية شرورًا جديدة.

السكرتير العام - الأمير شكيب أرسلان	رئيس المؤتمر - عبد الحميد سعيد
رئيس الوفد السوري الفلسطيني	رئيس عصبة شعوب الشرق المظلومة ومندوب مصر

- شعبة تجارية شرقية

وسعى الوفد مدّة إقامته في جنوى، فألّف شعبة شرقية في غرفة تجارة جنوى لتوسيع العلاقات التجارية بين إيطاليا وسورية. وأقام معتمدًا سوريًّا فيها وعقد اجتماعًا مع رئيس الغرفة التجارية الجنوية وبعض أعضائها، وتقرّر اتّخاذ بعض تدابير للوصول إلى هذه الغاية.

- الوفد والمسيو بوانكاره

وفي تلك الأثناء طرحت المسألة السورية على بساط المناقشة في مجلس النوّاب

الفرنسوي، فوقف المسيو بوانكاره رئيس الوزارة وأعاد في خطاب طويل النغمة القديمة وهي «أنَّ فرنسا ما جاءت إلى سورية إلاّ لإرشادها ونشر الحرّية في ربوعها».

فلمّا اطّلع الوفد على ذلك، أرسل له البرقيّة الآتية:

« تصريحاتكم في المجلس ليست سوى تكرار ما قيل دائمًا. إنَّ هذه السنوات الثلاث التي عانت فيها سورية حكم الإرهاب قد أظهرت قيمة مهمّة التحرير التي تشيرون إليها. إنَّ حرّية سورية لم تُصَب يومًا بشرّ ممّا هي مصابة به الآن، فقد أبيدت معاهدة لبنان الدولية وبلغ عدد جيش الاحتلال ستّين ألفًا، وأعلنت الأحكام العرفية وغصّت السجون بأدباء البلاد. إذا كان المراد حقيقة إنالة البلاد حرّيتها، فلا بدّ من الجلاء عنها ومن تكليف جمعيّة الأمم القيام بالتحقيق عن رغائبها وبهذه الحالة فقط تتمكّن سورية من الإعراب عن إرادتها بحرّية ».



الوفد في رومة

قصد الوفد رومة ـ بعد أن أنجز مهمّته في جنوى ـ للاجتماع برجال السياسة الإيطاليين وإطلاعهم على حقيقة القضيّة السورية والسعي لحمل إيطاليا على رفض التصديق على الانتداب لسورية. وقد رأى أنَّ العمل لدى الحكومات أنفسها أفضل لأنَّ مندوبي الدول في جمعيّة الأمم لا يعملون إلاّ بحسب إيعاز حكوماتهم.

ـ سعيه لدى الأحزاب

كان أول ما عمله الوفد بعد نزوله رومة مقابلة رؤساء الأحزاب الإيطالية الكبرى في المجلس النيابي، وهي أربعة : «الحزب الكاثوليكي، والحزب الفاشيستي، والحزب الاشتراكي، والحزب الديمقراطي».

فاجتمع أولاً بالدون ستورزو رئيس الحزب الكاثوليكي، وكان يُعَدُّ هذا الحزب يومئذٍ أعظمها شأنًا لأنَّ له ثلاثة وزراء وخمسة مستشارين، وهو عمدة الفاتيكان. فتحادث معه أكثر من ساعة عن القضيّة السورية، فتأثّر الدون ستورزو جدًّا ممّا سمع، ووعد بطرح المسألة في لجنة الأمور الخارجية والسعي في إجابة مطالب الوفد بعدم تصديق الانتدابات لسورية وفلسطين، وعدم إلغاء نظام لبنان الممتاز الذي لإيطالية إمضاء عليه. ووافق بالصراحة على وجوب التمسّك بنظام لبنان وردّ الوطن القومي اليهودي في فلسطين.

وكان من نتائج هذه المقابلة أن عقد هذا الحزب اجتماعًا قرّر فيه معارضة الانتداب لسورية ولبنان، لأنَّ معاهدة «سيفر» التي بموجبها تقرّر الانتداب باتت تحت التعديل، وهذا نصّ قراره:

ـ قرار الحزب الكاثوليكي الشعبي

«إنَّ الحزب الشعبي الإيطالي يعتمد رأي لجنته الخارجية بخصوص الانتدابات في الشرق الأدنى. ويقرّر أنَّ على ممثّلي إيطاليا في اجتماع جمعيّة الأمم القادم أن لا يوافقوا على انتداب فرنسا في سورية ولبنان وانتداب إنكلترا في فلسطين اللذين ليسا في الحقيقة والواقع سوى حماية سياسية لا شكّ فيها. ويرى الحزب أنه لم يعد في الإمكان التمسّك بالمبدأ الذي تقوم عليه هذه الانتدابات بعد سقوط معاهدة «سيفر»، وأنه يجب على إيطاليا ـ على كلّ حال ـ أن تعضد الفكرة الاستقلالية في البلاد المذكورة وتأخذ بيد السياسة الرامية إلى تحريرها مع أخذ الضمانات اللازمة لحقوق الأقلّيات».

ـ الوفد وحزب الفاشيستي

واجتمع الوفد أيضًا بالسنيور موسوليني رئيس حزب الفاشيستي، فقضى معه نحو ساعة، فوعد بطرح المسألة على الحزب وإصدار قرار بنقض الانتداب لسورية وجبل لبنان، لأنَّ هذا الانتداب هو من نتائج معاهدة «سيفر» وهذه سقطت، ولكون الأهالي يأبونه على اختلافهم، ولكون إيطالية مرتبطة بنظام لبنان الذي لا يوجد سبب لحلّه.

وبالفعل عقد هذا الحزب اجتماعًا وأصدر القرار الآتي، وأبلغه إلى السنيور شانزر وزير الخارجية الإيطالية، ونشره في الصحف:

ـ قرار حزب الفاشيستي

«إنَّ الفرقة البرلمانية لحزب الفاشيستي بعد أن بحثت في مشاكل الشرق الأدنى، وعلى الأخصّ ما كان منها متعلّقًا بالانتداب الفرنسوي لسورية ولبنان والانتداب الإنكليزي لفلسطين، رأت أن تبيّن موقفها حيال هذه المشاكل على الصورة الآتية:

١ـ إنَّ الانتدابات ذات العلاقة بمعاهدة «سيفر» ساقطة بسقوط هذه المعاهدة، كما إنَّ كلّ القرارات التي أخذت بشأن مسائل شرقي البحر المتوسّط تُعدّ منقوضة للسبب نفسه.

٢ـ إنَّ الانتدابات المفروضة على سورية ولبنان وفلسطين ليست في الحقيقة سوى خرق صريح لمبدأ استقلال وحرّية الشعوب، ولا سيّما في ما يتعلّق بسورية التي بلغت من الحضارة شأوًا بعيدًا ولبنان كان يتمتّع دائمًا حتّى في أشدّ أيام حكم الترك بنظام استقلالي تضمنه الدول العظمى.

٣ـ على ممثّلي إيطاليا في جمعيّة الأمم أن يحولوا دون إبرام هذه الانتدابات الجائرة، وأن يسعوا لإسقاطها لأنها لم تَعُدْ مرتكزة على أساس قانوني، ولأنَّ إبرامها قد يفضي إلى الاضطراب وسفك الدماء.

٤ـ إنَّ مصلحة إيطاليا الأدبية والمادّية تقضي بالمساعدة على إنشاء حكومات مستقلّة متّحدة أو غير متّحدة في البلاد الواقعة شرقي البحر المتوسّط، وهي الواسطة الوحيدة لتقييد المطامع الاستعمارية الفرنسوية والإنكليزية، ولإفساح المجال لرواج التجارة الإيطالية في تلك البلاد التي بدأت تظهر منذ وقت قريب عطفًا شديدًا على بلادنا.

عن الفرقة البرلمانية:

جيونتا لوبي ا.توري شيانو موسوليني

ـ الوفد والجمعيّة الدستورية الإيطالية

كذلك أصدرت الجمعيّة الدستورية الإيطالية في ميلانو البيان الآتي:

إنَّ الجمعيّة الدستورية الإيطالية عقدت اجتماعًا فوق العادة في ٢ يونيو سنة ١٩٢٢، حضره جميع أعضاء الجمعيّة والمشتركين فيها لسماع النداء الذي وجّهته

اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري الفلسطيني بمصر إلى حزب الأحرار في إيطاليا، ولسماع محاضرة من رئيس الجمعيّة الأستاذ "هنري هومباردى" عن الحالة الحاضرة في سورية[1].

وفي نهاية الاجتماع، وافق الحاضرون بالإجماع على القرار الآتي:

"إنَّ الجمعيّة الدستورية في ميلانو، بعد سماع النداء المُرسَل من اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري الفلسطيني بمصر إلى حزب الأحرار الإيطالي،

واستنادًا على تقاليدها، وإعرابًا عن مزايا الشعب الإيطالي النبيلة المشهورة بالعطف الشديد على جميع الشعوب المطالبة بحرّيتها،

ولمّا كان من المتعذِّر صيانة السلم في العالم بغير الاعتراف لكلّ شعب بحرّيته التامّة في إدارة مقدّراته وبأن ينتظم بالشكل الذي يناسب استعداده وحاجات عصره،

ونظرًا للصلات الأدبية والمادّية، القديمة والحديثة التي تربط إيطاليا بالبلاد الواقعة شرقي البحر المتوسّط،

تستقبل نداء اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري الفلسطيني بأعظم عطف، وتبلغه إلى الفرقة الديمقراطية الحرّة في البرلمان الإيطالي، طالبةً منها أن تلفت نظر الحكومة بإلحاح وتطلب اهتمامها برغائب الشعب السوري المستقاة من نفس المبادئ الحرّة والوطنية التي كانت المثل الأعلى والقوّة المؤثِّرة في توحيد إيطاليا وعظمتها".

- الوفد والأحزاب الاشتراكية

وقابل الوفد السنيور مودلاني، رئيس حزب السوسياليست، فأظهر عطفًا شديدًا وقال إنّه مطّلع على الحالة الحاضرة في سورية، وإنّه مستعدٌّ لكلّ مساعدة. وقد أشار

(١) أرسل النداء المذكور من اللجنة التنفيذية تلغرافيًا يوم ٢٢ مايو سنة ١٩٢٢ تثير به عواطف الراي العام لاتّخاذ جميع الوسائل لوضع قضيّة سورية الشهيدة أمام البرلمان الإيطالي وختمته اللجنة بأنها تعتمد على ما هو مشهور في الشعب الايطالي من الأريحية والفطرة الحرّة.

الوفد إلى ذلك في أحد تقاريره بقوله: "وقد وعدنا السوسياليست بالمساعدة وهم أَولى مَن يساعدون".

- الوفد والحزب الديمقراطي

ثمَّ قابل الوفد الدون شيرازو رئيس لجنة الأمور الخارجية في مجلس النوَّاب الإيطالي، ورئيس الحزب الديمقراطي الذي منه جيوليتي ونيتي وأورلاندو، وأكثر رجال إيطاليا فطال الحديث معه. وكان ملخّص جوابه ما يأتي:

أمّا من جهة الانتدابات، فقد تقرّرت وتوزّعت وأمضت إيطالية على ذلك في مؤتمر "سان ريمو"، فلا سبيل إلى رجوعها عن إمضائها ولكن يمكنها أن تطالب في مجلس جمعيّة الأمم بتطبيق مادّة الانتداب نفسها المنصوصة في عهد الجمعيّة لا كما هي الحالة الحاضرة. وأمّا من جهة فلسطين، فالأمور الدينية هي عائدة إلى الفاتيكان ونحن لا نعنى إلاّ بالأمور السياسية. وأمّا من جهة لبنان، فربّما يمكن الكلام نظرًا لِما قلتموه من كونه لا توجد ولا جملة تشير إلى إلغاء نظامه الموقَّع عليه من الدول السبع ومن جملتها إيطالية.

- الوفد والفاتيكان

وطلب الوفد بواسطة سليمان بك كنعان، أحد أعضائه، مقابلة قداسة البابا ثمَّ قابل سكرتيره الذي عرض عليه أن يدخله إلى الحضرة البابوية مع آخرين، فأبى الوفد لأنه أراد أن يكون لوحده، فوعد بإعطاء الجواب خلال أسبوع بعد أن أخذ جميع التقارير التي طبعها الوفد ليقدّمها إلى قداسة الحبر الأعظم. وقد شافه الوفد السكرتير بكلّ ما يلزم وفهم أنهم يحبّون بقاء نظام لبنان على أصله، وأنهم لا يسلّمون بأن تطبِّق إنكلترا خطّتها في فلسطين. وقال إنَّ الفاتيكان لم يعترض على الانتداب لفلسطين من حيث هو، بل اعترض على الوطن القومي اليهودي ثمَّ

على كيفيّة الانتداب الجارية الآن المخالِفة لشرط الانتداب المنصوص في عصبة الأمم. وبعد ذلك تلقّى الوفد جوابًا ورد فيه أنَّ قداسته مشغول جدًّا إلى ١٥ يومًا لأنه جديد، فإذا كان الوفد يريد مقابلة عمومية فليتفضّل. فلم يرَ الوفد فائدة في المقابلة العمومية وغادر رومة قبل حلول الوقت المضروب.

ـ الوفد في وزارة الخارجية

وزار الوفد السنيور لاغو، المدير العام للأمور السياسية في نظارة الخارجية الإيطالية، فسرد له القضيّة من أولها إلى آخرها ومقدار المساعدة التي قام بها العرب أدبيًّا وماديًّا للحلفاء، والعهود التي انعقدت مع جلالة الملك حسين ومع غيره من جمعيّات العرب، فضلاً عن المبادئ التي كان يعلنها الحلفاء قائلين إنّها غرضهم من الحرب، وعن بنود ويلسن ثمَّ نكث الحلفاء بكلّ ذلك أولاً وثانيًا وثالثًا. وبعد أن أسهب الوفد في الكلام عن علاقة إيطاليا بالشرق وعطفها على الأمم الشرقية، حصر مطالبه بالمواد الآتية:

١ـ رفض الانتداب رفضًا باتًّا.

٢ـ إعادة نظام لبنان الممتاز تحت ضمانة جمعيّة الأمم محلّ الدول السبع.

٣ـ قبول سورية ولبنان في جمعيّة الأمم.

٤ـ جلاء العساكر الأجنبية عن البلاد.

فكان جوابه بغاية الاحتياط وكثير من الانعطاف، وخلاصته أنَّ مبدأ الانتداب أصبح من الصعب على إيطالية الرجوع فيه، ولكنّها تجتهد والمظنّون أنها تنجح في أن يكون الانتداب موافِقًا لروح المادّة ٢٢ من نظام جمعيّة الأمم، وأنه ينبغي أن نأخذ مركزًا بإزاء الحقائق الراهنة. فأجابه الوفد أنه غير مفوَّض بقبول الانتداب إذ وراءه أمّة لا تقبله، لكن هذا لا يمنع أن تجزم إيطالية بعدم خروج الانتداب عن معنى المساعدة التي هي المقصودة من المادّة .

ولم يعد صريحًا من جهة نظام لبنان بالرجوع إليه، كما أنه لم يقل أدنى كلمة تشير إلى كون بساطه انطوى وأنَّ ايطالية لا تقدر أن تطالب به. وقال إنّهم ربّما يحلّون مسألة فلسطين في ١٥ تموز ولا تكون لإنكلترا حقوق زيادة على أمريكا ولا إيطالية. ولا يكون معنى "الوطن القومي اليهودي" حكومة يهودية.

ثمَّ أظهر الوفد خوفه من مجيء دور انتداب سورية، وأنَّ فرنسا ربّما تطلب العجلة فيه. فأجاب مع الاحتياط الذي يرافق كلام السياسيين: المظنّون أنَّ فرنسا لا تعجِّل به وتريد حفظ الحالة الحاضرة ولا تقبل انتدابًا مقيّدًا تضطرّ فيه أن تُقدِّم حسابًا إلى جمعيّة الأمم.

هذه خلاصة مقابلة الوفد لمدير الأمور السياسية الإيطالية وقد عَلِمَ بعدئذٍ أنها كانت بأمر ناظر الخارجية نفسه وأنَّ المدير قدّم خلاصة إليه بما جرى.

ـ الوفد والسنيور نيتي

واجتمع الوفد أيضًا بالسنيور نيتي من أقطاب ساسة إيطاليا وأحد رؤساء وزاراتها السابقة، فشرح له القضيّة بحضور أحد زملائه الذي كان ناظر خارجية في وزارته. فأجاب بما خلاصته "أنه يبذل جميع جهده في معاضدة القضيّة السورية وأنَّ مصلحة إيطاليا في استقلال بلاد العرب كلّها ولا سيّما سورية". وعند انتهاء الاجتماع وخروج الوفد قال السنيور للأمير شكيب: "يمكنك في ما بعد أن تكاتبني".

ـ الوفد ومستشار الخارجية الإيطالية

وذهب الوفد إلى نظارة الخارجية الإيطالية، فقابل مستشارها السنيور فنتمينوني بدعوة خاصّة جاءت منه. فأوضح له الوفد القضيّة إيضاحًا وافيًا. ودوَّن المستشار جميع المعلومات التي تلقّاها من الوفد وقدّمها إلى الناظر "السنيور شانزر" الذي وضعها في حقيبته عند سفره إلى مؤتمر "لندن" الأخير.

الوفد في جنيف بشهر مايو سنة ١٩٢٢

ضُرِبَ يوم ١٥ أيار (مايو) موعدًا لاجتماع مجلس جمعيّة الأمم في جنيف للنظر في قضيّة الانتدابات وفي جملتها الانتداب لسورية. ورغم مصادفة ذلك لزمن انعقاد مؤتمر جنوى الكبير، فقد قصدها سليمان بك كنعان وإحسان بك الجابري اللذين ذكرنا سابقًا. تقرّر سفرهما إليها لملاحقة القضيّة حين انعقاد مجلس الجمعيّة والنظر في ما يجب اتّخاذه من التدابير.

وكان أول ما عمله المندوبان مقابلتهما السكرتير العام لجمعيّة الأمم السراريك درمند وبعض أعضاء مجلس الجمعيّة، محتجّين على أعمال السلطة الفرنسوية في سورية ولبنان المخالِفة للعهود والاتفاقات الدولية، ومعلنين باَسم الشعب رفض الانتداب. ووضعا بعد ذلك تقريرًا مفصّلاً عن مجمل الحالة في سورية ومطالب السوريين، رفعاه إلى المجلس بواسطة لجنة الوصايات الدائمة، وهذا تعريبه:

ـ تقرير[1] مُقَدَّم من الوفد السوري الفلسطيني إلى اللجنة الدائمة للوصايات في جمعيّة الأمم

حضرات رئيس وأعضاء لجنة الانتدابات الدائمة في جمعيّة الأمم

نتشرّف ـ نحن الموقِّعين على هذا التقرير، مندوبي المؤتمر السوري الفلسطيني وممثّلي الأحزاب والجمعيّات السورية واللبنانية الاستقلالية ـ بأن نتقدّم من لجنتكم لتأكيد القرارات التي قدّمها المؤتمر السوري الفلسطيني في ٢١ سبتمبر سنة ١٩٢١ إلى الجمعيّة الثانية لعصبة الأمم، وهي:

(١) طُبع هذا التقرير بالإفرنسية على حدة في روما بمطبعة بوليغرافيكا ناسيونالى.

١ـ الاعتراف بالاستقلال والسلطان القومي لسورية وللبنان وفلسطين.

٢ـ الاعتراف بحقّ هذه البلاد في أن تتّحد معًا بحكومة مدنية مسؤولة أمام مجلس نيابي عام ينتخبه الشعب.

٣ـ إعلان إلغاء الانتداب حالاً.

٤ـ جلاء الجنود الفرنسوية والإنكليزية عن سورية ولبنان وفلسطين.

٥ـ إلغاء "تصريح بلفور" المتعلّق بوطن قومي لليهود في فلسطين.

ثمّ إنّنا مكلّفون من قِبل أبناء وطننا أن نحيطكم عِلمًا بما يأتي:

لقد دلّت السنوات الثلاث التي أنقصت على الإدارة الفرنسوية على أنها إدارة استعمار بحت، ينفذ في البلاد رغم الدعوة الواسعة النطاق لمسخ الحقيقة تجاه الرأي العام في العالم.

إنَّ الحالة الحاضرة في سورية قد تفاقم أمرها تفاقمًا شديدًا، فقد أُخفِتَ صوت الشعب إخفاتًا وأُلغيت حرّية القول والطباعة والاجتماع، وأُنزلت أحكام التوقيف والسجن والجَلد والإعدام والنفي بالوطنيين والكبراء من أهل البلاد. وبكلمة واحدة فإنَّ الإدارة العرفية بالغة أشدّها.

فهل هذا هو معنى الانتداب؟

أَهذا هو « الخير » الذي وعد به عهد جمعيّة الأمم؟

أَهذه هي "المهمّة المقدّسة" التي تكلّمت عنها المادّة ٢٢ من عهد جمعيّة الأمم؟

لقد وعدونا بحرّيتنا في الحرب العامّة، وأجزلوا لنا التصريحات، وقطعوا عهودًا صريحة لشعبنا العربي ولجميع الشعوب المظلومة. ولكنَّ موقف الدول العظمى في بلادنا مناقض لوعودهم وعهودهم.

كانت سورية في زمن الترك تتمتّع بحرّيات وحقوق واسعة، ولكنَّ عطف سورية على قضيّة الحلفاء في زمن الحرب قد كلّفها آلامًا لا تُوصف، وضحايا لا مثيل لها. ثمَّ إنّها أعلنت استقلالها بعد الهدنة، ونادت بالأمير فيصل ملكًا في دمشق، معتمدة على حقوقها الثابتة في تقرير مصيرها. ولكنَّ الحكومة الفرنسوية ـ التي تضمر فكرة الفتح في سورية ـ لم يَرُقْ لها هذا العمل فأسرعت إلى القضاء على الحكومة الوطنية، واجتياح عاصمة المملكة السورية. وما زالت منذ سنتين تحكم في البلاد سلطة عسكرية جائرة، وذلك بعد أن مزّقتها وأضعفتها وأعملت فيها حكم الإرهاب.

لقد أعلنوا أنَّ الغرض من الانتداب منحصر في إنهاض بعض الجماعات وإعدادها للحكم الذاتي. ولم يقتصروا على الاعتراف بأنَّ الشعب السوري بلغ درجة من التقدّم والأهليّة، بل أكّدوا أنَّ سورية بلاد متبسِّطة في الحضارة، متقدّمة تقدّمًا يميّزها عن سائر الجماعات التي كانت تتألّف منها السلطنة العثمانية. ورأوا من العدل الاعتراف باستقلال كلّ هذه البلاد، بل زادوا على ذلك قيامهم بالمساعي لعقد أواصر الصداقة مع الأنضول وتوقيع المعاهدات مع حكومتها، في حين أنهم يسعون لاستعمار سورية واتّخاذها سلعة للمقايضة.

إنَّ الدول العظمى أعربت غير مرّة عن رغبتها في منح الاستقلال لجميع الشعوب المستعبدة، ولكنّها لم تقتصر على نكث عهودها، بل سلبت الشعوب المستقلّة حرّيتها، كما نرى في أمر لبنان: فقد كان يتمتّع بحكم ذاتي واسع النطاق اعترفت به دول الحلفاء نفسها وضمنته، وكاد يكون مستقلاً استقلالاً تامًّا قبل حصول كثير من الدول الحاضرة على استقلالها. ولكنَّ حرّيته لم تدم، ويا للأسف، فقضى الانتداب على استقلاله قضاءً تامًّا. فمَن ذا الذي يصدِّق بعد هذا المثال أنَّ الحرّية والاستقلال يعطيان بسخاء للشعوب التي تطلبهما من طريق السلم؟ الحقيقة أنَّ من الواجب الجهاد للحصول عليهما، فالقوي لا يسلّم بحقّ الضعيف إلاّ مرغمًا.

ولا نريد أن نقف هنا لذكر المُدَّعيات الكثيرة تبريرًا لحلول فرنسا في سورية، فتلك مُدَّعيات وُضِعَت لنشر الدعوة إقناعًا للشعب الفرنسوي. وإنّنا نلفت الأنظار إلى تصريح مسيو ليغ، رئيس الوزارة الفرنسوية السابق، الذي أجاب على سؤال عن مدّة الاحتلال في سورية بقوله:

دائمًا، وإلى الأبد...

وقال مسيو بريان في مجلس النوّاب الفرنسوي: "ليست سورية بلاد أمّة واحدة، ففيها عشرة شعوب تحتاج إلى مَن يجمع بينها!".

وهو قول غريب، عارٍ من كلّ أساس. وليس من الممكن تأييد هذا الرأي الذي يجهله السوريون أنفسهم. فمن الممكن أنَّ مسيو بريان اعتبر الطوائف الدينية شعوبًا قائمة بذاتها وهو خطأ فادح، لأنَّ المعروف بالبداهة أنَّ سورية تسكنها أمّة واحدة يجمعها التاريخ والتقاليد والعادات واللغة والشعور والمصالح المشتركة.

إذا كانت لجنة الوصايات لا ترى من سلطتها رفع نظام الانتداب أو إلغائه ـ كما صرّح مستر بلفور ـ وأنَّ مهمّتها قاصرة على مراقبة تنفيذ الانتداب كما وُضع، والسهر على صحّة العمل بمواده، فنحن نرجو التحقيق عن الموقف في بلادنا والنظر في شكاوينا ضمن حدود سلطتكم، وإنّنا نحتفظ بحقوقنا في مطالبة الدول والمجلس الأعلى بإلغاء الانتداب والاحتجاج عليه، ونستأذنكم ببسط الشكاوي الآتية:

١ـ إنَّ عهد جمعيّة الأمم الذي هو فاتحة معاهدة "ڤرساي" يعترف لسورية بالاستقلال. وقد أوجد لها نوعًا من الضمانة الظاهرة في نظام الانتداب بشرط أن يكون اختيار الدولة المنتدبة من حقّ الأهالي. أمّا لبنان، فلم يُوضَع تحت انتداب لأنه لم يُذكَر في العقود الدولية التي وُضِعت في هذا الشأن، ويُستفاد من أحكام تلك العقود أنَّ لسورية الحقّ في المطالبة بالاستقلال الذي اعترف به عهد جمعيّة الأمم. وبما أنَّ لبنان قد تمتّع منذ أجيال بحكم ذاتي تامّ اعترفت به الدول العظمى وضمنته،

ولمّا كانت السيادة الاسمية العثمانية قد زالت عنه، فقد أصبح من حقّه أن يُعتبر دولة ذات سيادة، وأنَّ لكلّ من سورية ولبنان أن يطلبا الدخول في جمعيّة الأمم.

ولكنَّ هذه الحقوق المستفادة من المعاهدات الموضوعة قد خرقتها الدول العظمى نفسها، فرفع السوريون واللبنانيون أصواتهم محتجّين. وإنَّ مجلس إدارة لبنان ـ الذي نُفِيَ أعضاؤه بعد ذلك إلى "كورسيكا"، وهو المجلس الوحيد المنتخَب الذي يمثّل الشعب اللبناني ـ نشر بيانات عديدة طلب فيها الاستقلال التامّ للبلاد بضمانة الدول، كما كان في الماضي، لا بضمانة دولة واحدة. وقد بذل المفكّرون السوريون من جهة أخرى جهدًا عظيمًا لتحقيق رغائب الشعب.

فهذا الموقف السوري اللبناني الذي كان يجب أن تعطف عليه الدول ولا سيّما دولتا الانتداب، قد أثار حنق سلطة الاحتلال الفرنسوية. ومن المعلوم أنَّ ثلثَي أعضاء مجلس الإدارة اللبناني قد حُوكِموا في محكمة عسكرية ونفوا إلى "كورسيكا". وبعد إخراج الأمير فيصل من دمشق، حكم بالإعدام على أربعين من الوجهاء والشبّان، وبأحكام أخرى على سواهم. وبسبب مظاهرات سلميّة جرت في دمشق في الشهر الماضي إظهارًا لرغائب الأهالي أمام مستر كراين، رئيس لجنة الوصايات الأمريكية في ما مضى، أوقف نحو مائة وخمسين شخصًا من المفكّرين والوجهاء، وحوكموا في محاكم عسكرية، وصدرت عليهم أحكام تتراوح بين ٦ سنوات و٢٠ سنة. وإنَّ في سجون البلاد الآن عددًا كبيرًا من الوجهاء تسومهم السلطة سوء العذاب لمجرّد شبهات بسيطة، أو لميولهم الوطنية.

فتجاه هذه الحالة التي استفحل أمرها، والتي نستطيع أن نورد عليها أمثالاً لا تُحصى، نقف متسائلين عن معنى ألفاظ "الاستقلال" و"المساعدة" و"المشورة" الموجودة في عهد جمعيّة الأمم. ونريد أن نعلم ما إذا كانت المساعدة والمشورة التي أخذتها حكومة الانتداب على عاتقها يجب أن تُستخدم لا للسماح بالتمتّع بهذا الاستقلال، بل لخنق صوت الذين يجرأون على المناداة بالاستقلال، والحكم عليهم بالنفي والسجن والإعدام.

إذا كانت مهمّة جمعيّة الأمم قاصرة على مراقبة تنفيذ الانتداب، أليس من شأنها أن تتدخّل في هذه الأعمال الجائرة التي ترتكبها السلطة الفرنسوية مناقضة كلّ عدل، وأن تطلب إلغاء ما صدر من الأحكام، وإطلاق سراح المحكوم عليهم والتعويض لهم عمّا لحق بهم من الأضرار؟!

أليست حرّية القول والضمير هي إحدى الضمانات الطبيعية للاستقلال الموقّت المُعترَف به في عهد جمعيّة الأمم لبعض الجماعات؟!

أَلا تشعر هذه الجمعيّة السامية بمسؤوليّتها في التغاضي عن استمرار أعمال مناقضة لأبسط درجات العدل، ومرتَكبة بأَسمها وتحت ضمانتها؟!

٢ـ إنَّ المادّة الثانية والعشرين من عهد جمعيّة الأمم تعترف لأهالي البلاد الموضوعة تحت الانتداب بحقّهم في أن يختاروا الدولة المنتدبة بأنفسهم، ولكنَّ فرنسا نالت الانتداب على سورية بدون استشارة قبل مجيئها. فهل تسمح جمعيّة الأمم بأن تُخرق هذه المادّة ذلك الخرق الفادح، وهي الميزة الوحيدة المُعطاة للشعوب الموضوعة تحت الانتداب من الدرجة الأولى؟ أَلا يجب عليها أن تنظِّم استشارة الأهالي بنفسها؟!

٣ـ إنَّ عهد جمعيّة الأمم يعترف بالاستقلال لسورية تحت انتداب إحدى الدول، ولكنّه لا يقول بوجوب تمزيق هذه البلاد وفصل حلب وبلاد العلويين وجبل الدروز وتأليف دولة من كلّ منها وإلحاق المقاطعتين الأخيرتين بالمندوب السامي رأسًا.

هل ينطبق على مبادئ عهد جمعيّة الأمم هذا التمزيق الذي جرى بقصد تقطيع أواصر الشعب وتبديد ما فيه من قوّة لمقاومة الاحتلال الفرنسوي، والذي من شأنه أن يخلّ بالأمن في البلاد، ويجهز على حياتها الاقتصادية؟!

٤ـ لقد جعلت اللغة الفرنسوية لغة رسمية قسرًا كاللغة العربية مع أنَّ اللغة العربية يجب أن تكون لغة البلاد الرسمية، فليس على الأهلين أن يراجعوا السلطات بغير هذه اللغة. فإذا سُمح بأن تجري المراجعة باللغتين لا بدّ أن تتعرقل مصالح الناس وتتحمّل البلاد نفقات لا لزوم لها ويكثر عدد الموظفين، في حين أنَّ ٩٨ في المائة من أهالي سورية يجهلون اللغة الفرنسوية.

٥ـ إنَّ سورية لا حاجة لها إلى جيش احتلال، فهي لم تعلن الحرب على أحد، ولا هي عُرضة لعداء أجنبي. فسواء كان هذا الجيش خمسين ألفًا أو ثلاثين ألفًا أو عشرة آلاف بل خمسة آلاف فقط، فإنّه ليس من شأنه غير زيادة ديون البلاد وسحق الروح الوطنية.

٦ـ لا تستطيع الوصاية أن تبرِّر وجود ستّمائة مستشار فرنسوي، ولا تهافُت الشركات الطامعة بالامتيازات، هازئةً بإرادة الشعب ومصالحه.

٧ـ ليس للبنك السوري ـ الذي هو شركة مالية فرنسوية ـ أن يكرِه الأهالي على قبول الأوراق النقدية التي أصدرها. فإذا كان المُراد صيانة مصالح البلاد الاقتصادية والمالية، فيجب إلغاء هذا البنك حالاً، وترك الحرّية المطلقة للشعب في هذا الشأن.

٨ـ يجب على الدولة المنتدبة الامتناع على التدخّل في الشؤون الجمركية، ويجب أن يكون موظّفو الجمارك تابعين للسلطات الوطنية فقط. وإنَّ تصرّفات السلطات الفرنسوية في هذه الأمور من شأنها قَتْلِ الصناعة السورية، ومَنْعِ المنافسة التجارية الأجنبية. ولذا، فالمصنوعات الفرنسوية تُلاقي جميع التسهيلات عند وصولها إلى الجمرك، ولا تدفع ما يزيد على ٦ أو ٧ في المائة، بينما المصنوعات الواردة من البلاد الأخرى تُعَامَلْ أشدّ معاملة، وتُقَدَّر أثمانها أضعافًا، ولا يمكن إخراجها من الجمرك ما لم تدفع ٤٠ أو ٥٠ في المائة. ولهذا نطلب أن تُرفع يد الدولة المنتدبة عن مصلحة الجمارك.

٩ـ استنادًا على نظام جبل لبنان الأساسي السابق، نطلب الاعتراف باستقلاله وحياده تحت ضمانة الدول. وهو خير حلّ تقضي به طبيعة الموقع الجغرافي لهذه البلاد التي جعلها وجودها على البحر المتوسّط مفتاحًا للمواصلات بين الغرب وآسيا الوسطى.

١٠ـ إنَّ مشروع الوصاية الذي وضعته الحكومة الفرنسوية ووجدنا له وصفًا موعزًا بنشره في مجلّة فرنسوية، يمنح المندوب السامي سلطة لا حدّ لها في إدارة شؤون البلاد تشريعًا وتنفيذًا. فالجنرال غورو يتصرّف تصرّف السيِّد المُطلَق في البلاد، فينشر القوانين والأنظمة، ويعزل الموظّفين ويعيّنهم كما يشاء.

وقد حدّدت سلطة المجالس ـ المسمّاة بمجالس الحكومة في مشروع الوصاية لتحلّ محلّ التمثيل الوطني ـ تحديدًا يجعلها أقلّ سلطة من المجالس الاستشارية. حتّى أنَّ قراراتها المتعلّقة بأبسط المسائل لا تُنفَّذ ما لم يوافق عليها المندوب السامي.

فهذه الشروط لا تضع سورية في الدرجة الأولى من درجات الوصاية، بل في الدرجة الثانية أو الثالثة. وهي مُناقِضة لبيان الحليفتين إنكلترا وفرنسا الذي صدر في ٨ نوفمبر سنة ١٩١٨ ونُشر على أهالي سورية، وممّا جاء فيه أنَّ الحليفتين تريدان تحرير السوريين والسماح لهم بتأليف حكومة وطنية مؤسّسة على رغائب الأهالي، بل هي تفسير صريح لِما يتعلّق بالدرجة الأولى من الوصايات المذكورة في المادّة ٢٢ من عهد جمعيّة الأمم.

وهذه الشروط يُعمل بها في لبنان أيضًا، وفي ذلك خَرْق لنظامه الأساسي وللحكم الذاتي الواسع الذي تمتّع به منذ عصور.

وهي شروط تقضي بإحلال حكم عسكري مطلق محلّ حكم دستوري.

إنَّ المادّة ٢٢ من عهد جمعيّة الأمم التي تضع البلاد المُعتَرف باستقلالها في الدرجة الأولى من درجات الوصاية قد اختُرقت في سورية، لأنَّ شعبها لا يتمتّع

بشيء من الاستقلال، ولا يمكن وجود الاستقلال بدون جمعيّة مؤسّسة وسلطة وطنية، أو حكومة حرّة يختار الشعب رئيسها أو مليكها. وتظهر أهمّية خرق تلك المادّة عند إلقاء نظرة على الفقرة الرابعة منها، وعندما يظهر أنَّ ما نُفِّذ في سورية لا يكاد يُسمح به في البلاد الموضوعة تحت انتداب من الدرجة الثالثة.

وحبًّا بتهدئة الرأي العام وتسكين ثائرته، ما زالت السلطة الفرنسوية تعلن أنَّ مجالس الحكومة التي تنصّ عليها شروط الانتداب، هي أوسع سلطة من مجالس الولايات التي كانت موجودة زمن الحكم العثماني. ومع أنَّ هذ القول غير صحيح ـ ولا سيّما في ما يتعلّق بمجلس لبنان الإداري ـ فنحن نلفت الأنظار إلى أنَّ مجالس الولايات في الحكم العثماني قد أُسّست للإشراف على الشؤون المحلّية البحتة فقط، أمّا في ما يتعلّق بالدفاع عن المصالح العامّة، فقد كان للسوريين والعرب عامّة نوَّاب وأعيان في البرلمان العثماني كما كان للترك.

إذا كانت فرنسا قد حلّت محلّ تركيا في سورية، فقد كان الواجب عليها أن تفتح أبواب مجلسها النيابي لنوَّاب من السوريين، وهو حلّ قد يرفضه شعبنا، ولا يكفي توسيع سلطة المجالس الإدارية المحلّية، بل يجب أن تكون في البلاد هيئة نيابية ينتخبها الشعب، لها كلّ ما للمجالس النيابية الأخرى من سلطان.

إنّنا نقدِّم إليكم هذا التقرير واثقين بكم ثقة تامّة. ونحن نعلم أنكم أنصار للمبادئ المدوَّنة في عهد جمعيّة الأمم، ونظنّ أنه لا يمكن لعضو في جمعيّة الأمم أن يقوم بمهمّته حقّ القيام إذا لم يكن من شأن هذه المهمّة إلاّ إسدال الستار على مطامع الفتح والاستعباد.

ونلتمس منكم أن تهتمّوا بالاستعلام عن حقيقة الحالة، وأن تُطلِعوا عليها مجلس عصبة الأمم وجمعيّتها العمومية والرأي العام في العالم.

وتفضّلوا بقبول فائق احترامنا

جنيف، ٢٠ مايو ١٩٢٢

سليمان كنعان

عضو مجلس الإدارة اللبناني سابقًا

الأمير شكيب أرسلان

عضو مجلس المبعوثان سابقًا

إحسان الجابري

سكرتير سلطان تركيا سابقًا ورئيس بلدية حلب سابقًا

- بلاغ الوفد إلى الدول

وكذلك وضع الوفد تقريرًا مفصّلاً رفعه إلى الدول كلّها على أثر طلب الحكومة الأمريكية من فرنسا بعض امتيازات اقتصادية في سورية لقاء موافقتها على انتدابها.

ولمّا ختم المجلس اجتماعاته معلنًا أنه أرجأ النظر في أمر الوصايات إلى اجتماع يعقده في لندن يوم ١٥ تموز، عاد المندوبان إلى رومة بطريق برن.



الوفد في برن ولاهاي وماريناباد

وعلى أثر انتهاء مجلس جمعيّة الأمم، غادر سليمان بك كنعان وإحسان بك الجابري "جنيف" بعد أن قدّما التقارير اللازمة. فوصلا إلى "برن"، عاصمة الحكومة السويسرية، وقابلا فريقًا من رؤساء الحكومة المركزية وبسطا لهم القضيّة السورية، فلقيا كلّ عطف عليها.

وبعد أن قاما بكلّ ما يمكن القيام به هناك، سافر إحسان بك الجابري قاصدًا "لاهاي" بمناسبة اجتماع "المؤتمر الدولي العام" فيها يوم ١٥ حزيران (يونيو) سنة ١٩٢٢. فقابل هنالك عددًا عظيمًا من مندوبي الدول وبسط لهم القضيّة السورية وأطلعهم على ما يجري في البلاد ممّا لا يلائم العهود المقطوعة وينافي مصالح الدول المالية والاقتصادية ويمنع من استقرار الأمن والسلام اللذين لا بدّ منهما لإصلاح الحالة الاقتصادية العامّة في الشرق الأدنى. ثمَّ إنّه قدّم إلى المؤتمر ما لديه من الوثائق المؤيّدة لبياناته.

وفي خلال ذلك كان الأمير ميشيل لطف الله قد وصل إلى أوربا قادمًا من مصر للالتحاق بالوفد. فلمّا وصل إلى فينا، حضر إليه سليمان بك كنعان للاتفاق على خطّة العمل. واتّفق حينئذٍ اجتماع رجال السياسة في باريس، فأُرسِلت إليهم برقيّة بمطاليب الأمّة السورية والاحتجاج على الحالة الحاضرة وهي بتوقيع سليمان بك كنعان. وأُرسِلت برقيّة أخرى إلى الرئيس هاردنغ رئيس الولايات المتّحدة الأمريكية، ثمَّ تمّ الاتفاق بين أعضاء الوفد على أن يجتمعوا بلندن.

الوفد ومجلس جمعيّة الأمم في لندن

في أوائل شهر تموز (يوليو) سنة ١٩٢٢، وصل الأمير ميشيل لطف الله رئيس المؤتمر السوري الفلسطيني وأحد مندوبي اللجنة التنفيذية إلى لندن لملاحقة القضيّة تجاه مجلس جمعيّة الأمم الذي ضُرِب يوم ١٥ تموز موعدًا لاجتماعه، والذي كان داخلاً في برنامجه النظر في تقرير أمر الانتدابات. وكان الوفد الفلسطيني برئاسة موسى كاظم باشا الحسيني موجودًا في تلك العاصمة، فوحّد الفريقان مساعيهما الوطنية لأجل البلدين.

ولمّا عقد المجلس قدّم له الأمير ميشيل ـ باَسم الوفد ـ البيان الآتي:

• **البيان**

سعادة رئيس مجلس جمعيّة الأمم المحترم

في قصر سن جمس (لندن)

إنَّ المؤتمر السوري الفلسطيني ـ المُمثِّل لجميع أهالي فلسطين من العرب، ولجميع الأحزاب السورية الاستقلالية ـ كان قد عرض على مجلسكم الموقّر نداء في شهر سبتمبر سنة ١٩٢١ بمناسبة اجتماع عصبة الأمم في مجمعها العام الثاني.

وبما أنَّ المجلس مُجتمع الآن للنظر في قضيّتنا، أتينا بهذا الكتاب لنذكّركم بمطالبنا المبيّنة في النداء السالف الذكر (وقد قدّمنا لكم نسخة منها مع هذا)، راجين أن تضعوا هذه المطاليب موضع الاعتبار التامّ، وواثقين بأنكم توافقون عليها لمصلحة العدل والحقّ والسلم؛ فهي منطبقة تمام الانطباق على المبادئ التي وُجِدت لأجلها جمعيّة الأمم.

ونحن مستعدّون ـ في كلّ حين ـ لإعطاء تصريحات أوفى إذا كنتم ترومون ذلك.

وتفضّلوا بقبول فائق الاحترام

لندن، ١٧ تموز (يوليو) ١٩٢٢

عن الوفد السوري الفلسطيني
ميشيل لطف الله
رئيس المؤتمر السوري الفلسطيني

ـ ملحق بمطاليب السوريين

١ـ الاعتراف بالاستقلال والسلطان القومي لسورية وللبنان وفلسطين.

٢ـ الاعتراف بحقّ هذه البلاد في أن تتّحد معًا بحكومة مدنية مسؤولة أمام مجلس نيابي ينتخبه الشعب، وفي أن تتّحد مع ما في البلاد العربية المستقلّة في شكل ولايات متّحدة (فيدراسيون).

٣ـ إعلان إلغاء الانتداب حالاً.

٤ـ جلاء الجنود الفرنسوية والإنكليزية عن سورية ولبنان وفلسطين.

٥ـ إلغاء «تصريح بلفور» المتعلّق بوطن قومي لليهود في فلسطين.

هذه هي مطالبنا. وإذا كانت جمعيّة الأمم ترغب في معلومات أوفى لتتحقّق من أنَّ هذه المطاليب هي رغائب الشعب الحقيقية، فنحن نطلب تأليف لجنة تحقيق تُرسَل إلى سورية ولبنان وفلسطين مزوَّدة بالسلطة التامّة لإجراء تحقيق بدون أدنى تحيّز. وعندئذٍ يصبح من الضروري إعطاء الضمانات الكافية لأهالي سورية من جمعيّة الأمم بأنَّ السلطات التي تحتلّ بلادهم لا تنتقم منهم بسبب إعرابهم عن رأيهم إعرابًا حرًّا. ومن هذه الضمانات التي لا بدّ منها لهذه الحرّية في الرأي أن تجلو الجيوش المحتلّة عن البلاد.

- برقيّتا الوفد إلى اللجنة

وفي اليوم نفسه (١٧ تموز) تلقّت اللجنة التنفيذية من الوفد البرقيّتين الآتيتين، وقد أذاعهما مكتب الاستعلامات السوري في جميع الصحف:

-١-

لندن، الاثنين ١٧ تموز ١٩٢٢

عقد مجلس جمعيّة الأمم اليوم اجتماعًا خصوصيًا قصيرًا في قصر «سن جمس» لتقرير جدول أعماله. أمّا الجلسة العامّة فتُعقد في ما بعد.

وقد نشرت صحف لندن، وفي مقدّمتها «التيمس» و«المورنن پوست» و«الديلي اكسبرس» و«الديلي كرونيكل» و«الديلي تلغراف»،... إلخ، خبر وصول الوفد السوري برئاسة الأمير ميشيل لطف الله، رئيس المؤتمر السوري الفلسطيني. وقالت نقلاً عنه إنَّ الغرض من زيارة الوفد أن يبسط لمجلس جمعيّة الأمم استياء الشعب السوري من الحالة الحاضرة، وأن يطلب من الدول الوفاء بالوعود التي وعدتها في أثناء الحرب العظمى بأن تمنح أهالي سورية وفلسطين الاستقلال.

وسيواصل الوفد الآن المطاليب التي كان قد طلبها في شهر سبتمبر سنة ١٩٢١ في مؤتمر «جنيف» معتمدًا على عدل الأمّة البريطانية، وواثقًا بالوفاء بتلك الوعود.

-٢-

لندن، الثلاثاء ١٨ تموز ١٩٢٢

زرنا صباح اليوم قصر «سن جميس». وقدّمنا إلى مجلس جمعيّة الأمم قرارات مؤتمر «جنيف» المتضمّنة مطاليب الأمّة السورية الفلسطينية، وسنوافيكم بالنتيجة.

كاظم لطف الله

ـ اجتماع الوفد

وبعدما قدّم الأمير ميشيل لطف الله بيانه إلى المجلس، وصل إحسان بك الجابري من "لاهاي"، ثمَّ جاء توفيق أفندي اليازجي من "جنيف" ليقوم بعمل السكرتارية للوفد ـ وكان قد ذهب إلى جنيف بقرار اللجنة التنفيذية لتأسيس مكتب سوري ـ ثمَّ تلاهما الأمير شكيب أرسلان وسليمان بك كنعان قادمَين من "برلين".

وعند اجتماع الوفد كلّه، قدّم المذكّرة الآتي تعريبها إلى مجلس جمعيّة الأمم يوم ٢٢ تموز:

ـ مذكّرة الوفد

نتشرّف ـ نحن الموقّعين على هذا، مندوبي اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري الفلسطيني ـ بلفت أنظار مجلسكم المحترَم باسم الشعب السوري إلى حالة بلادنا السيّئة التي تستفزّ الشعب للثورة دفاعًا عن حقوقه المقدَّسة.

وإنَّ مطاليب الشعب السوري تنحصر في ما يلي:

أ ـ الاعتراف باستقلال سورية بضمان جمعيّة الأمم، وبسيادة الشعب السوري وحقّه في تعيين شكل حكومته ووضع دستوره.

ب ـ أن تُضمن للشعب السوري حرّيته، بإشراف جمعيّة الأمم الفعلي لانتخاب جمعيّته التأسيسية، ولتمتّعه بحقوقه تمتّعًا حرًّا.

ج ـ جلاء الجنود الأجنبية عن سورية.

وإنّنا في مطاليبنا هذه نعتمد على المبادئ الآتية:

١ـ الحقّ الطبيعي لكلّ شعب مدني في الاستقلال.

٢ـ أهليّة سورية الإدارية والسياسية التي برهنت عليها منذ سنين عديدة، ولا سيّما منذ إعلان الدستور العثماني.

٣ـ عهود إنكلترا سنة ١٩١٥ لجلالة الملك الحسين باسم العرب. وهي العهود التي تعترف باستقلال البلاد العربية حتّى جبال طوروس.

٤ـ التصريحات العلنية التي صرّح بها الحلفاء عن غاياتهم من الحرب.

٥ـ المنشور الذي أذاعته الحكومتان الإنكليزية والفرنسوية على الشعب السوري يوم ٨ نوفمبر سنة ١٩١٨، معلنتين به أنَّ غايتهما هي تحرير السوريين، والسماح لهم بتأليف حكومة وطنية مؤسَّسة على إرادة الشعب.

وإنّنا نستأذنكم في لفت نظركم إلى الأعمال المعدَّدة في ما يلي، وإلى غيرها من الأعمال التي ذكرها وفد فلسطين (سورية الجنوبية) والتي تعدّ خرقًا للعهود، وهي:

١ـ التصريح الشهير الذي فاه به مسيو ليغ (رئيس الوزارة الفرنسوية الأسبق) قائلاً «إنّنا نحتلّ سورية كلّها وإلى الأبد...».

٢ـ تعيين مفوَّض سامٍ له من السلطان ما لِلْمَلِك المطلق، وتأييد نفوذه بخمسة وثلاثين ألفًا من الجند.

٣ـ تعيين موظّفين يسمّون مستشارين في كلّ فروع الإدارة، حتّى في أقصى أصقاع البلاد، ومنحهم سلطة مطلقة كتلك السلطة.

٤ـ الاستيلاء مباشرةً على موارد الجمارك وسواها من موارد البلاد.

٥ـ حلّ الجيش الوطني والحكومة الوطنية.

٦ـ تجزئة البلاد إلى دول مختلفة، وتعيين مجلس عمومي ذي صفة استشارية فقط.

٧ـ التصرّف بالأراضي السورية تصرّف السيِّد المطلق (كيلكيا...إلخ).

٨ـ جعل اللغة الفرنسوية رسميّة كالعربية.

٩ـ الاستبداد بالسجن والنفي استبدادًا منظّمًا يتناول المفكّرين والوطنيين على الأخصّ، واستفحال الحكم العرفي ورزاياه.

وفي كلّ من هذه المواد خرق للمبادئ الآنفة الذكر.

وإننا استنادًا على حقّنا، وثقةً بمبادئ العدل والإنسانية التي أُسّس عليها مجلسكم المحترم، نلتمس منكم أن لا تجعلوا لنظام الانتداب هذا صبغة قانونية، فهو نظام جائر وفيه خطر على السلام في الشرق الأدنى، وأن تتكرّموا بإحياء عصر عدل وسلام في بلادنا البائسة التي هي في أشدّ الحاجة إليه.

ونرجو أن تتفضّلوا يا صاحب السعادة بقبول وافر إجلالنا واحترامنا

لندن، ٢٢ تموز ١٩٢٢

مندوبو اللجنة التنفيذية

للمؤتمر السوري الفلسطيني

- أقوال جريدة "التيمس"

وكانت الجرائد المحلّية تتتبّع أعمال الوفدين السوري والفلسطيني، فعندما قدّم الوفد بيانه ذكرت جريدة "التيمس" ما يأتي:

"ذهب كاظم باشا رئيس الوفد الفلسطيني مع أعضاء الوفد إلى قصر "سن جمس" يطلب من مجلس جمعيّة الأمم سماع أقوال الوفد قبل أن يشرع في المناقشة في الانتداب لفلسطين. وذهب إلى القصر أيضًا الأمير ميشيل لطف الله رئيس المؤتمر السوري الفلسطيني لإبداء رأيه للمجلس. وكان قد سبق فقدّم مذكّرة ببيان استياء السوريين ونفورهم من الانتداب الفرنسوي".

وقد أرسل الوفد نُسَخًا من بيانه إلى جميع أعضاء مجلس جمعيّة الأمم وإلى السكرتير العام وإلى سفراء الدول ومعتمديها في لندن. وتكلّمت عنه الصحف المحلّية وأرسلت جريدة "التيمس" مندوبًا قابل الأمير ميشيل لطف الله. فنشرت في اليوم الثاني عن البيان والمقابلة ما يأتي:

"قدّم الوفد السوري لمجلس جمعيّة الأمم مذكّرة متضمّنة مطالب الشعب السوري، وقد صرّح الأمير لطف الله رئيس الوفد لمندوب جريدة "التيمس" بأنَّ

إنكلترا وفرنسا أصدرتا بلاغًا في شهر نوفمبر سنة ١٩١٨ قالتا فيه إنّهما تتركان للشعب السوري حرّية اختيار الحكومة التي يريدها، ولكنَّ هذا البلاغ لم يُعمَل به؛ إذ إنَّ الحكومتين لم تحترما يومًا من الأيام رأي الشعب ولم تحلاّ إرادته محلّ الاعتبار. ولمّا شاء السوريون أن يعربوا عن آرائهم وأمانيهم بصدقٍ وإخلاص زُجّوا في السجون وأُبعِدوا عن بلادهم. وقد بدأنا مساعينا هنا بأن قدّمنا مذكّرة إلى الدول نذكّرها فيها بوعودها ونطلب سماع أقوال الشعب السوري قبل تقرير مصيره. وقد أرسلنا إلى جمعيّة الأمم البرقيّات التي تلقّيناها من كلّ أقطار سورية بتأييدنا، فاكتفى المجلس بإعلامنا وصول ما أرسلناه إليه.

وإنّي آسف جدًّا لهذا، لا لأننا حُرِمنا من حقّ بسط أمانينا فحسب، بل لأنَّ الشعب السوري سيستسلم إلى اليأس إذ يتّضح له أنَّ الدول الغربية لا يُوثَق بكلامها.



تأييد الأمّة وجمعيّاتها للوفد

قلنا آنفًا إنَّ مجلس جمعيّة الأمم جعل يوم ١٥ تموز سنة ١٩٢٢ موعدًا لاجتماعه في لندن للنظر في قضيّة الوصايات لسورية وفلسطين. ولمّا كان سكّان هذه البلاد قد جاهروا مرارًا برفضهم لكلّ انتداب، وأعلنوا في مختلف الأحوال والظروف بلسان مندوبيهم ووفودهم، وبواسطة جمعيّاتهم وأحزابهم ومظاهراتهم، أنهم لا يرضون إلاّ بالاستقلال التامّ الناجز، فقد قرّروا بمناسبة اجتماع المجلس إعلان الإضراب العام، وتعطيل كلّ عمل داخل البلاد ثلاثة أيام (١٣ و١٤ و١٥ تموز)، إعرابًا عن شعورهم وعواطفهم، وليظهروا للمجلس خاصّة وللملأ عامّة أنهم مجمعون على رفض كلّ قرار يخالف أمانيهم وآمالهم.

ولمّا حلّ الموعد المضروب، وهو يوم ١٣ تموز، أصبحت البلاد كلّها مُضربة. وعبثًا حاولت الحكومتان الإنكليزية في فلسطين والفرنسوية في سورية حمل الأهالي على الرجوع إلى أعمالهم وإيقاف اعتصامهم، فلم يفدهما ذلك شيئًا. وهذا بعض أسماء المدن التي أضربت:

دمشق، حمص، حماه، القدس، يافا، حيفا، نابلس، غزّة، عكّا، طولكرم، الناصرة، جنّين، طبريّا، صفد، عمان، أربد، السلط، صيدا، طرابلس.

وقد استعملت السلطة الفرنسوية في سورية جميع وسائل الإرهاب لحصر هذه الحركة والقضاء عليها فلم تفلح. وكانت نتيجتها أنَّ المدن التي ازداد فيها التضييق كبيروت وسواها لم يمنعها عدم الاشتراك في الإضراب عن إقامة الاحتجاجات بوسائل عديدة أخرى كالتألّب في الجوامع وما شاكل ذلك.

ـ برقيّات التأييد

وقد أُرسلت إلى الوفد في لندن برقيّات عديدة من سورية عن طريق حيفا، ومن فلسطين وشرق الأردن ومصر والمهاجر السورية في أمريكا الشمالية والجنوبية وسواها تؤيّده في مساعيه لدى مجلس جمعيّة الأمم، وهذا بعضها:

ـ برقيّة اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري الفلسطيني بمصر

إلى مجلس جمعيّة الأمم،

بمناسبة انعقاد مجلس جمعيّة الأمم للبحث في مسألة الانتداب، وضعت اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري الفلسطيني الممثِّلة لجميع الأحزاب الاستقلالية في الداخل والخارج والمجتمعة في جلسة فوق العادة القرارات التالية:

بما أنَّ الانتداب مخالِف لإرادة الشعب السوري والفلسطيني الذي يعتقد اعتقادًا تامًّا بأنَّ تنفيذه وتحقيقه شرّ من العبودية،

وبما أنَّ الحوادث السيّئة التي لا تزال مستمرّة في هذه البلاد دليل واضح لا يمكن دحضه على الاستياء العام وعلى إفلاس مبدأ الانتداب،

وبما أنَّ الشعب في سورية وفلسطين لم ينقطع عن مقاومة أيّة تسوية لا تكفل استقلاله التامّ ولا تتّفق مع قرارات المؤتمر السوري الفلسطيني الذي عُقِدَ في جنيف في سبتمبر سنة ١٩١٢، وهي:

١ـ الاعتراف بالاستقلال والسلطان القومي لسورية ولبنان وفلسطين.

٢ـ الاعتراف بحقّ هذه البلاد في أن تتّحد معًا بحكومة مدنية مسؤولة أمام مجلس نيابي عام ينتخبه الشعب.

٣ـ إعلان إلغاء الانتداب حالاً.

٤ـ جلاء الجنود الفرنسية والإنكليزية عن سورية ولبنان وفلسطين.

٥ ـ إلغاء "تصريح بلفور" المتعلّق بوطن قومي لليهود في فلسطين.

فاللجنة التنفيذية قرّرت ما يأتي:

أولاً ـ أن تلفت نظر مجلس جمعيّة الأمم إلى القرارات الآنفة البيان.

ثانيًا ـ أن تعلن في الوقت عينه أنَّ كلّ تسوية لا تُراعي فيها المطالب المتقدِّمة تعتبر اعتداءً قطعيًا على حقوق الشعب السوري الفلسطيني قد يؤدّي نتائج سيّئة.

ثالثًا ـ تكليف الأمير ميشيل لطف الله وسائر أعضاء الوفد السوري، وتكليف الوفد الفلسطيني أيضًا لدى مجلسكم العالي ولدى جميع المراجع الإيجابية.

١٧ يوليو ١٩٢٢

السكرتير العام

نجيب شقير

- برقيّة لجنة حزب الاتّحاد السوري المركزية بمصر

إلى مجلس جمعيّة الأمم في لندن

بمناسبة اجتماع مجلسكم للنظر في صكوك الانتداب على سورية، تؤيّد لجنة حزب الاتّحاد السوري المركزية رئيسها الأمير ميشيل لطف الله والوفد المرافق له في مطالبهم، وتقدّم احتجاجها على تقرير الانتداب الذي أجمع الشعب السوري في مناطقه الثلاث على استنكاره ورفضه رفضًا باتًّا لعلمه اليقيني بأنه استعباد له وسلب لحرّيته وتمزيق لأوصال وحدته وذاهب بثروته ومميت للغته، وما زالت أحزابه وجرائده ووفوده في البلاد الحرّة تصرّح بذلك. ويصرّ الحزب على طلب تقرير القواعد الأساسية من برنامجه، لعلمه بأنَّ البلاد السورية لا حياة لها ولا ارتقاء بدونها، بل لا يعود السلم والعمران إلى الشرق الأدنى إلاّ بها، وهي:

١ـ تكون سورية بجملتها على وحدتها القومية من جبال طورس[1] شمالاً، والخابور فالفرات شرقًا، والصحراء العربية فمدائن صالح جنوبًا، والبحر الأحمر فخطّ العقبة ورفح فالبحر المتوسّط غربًا.

٢ـ تكون سورية مستقلّة استقلالاً تامًا تضمنه جمعيّة الأمم وتضمن قانونه الأساسي ضمانًا لا يخلّ بهذا الاستقلال.

٣ـ يكون الحكم فيها على مبدأ الديمقراطية اللامركزية، ويكون أساس قوانينها وأحكامها مدنيًا بحتًا، ما عدا أحكام الأحوال الشخصية فإنّها تبقى على ما هي عليه.

٤ـ يكون قانون حكومتها الأساسي ضامنًا حقوق الأقلّية.

١٧ يوليو ١٩٢٢

السكرتير العام
سليم سركيس

نائب الرئيس
محمد رشيد رضا

ـ برقيّة رئيس وأعضاء المؤتمر السوري العام (وهو مجلس سورية النيابي قبل الاحتلال)

نحن أعضاء المؤتمر السوري العام، المنتخَب من الشعب والممثّل لسورية بحدودها الطبيعية والذي أعلن استقلال سورية في ٨ آذار سنة ١٩٢٠، والموجودين الآن خارج منطقة الاحتلال الإفرنسي الذي منع جميع أنواع الحرّية ومنها الإبراق لعصبتكم، نحتجّ ـ بأسمنا وأسم القسم الأعظم من رفاقنا الموجودين اليوم في منطقة الاحتلال الإفرنسي ومنهم عدد غير قليل في السجن والمنفى ـ على الحالة الحاضرة المخالفة للعهود، ونطلب إرسال لجنة للتحقيق عن المظالم والأعمال الشائنة التي حدثت في عهد الاحتلال الإفرنسي، ونؤيّد الوفد السوري المنتخَب من قِبل اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري الفلسطيني بمطاليبه القائمة على الاستقلال التامّ لسورية الموحَّدة

(١) طوروس.

بحدودها الطبيعية، ورفض الانتداب، ورفع الاحتلال، وإلغاء "وعد بلفور"، وإعطاء البلاد الحرّية التامّة بتعيين مصيرها. ولنا الثقة بأنَّ مجلسكم المؤسَّس على مبدأ وقاية الشعوب الضعيفة سينظر بعين العدل إلى مطالبنا الحقّة.

- برقيّتا شرقي الأردن

-١-

بلاد شرقي الأردن العربية المستقلّة التي هي كفلسطين جزء متمّم للبلاد السورية لا تعترف بأيّ قرار يُدخِلها في الانتداب ضمنًا أو صراحة. وتحتجّ على ما جاء فيه في صكّ الانتداب في شأنها وترفضه رفضًا باتًّا، وترجو أن يُنظَر إلى مطاليبها بعين الاعتبار. وتؤيّد الوفدين السوري والفلسطيني في طلبيهما وحدة البلاد السورية والفلسطينية واستقلالها التامّ بحدودها الطبيعية، حسب قرار المؤتمر السوري الفلسطيني بجنيف.

أعيان ووجهاء شرقي الأردن

-٢-

نحن سكّان شرقي الأردن نؤيّد الوفد السوري الفلسطيني بجميع مطالبه، ونحتجّ على كلّ انتداب يلحق سورية وفلسطين. نطلب الوحدة السورية ونرفض ونقاوم حتّى الموت كلّ قرار يُعطى ضد رغائبنا.

أسماء عدد كبير من مشائخ العشائر والقرى

- برقيّة حزب الأحزاب السورية في حيفا

إنَّ حزب الأحزاب السورية، الممثِّل جميع الأحزاب الاستقلالية في البلاد، يؤيّد الوفد السوري المنتخَب من قِبل اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري الفلسطيني في مطالبته باستقلال مطلق لسورية الموحَّدة بحدودها الطبيعية، ورفضه كلّ انتداب، ورفع

الاحتلال العسكري، وإلغاء «وعد بلفور»، ومنح الأمّة حرّيتها التامّة في تقرير مصيرها. ولنا الثقة بأنَّ عصبة الأمم لا تتغاضى عن الأعمال الاستعمارية المتسترة وراء كلمة الانتداب.

- برقيّة دمشق

نؤيّد الوفد المنتخَب من قِبل اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري الفلسطيني بمطاليبه القائمة على قرارات المؤتمر المنعقد في جنيف، وهي استقلال البلاد استقلالاً تامًّا بحدودها الطبيعية.

أعيان - تجار - ملاك - أطباء - صيادلة - معلمو دمشق

- برقيّة نساء سورية

تعرض نازك العابد بأسم نساء سورية ما يلي:

إنّنا نرفض رفضًا باتًّا كلّ قرار سوى استقلال البلاد بأجمعها في حدودها الطبيعية، ونلتمس الرعاية التامّة لمطالبنا العادلة، ونؤيّد الوفد السوري المنتخَب من قِبل اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري الفلسطيني بصفته ممثِّلاً للأمّة ومفوَّضًا عليها.

- برقيّة المُبْعَدِين

إنَّ المبعدين بأحكام عرفيّة، المخرّجين من سورية، يحتجّون على الحكم الاستعماري المستتر بستار الانتداب والذي نتج عنه ابتزاز أموال البلاد وإحراق القرى ونفي الوجهاء والأحكام بالإعدام وخنق كلّ حرّية بواسطة الإرهاب الذي لم يسبق له مثيل. ويؤيّدون الوفد السوري المنتخَب من قِبل اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري الفلسطيني بمطالبته في الاستقلال المطلق لسورية الموحَّدة ضمن حدودها الطبيعية ورفض الانتداب والوطن القومي اليهودي ورفع الاحتلال.

- برقيّة بيروت

نحن الموقّعين أدناه بأسم سكّان وأهالي بيروت على اختلاف نحلنا، نؤيّد الوفد المنتخَب من قِبل اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري الفلسطيني في مطالبه القائمة على قرارات المؤتمر السوري الفلسطيني المنعقد في جنيف، وهي استقلال البلاد استقلالاً تامًّا (سورية - لبنان - فلسطين) بحدودها الطبيعية.

أعيان - تجّار - أطبّاء بيروت

- برقيّة حماه

بأسم السوريين، نطلب إنصافنا واستقلال بلادنا السورية استقلالاً تامًّا، موحَّدة بحدودها الطبيعية. ونؤيّد الوفد السوري الفلسطيني في هذه المطالب الحقّة.

أعيان - تجّار - أطبّاء - ملاّك - محامو حماه

- برقيّة طرابلس الشام

نحن الطرابلسيين نؤيّد الوفد السوري الفلسطيني المفوَّض من قِبل اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري الفلسطيني بمطالبته باستقلال البلاد التامّ بحدودها الطبيعية ورفض كافة الانتدابات الأجنبية.

علماء - تجّار - ملاّك - محامو - أطبّاء طرابلس الشام

- برقيّة صيدا

نؤيّد الوفد المنتخَب من قِبل اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري الفلسطيني بمطاليبه القائمة على قرارات المؤتمر السوري الفلسطيني المنعقد في جنيف، وهي استقلال البلاد استقلالاً تامًّا بحدودها الطبيعية.

أعيان - تجّار - سكّان صيدا

ـ برقيّة التجّار السوريين بالقاهرة

نحن لجنة التجّار السوريين في القاهرة نحتجّ بشدّة على الإجراءات الاستبدادية وعلى حكم الإرهاب اللذين تتّبعهما السلطة الفرنسوية في سورية، وعلى إبعاد التجّار وتوقيف السيِّدات والآنسات اللاتي يُظهِرن شعورهن الوطني.

وإنَّ اللجنة تؤيّد الوفد السوري الموجود في أوربا للمدافعة عن حقوق سورية وترفض الانتداب رفضًا باتًّا.

ـ برقيّة التجّار السوريين بالإسكندرية

ما زالت سورية تستغيث بعدالتكم منذ وقعت تحت الاحتلال الأجنبي، طالبة استقلالها بحدودها الطبيعية. وإنَّ السوريين يلتمسون من هيئتكم (ضامنة حقوق الأمم الصغيرة) تقرير إبطال الانتداب لسورية وجلاء المحتلّين عنها وإعطاءها الاستقلال والوحدة، وهما المطلبان اللذان لا تحيد عنهما. ويؤيّدون الوفد السوري الموجود في أوربا للدفاع عن قضيّتنا المقدّسة.

ـ برقيّة لواء دير الزور

باَسم أهالي وعشائر دير الزور، نحتجّ على الحالة الحاضرة المغايرة لما كنّا نأمله من العهود المقطوعة للعرب ووعود الحلفاء، ونصرّح للملأ أننا لا نقبل بهذه الحالة التي هي أحطّ درجات الاستعمار. ونؤيّد وفدنا السوري.

٢٢ تموز سنة ١٩٢٢

مشائخ وأهالي دير الزور

- برقيّة مدينة حلب

نحن أهالي حلب، نؤيّد الوفد السوري بمطاليبه الاستقلالية. ونرفض الانتدابات التي هي عبارة عن استعمار فظيع.

٢٢ تموز سنة ١٩٢٢

أعيان حلب وتجّارها وأصحاب الأملاك

- برقيّة مدينة حمص

أهالي حمص يحتجّون على الحالة الحاضرة، ويذكّرونكم بدماء شهدائهم في العهدين التركي والإفرنسي، ويطلبون إليكم الإصغاء لمطاليب الشعب المتألّم، ويؤيّدون وفدهم السوري المنتخَب من قِبل اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري الفلسطيني بمطاليبه المستنِدة على قرارات مؤتمر «جنيف» السوري.

٢٢ تموز ١٩٢٢

أعيان حمص وتجّارها وأصحاب الأملاك

- برقيّة الجالية السورية في جدّة

إلى مجلس جمعيّة الأمم

إنَّ الجالية السورية في الحجاز تبلِّغ مجلس جمعيّة الأمم الملتئم لنصرة الحقّ والعدل وإنصاف الشعوب الضعيفة أنها تؤيّد وفدها الموجود اليوم في أوربا، وترفض رفضًا باتًّا كلّ انتداب لسورية وفلسطين. وتطلب جلاء جنود الاحتلال عنهما واستقلالهما استقلالاً تامًّا، وتنفيذ العهود المقطوعة للأمّة العربية أثناء الحرب العظمى، وبعدها منتظرة قرار مجلس الأمم في ذلك بسكينة وثقة.

الجالية السورية في الحجاز

ـ برقيّات الهيئات التمثيلية في حيفا

إلى مجلس جمعيّة الأمم بلندن

النهضة الاقتصادية العربية لتحقُّقها أنَّ صكّ الانتداب لفلسطين يقضي على حقوق العرب الاقتصادية، تؤيّد بكلّ قواها قرار اللجنة التنفيذية للمؤتمر العربي الفلسطيني برفض الانتداب وسائر الطلبات.

جمعيّة النهضة الاقتصادية العربية بحيفا

إلى مجلس جمعيّة الأمم بلندن،

جمعيّة تهذيب الفتاة الإسلامية وجمعيّة السيِّدات المسيحية بحيفا، باَسم المرأة العربية في فلسطين، تناشدان فروسة أجيال الحروب الصليبية العدول عن إهانة البلاد المقدّسة بجعلها وطنًا قوميًّا لليهود، وتؤيّدان الجمعيّات الإسلامية المسيحية برفض الانتداب وطلب الاستقلال.

عن جمعيّة تهذيب الفتاة وجمعيّة السيِّدات المسيحية

عقيلة سعد **عقيلة خليل**

إلى مجلس جمعيّة الأمم بلندن،

حلقة الأدب بحيفا ترى أنَّ سياسة الانتداب لفلسطين تقضي على حياة اللغة العربية وآدابها، وتؤيّد بكلّ قواها قرار اللجنة التنفيذية برفض الانتداب وسائر الطلبات.

حلقة الأدب بحيفا

- برقيّتا عكّا

-١-

إلى مجلس جمعيّة الأمم بلندن،

نؤيّد وفدنا الفلسطيني بجميع مطالبه برفض الانتداب "ووعد بلفور"، ونطلب الاستقلال والوحدة السورية.

عن التجّار: أحمد خيزران. عن أصحاب الأملاك: مصطفى نفضة. عن أرباب الصناعات: عبد الرحيم ومحمّد الباشي. عن المزارعين: محمّد كامل الشامي. عن العمّال: سعيد اللحام. عن التجّار: فوزي العدلوني.

-٢-

إلى مجلس جمعيّة الأمم بلندن،

نحن الموقّعين بذيله، بما لنا من حقّ التمثيل، نؤيّد الوفد العربي الفلسطيني بجميع مطالبه، ونعلن رفض الانتداب والوطن القومي لليهود، ونطلب الاستقلال والوحدة السورية بحدودها الطبيعية.

ممثّلو قضاء عكّا: جبرائيل الخوري، سليم نخلة الخوري، ابراهيم بدر، محمّد حنفي عبد الحميد، عيسى العيسى، رشيد ميري، سعيد الياسين، رفول خوام، أحمد فائق الصفدي، محمود حاج عبده.

- برقيّة الناصرة

إلى مجلس جمعيّة الأمم بلندن،

نرفض الانتداب الإنكليزي المؤدّي لـ "تصريح بلفور" الجائر، طالبين الاستقلال.

أعيان الناصرة ووجهاؤها

ـ برقيّة صفد

إلى مجلس جمعيّة الأمم، ورئيس الوزارة الإنكليزية، ووزير المستعمرات الإنكليزية، نطلب الاستقلال التامّ. نرفض الانتداب.

أعيان صفد ووجهاؤها

ـ برقيّة الرملة

إلى مجلس جمعيّة الأمم والوفد الفلسطيني،

يئسنا من العدالة البريطانية التي رغم عهودها منحت بلادنا لمتشرّدي العالم. نرفض الانتداب البريطاني مع «وعد بلفور» رغم القول بأنَّ جمعيّة الأمم تمثال نحته لويد جورج. راجعناكم لآخر مرّة راجين لآخر مرّة من عدالة أوربا المسيحية عدم إعطاء قرار يكون أتونًا مستديمًا في فلسطين.

أعيان الرملة ووجهاؤها

ـ [برقيّة] السلط (شرقي الأردن)

١٣ تموز سنة ١٩٢٢

مدينة السلط مقفلة احتجاجًا على الانتداب، والسلطة المحتلّة في سورية تستعمل أقصى درجات الشدّة لإيقاف الحركة الوطنية القائمة لرفض الانتداب.

ـ [برقيّات] حيفا

١٣ تموز ١٩٢٢

-١-

إلى مجلس جمعيّة الأمم،

فلسطين تحتجّ عمليًّا على "تصريح بلفور" والانتداب، بالإضراب عن العمل اليوم. وتلتمس من ممثِّلي الدول المنتسِبة لرسول السلام أن لا تشوّه الشرائع الإلهية والوضعية بسلب شعب آمن وطنه ومنحه لشعب آخر. إنَّ فلسطين جزء متمّم لسورية، فلا يمكن أن تصير وطنًا قوميًّا لليهود. وهي تصرّ على رفض الانتداب وطلب الاستقلال والوحدة السورية.

الجمعية الإسلامية المسيحية بحيفا

-٢-

إلى مجلس جمعيّة الأمم بلندن،

حيفا وباقي فلسطين مقفلة جميع الأعمال معطّلة، تأييدًا للقرار المبلَّغ لمجلس جمعيّة الأمم برفض الانتداب وطلب الاستقلال والوحدة السورية.

الجمعية الإسلامية المسيحية بحيفا

-٣-

إلى مدير قسم الوصايات لجمعيّة الأمم في جنيف،

لا تزال البلاد مُضربة عن العمل، تؤكّد مطالبها السابقة بالوحدة السورية والاستقلال، وترفض الانتداب و"تصريح بلفور"، وتنشد الحقّ المغصوب والعدل الضائع في القرن العشرين. وهي لا تنفكّ عن السعي للحصول على رغائبها القومية مهما كلّفها ذلك.

الجمعية الإسلامية المسيحية بحيفا

- برقيّة حزب الأحزاب

-١-

إلى مجلس جمعيّة الأمم،

السلطة في سورية تنتقم من الشعب لإضرابه واحتجاجه على الانتداب. السجون ملأى بالأحرار. النساء يُضرَبن ويُهَنّ لإظهارهنّ شعورهنّ في طلب الاستقلال ورفض الانتداب. البلاد مُطوَّقة بالجواسيس والمراقبين لمنع خروج الأخبار والاحتجاجات. سورية برمّتها هائجة تنتظر العدل من مجلسكم، وعلى الأقلّ إرسال لجنة لترى بعينيها الفظائع، ولتحقيق رغائب الأهالي عن قريب.

-٢-

حيفا، ١٥ تموز ١٩٢٢

إلى مكتب الاستعلامات السوري بمصر

سورية بأجمعها هائجة وقد أصبحت المدن الداخلية تحت نظام شديد كالحصار الحربي.

ظلّت دمشق وضواحيها مُضربة تمامًا يومَي الخميس والجمعة احتجاجًا على الانتداب وتأييدًا للوفد السوري الموجود في أوربا.

قبضت السلطة العسكرية على أربعين سيِّدة كنّ يتقدّمن مظاهرة نسائية كبيرة. أُوقِف كثير من التجّار الوطنيين.

ختمت السلطة بالشمع على محال التجّار الذين كانت أخذت منهم قبل ذلك تعهّدًا إجباريًّا بعدم إغلاق متاجرهم، وذلك لاشتراكهم الآن في الإقفال. وألصقت على أبواب محالهم أوامر رسميّة تمنعهم بها من فتحها ما لم تأذن لهم.

توزّع المنشورات في كلّ الأنحاء ببيان مصادرة السلطة العسكرية للحرّية العامّة وضغطها على السكّان.

أخذ المصوّرون صورًا فوتوغرافية للمظاهرات ولحالة الأسواق التجارية وهي مقفلة ودبّابات ودوريّات الجنود عند تجوّلها في الشوارع.

اتّصل بنا أنَّ حمص وحماه وطرابلس أضربت أيضًا.

أُرسلت من حيفا التلغرافات التي أرسلها أهالي سورية لتُرفَع إلى مجلس جمعيّة الأمم. وإنَّ أصول هذه التلغرافات الموقَّع عليها بتواقيع أصحابها سترفع بنصّها إلى جمعيّة الأمم.

-٣-

حيفا، ١٦ تموز ١٩٢٢

إلى مكتب الاستعلامات السوري بمصر،

أنزلت السلطة الفرنسية الدبّابات الحربية إلى شوارع دمشق وحماه وحمص، ودوريّات الجند النظامي تطوف في الشوارع والأزقّة وتفتّش المارّة.

اتّخذت السلطة المحتلّة في حلب أشدّ التدابير لمنع الأهالي عن الإضراب يوم ١٥ الجاري بمناسبة انعقاد مجلس جمعيّة الأمم بلندن، وحالت بينهم وبين إرسال البرقيّات التي يعلنون بها مجلس جمعيّة الأمم رفضهم الانتداب.

تحلّق الطيَّارات في سماء دمشق وحمص وحماه.

بالرغم من معاقبة السلطة المحتلّة في سورية لكلّ مَن يشترك في توقيع البرقيّات المُرسلة إلى مجلس جمعيّة الأمم، وبالرغم من امتناع مكاتب التلغراف هناك عن قبول تلك البرقيّات، فإنَّ الأهالي أصرّوا على إيصال صوتهم إلى العالم المتمدِّن، وهم يرسلون صور البرقيّات إلى حيفا وغيرها من البلاد الخارجة عن منطقة الاحتلال

الفرنسوي. وعلى هذه البرقيّات تواقيع ألوف من جميع الطبقات السورية، معلنة رفض الانتداب الفرنسوي وتأييد الوفد السوري الموجود في أوربا للدفاع عن القضيّة السورية.

مكاتبكم

- برقيّتا جنين

-١-

إلى مجلس جمعيّة الأمم،

نحن أهالي مقاطعة جنين، نرفض بقوّة الحقّ الانتداب لفلسطين ونطلب الاستقلال التامّ. أرواح الملايين من ضحايا الحرب تستصرخكم لتحقيق العدالة. التاريخ يسجّل أعمالكم. المسؤولية تقع عليكم في ما يحدث في فلسطين إذا لم تُحقّقوا أماني الشعب.

أعيان جنين ووجهاؤها

-٢-

إلى المندوب السامي لفلسطين، واللجنة التنفيذية، والصحف الوطنية،

الأهالي اليوم أضربت[1] عن العمل. أقفلت المدينة. أبرقت لجمعيّة الأمم وحكومة بريطانيا برفض الانتداب وطلب الاستقلال ضمن الوحدة العربية.

باَسم مقاطعة جنين، نبلغكم استياء الشعب من نكث بريطانيا لعهودها مع العرب.

- صوت نابلس

بمناسبة إصرار الحكومة البريطانية على تنفيذ السياسة الجائرة، أضربت البلاد

(١) النص ورد هكذا حرفيًّا، وكأنه باللهجة المحكية، فلم نُطبّق عليه أحكام الجمع.

عن الأعمال في يومَي ١٣ و١٤، وأعلنت للحكومة خطًّا وشفاهًا رفض الانتداب وطلب الاستقلال ضمن الوحدة العربية، وأبرقت لعصبة الأمم وللمحلاّت الإيجابية.

معتمد الجمعية الإسلامية المسيحية في نابلس



أقوال الصحف في تأييد الأمّة للوفد

نشرنا في ما مرّ بعض البرقيّات التي أُرسلت عن الإضراب، ولتأييد الوفد. وننشر الآن البرقيّات، ثمَّ الرسائل الواردة في الصحف السورية والمصرية، مقدِّمين منها الدمشقية الصادرة تحت المراقبة العسكرية الفرنسوية الشديدة التي لا حاجة بنا إلى وصفها بعد أن ذاع أمرها وشاع ذكرها وأصبحت معروفة في جميع الأنحاء.

ورغم ذلك، فإنَّ القارئ يدرك من أقوالها الوجيزة ويقرأ من خلال سطورها القليلة حقيقة الحالة التي كانت عليها البلاد أيام الإضراب.

القدس في ١٣ تموز ـ أمرت اللجنة التنفيذية العربية بتوقيف الأعمال يومَي ١٣ و١٤ تموز احتجاجًا على السياسة البريطانية في فلسطين، مقرونة بـ «تصريح بلفور». وقد أُقفِلت جميع مخازن العرب في القدس اليوم، والمفهوم أنها أقفلت في جميع أنحاء فلسطين والسكينة مستتبّة في القدس، ولم يرد خبر بحدوث إخلال بالنظام في سواها. وقد أُقفلت مخازن اليهود في القدس القديمة خوفًا من وقوع اضطرابات، ولكن لم يحدث اضطراب ما.

وأصدرت اللجنة التنفيذية العربية منشورًا ناشدت فيه جميع العرب بالمحافظة على السكينة في أثناء المظاهرات ـ روتر.

لندن (المراسل الأهرام) ـ أرسل مُكاتب «التيمس» من القدس تلغرافًا قال فيه: انتهى اليوم الأول من إضراب العرب السياسي بهدوء، وقد أُغلقت جميع حوانيت العرب وكانت الشوارع والأسواق خالية، ولم يحاول أحد القيام بمظاهرة أو تحشّد

جماهير من الناس. وقد سارت القطارات كالعادة، ومع أنَّ حوانيت اليهود أُغلقت في المدينة نفسها فقد كانت مفتوحة على طول طريق يافا بدون قلق.

وقال مُكاتب «المورنن بوست» من القاهرة: وردت الأنباء من فلسطين أنَّ يومَي الإضراب اللذين ينتهيان هذا المساء انقضيا بسلام. وقد خفّ التوتّر قليلاً ولو أنه لا يزال مشدودًا.

وجاء في تلغراف من حيفا أنَّ السوريين حاولوا القيام بمظاهرات ضدّ الفرنسويين بمناسبة عيد ١٤ يوليو في المدن السورية الكبرى، فقمعها الفرنسويون بشدّة.

ووردت الأنباء بأنَّ سبعة جنود جُرحوا في بيروت.

قالت جريدة «المقتبس» الدمشقية يوم ١٤ تموز، بعنوان «حالة المدينة»:

قام أول أمس في سوق الحميدية بعض السيِّدات بتظاهر فرّقته الشرطة والدرك.

وأصبحت المدينة مقفلة صباح أمس، وقد ساد السكون، ولم يحدث ما يكدّر صفو الأمن.

وقالت في ١٦ منه:

ظلّت المدينة مقفلة أمس وأول أمس، والسكينة تسودها دون أن يحدث ما يكدّر صفو الراحة والحمد لله. والغالب أنها تفتح اليوم.

وقالت جريدة «سورية الجديدة» الدمشقية في ١٤ منه، بعنوان «مظاهرة الأمس»:

قامت بعد ظهر الأربعاء بعض السيِّدات الدمشقيات بمظاهرة في سوق الحميدية فرّقتها رجال الشرطة بالحال.

وقد أُقفلت المدينة بالأمس ولم يحدث على الإطلاق ما يعكّر صفو الأمن.

وقالت في ١٦ منه:

لقد كانت المدينة بالأمس مُقفلة أيضًا، وكانت السكينة مُخيِّمة عليها، فلم يحدث ما يكدّر صفو الأمن. وكانت دوريّات الشرطة والدرك تروح وتجيء طول ذلك النهار.

وقالت جريدة «العمران» الدمشقية في ١٦ منه:

لا تزال المدينة مُقفلة، لكنَّ الأمن مستتبّ ولم يحدث ما يكدّر صفوه.

وقالت جريدة «الحقيقة» البيروتية في ٢١ منه:

أضربت حمص أيام ١٤ و١٥ و١٦، فكانت مخازنها مُقفلة كلّها.

وقال مراسل «المقطَّم» في دمشق يوم ١٣ تموز:

أبرقتُ إليكم اليوم ما يلي: «المدينة معطّلة حدثت مظاهرة نسائية» (المقطَم لم يصل تلغرافه)، وإنّي الآن مفصِّل لكم الحالة الجديدة (هنا عبارة طمسها قلم الرقيب).

ذاع في المدينة منذ أسبوع أنَّ المدينة ستقفل ثلاثة أيام بمناسبة قرب عرض مشاريع الانتداب على جمعيّة الأمم، وصارت قضيّة الانتداب حديث الخاص والعام إلى أن كان نهار أمس الأربعاء (١٢ تموز)، فابتدأت الدوريّات تجوب الشوارع والأسواق دفعًا للطوارئ. وعند الساعة الثالثة بعد الظهر اجتمع في رأس سوق الحميدية بالقرب من الجامع رهط من فضليات النساء وأخذن يصحن «ليحيى[1] الاستقلال» وألقين على الجمهور أوراقًا صغيرة كُتب عليها هذه العبارات «استقلال تامّ أو موت عام»، «ليحيى الاستقلال بلا حماية أو وصاية». وعلى أثر هتافهنّ، أقبل البوليس وأحاط بهنّ من كلّ جانب وأدخلهنّ إلى أحد المخازن الكبرى وأقفل الباب عليهنّ (هنا عبارة طمسها الرقيب). وبعد قليل أقبلت دوريّات عديدة من فرسان البوليس وفرّقت الأهالي الذين تجمهروا حول مكان الحادثة.

---

(١) ليحيا.

ثمَّ توقّف المرور في سوق الحميدية مدّة نصف ساعة (هنا عبارة طمسها قلم الرقيب). وبعدئذٍ أتت دائرة البوليس بخمس سيّارات ومركبة واحدة ونقلت بها المقبوض عليهنّ إلى الدائرة حيث تمّ استجوابهنّ. ولم أعلم ماذا جرى بهنّ بعد ذلك، وكان عدد اللواتي قُبض عليهنّ ٢٤ سيِّدة (هنا عبارة طمسها قلم الرقيب).

وفي صباح اليوم، كانت المدينة مُقفَلة ودوريّات البوليس رائحة غادية في جميع المحلّات. ولم تتدخّل القوّة الفرنسوية في حفظ النظام قط ممّا يثبت اعتماد دار الانتداب على دائرة الشرطة ورجالها.

وأصدرت دائرة الشرطة أمرًا بإقفال الحانات في الساعة ١٠ مساء والقهوات في الساعة ١٢، وذلك حتّى صدور أمر آخر.

وممّا يجب إعادة ذكره في كلّ مكان أنَّ الحركة سلميّة لا يُخشى منها على الأرواح، ولم يحدث خلالها ما يكدّر صفو الأمن. والدمشقيون مشهورون بحبّهم للسلم وبميلهم إلى بلوغ الأَرَب بالطرق القانونية المشروعة.

وقال في ١٦ منه:

ظلّت المدينة مُقفَلة ثلاثة أيام (الخميس والجمعة والسبت)، وكانت دوريّات البوليس المسلّحة في خلال هذه الأيام تجوب الشوارع والمنعطفات والأحياء. ولم يحدث في هذه المدّة ما يعكّر صفو الأمن العام، مع أنَّ المدينة بأسرها كانت مُقفَلة معطّلة. أمّا اليوم، فقد عاد التجّار إلى فتح مخازنهم، ولكنَّ الحكومة لم ترفع التدابير الشديدة التي اتّخذتها منعًا لِما عساه يحدث من المظاهرات.

وقد علمتُ أنَّ الغاية من هذا التعطيل هو إبلاغ جمعيّة الأمم احتجاج الدمشقيين على حالتهم الحاضرة.

هذه هي المرّة الثانية التي تقفل فيها دمشق حوانيتها وأسواقها دون أن تبيّن للحكومة المنتدبِة رأيها ومطالبها، مع أنَّ هذا التعطيل يضرّ كثيرًا بمصلحة الأهلين وتجارتهم وزراعتهم. وقد كان الأَوْلى بهم أن يؤلّفوا لجنة تناضل عنهم وتبلغ الحكومة

المنتدبة طلباتهم. أمّا استمرار الاحتجاج السلمي دون رفع الصوت وإصرار الحكومة على صمتها، فيؤدّي إلى الضرر بمصلحة الفريقين.

ومن الثابت أنَّ لهذا التعطيل والإضراب سببًا يهون في سبيله تضحية شيء من فوائد التجارة والمال.

وقال مُكاتب "الاستقلال" الدمشقي في ١٧ تموز:

ذكرتُ لكم في رسائلي السابقة أنَّ دمشق على أبواب حركة جديدة بمناسبة قرب اجتماع مجلس جمعيّة الأمم للنظر في الانتدابات، وأنَّ السلطة باذلة جهدها لإيقاف هذا التيّار الجارف، وخنق صوت الأمّة الصارخ بالشكوى من الانتداب، والتذمّر من المنتدبِين وأذنابهم من رجال الحكومة المحلّية. ولكنَّ كلّ ذلك لم يُجدها نفعًا ولم يثنِ من عزم هذه الأمّة التي تريد أن تعيش حرّة في بلادها.

- فاتحة الحوادث

كانت فاتحة هذه الحوادث قيام جمهور من كرام السيِّدات بمظاهرة كبرى، علمتم ولا شكّ خبرها. فقد اجتمعن بعد ظهر الأربعاء قرب خان الجمرك، وألّفن من هناك موكبًا سرن به حتّى سوق الحميدية، وهنالك جاءت قوّة كبيرة من الشرطة أحاطت بموكبهنّ من كلّ جانب، وأدخلتهنّ إلى محلّ السادات محمَّد علي القطب وإخوانه، وأغلقت عليهنّ أبوابه. ثمَّ جاءوا بسيّارات وعجلات فأركبوهنّ واقتادوهنّ إلى دائرة الشرطة. وبعد أن أُوقفن فيها عدّة ساعات رهن الاستجواب أُطلق سراحهن.

- الاستقلال أو الموت

وقد وزّعن أثناء المظاهرات منشورًا، وكنّ يوزّعن أيضًا أوراقًا صغيرة كُتِبَ عليها " استقلال تامّ أو موت عام ".

ـ يوم الخميس

وقد أصبحت البلدة كلّها مُقفلة يوم الخميس، فانبثّ رجال الشرطة والدرك في أنحائها يقبضون على أصحاب المحلاّت ويرسلونهم إلى السجون ويخيّرونهم بين السجن أو الفتح فيختارون الأول. ولكنَّ هذا التدبير فشل أيضًا كغيره، فعدلت الحكومة عنه قرب الظهر، وأرسلت رجالها فختموا بعض المحلاّت بالشمع الأحمر وكتبوا عليها أنه لا يجوز لصاحبها فتحها إلاّ بإذن الحكومة.

ـ عيد الجمهورية

ولمّا حلّ عيد الجمهورية الفرنسوية، كانت البلدة مُقفلة والناس قابعون في بيوتهم لا يخرجون ولا يدخلون. فقد كانت الحفلة التي أقامتها السلطة بسيطة جدًّا لم يشترك فيها سوى الموظّفين فقط. أمّا الوطنيون، فلم يذهبوا لتقديم التهاني كما هي العادة.

وممّا يستحقّ الذكر أنَّ الحكومة أرسلت أمس مناديًا يدعو الناس إلى رفع الأعلام الفرنسوية على منازلهم في هذا اليوم احتفالاً بهذا العيد، وهدّدت المخالف بالجزاء والعقاب، فقابل الشعب إنذارها بالإضراب العام.

ـ يوما الجمعة والسبت

وقد استمرّ الإضراب يومَي الجمعة والسبت بطولهما، فعُطِّلت كلّ المصالح على اختلافها، ولا أبالغ إذا قلت إنّه لم يوجد في دمشق كلّها محلاّت مفتوحة سوى التي تبيع المآكل.

وقد اشترك في هذا الإضراب أصحاب القهوات والجزّارون كلّهم. وممّا يستحقّ الذكر أنَّ باعة الخضر فتحوا محلاّتهم صباح الخميس (أول أيام الإضراب) وأخرجوا

منها الأثمار التي يُخشى تلفها وباعوها أمام محلاّتهم التي كانت مُقفَلة بأثمان بخسة وانصرفوا إلى بيوتهم.

- حالة الحرب

وعلى أثر ذلك، أوعزت السلطة إلى المخافر باستحضار مختاري المحلاّت وتكليف كلّ واحد منهم بأن يبلِّغ أصحاب الدكاكين المقيمين في منطقتهم لزوم العودة إلى العمل وتسجيل أسماء المخالفين.

والسائر اليوم في شوارع دمشق المقفرّة من السكّان الغاصّة بجنود الدرك والبوليس والفرسان، يظنّ نفسه في أيام الحرب الماضية التي ما كدنا ننجو منها حتّى وقعنا في أشأم منها، فإلى الله وحده المشتكى...

- منشور السيّدات

احتجاج السيِّدات

المقدَّم إلى قناصل الدول في دمشق

يا حضرة القنصل،

نحتجّ، نحن نساء سورية وآنساتها وأولادها وأطفالها، على غصب حرّيتنا وسلب استقلالنا القومي المخوَّل إلينا بنصّ العهود والمواثيق التي قطعها لنا حلفاؤنا العظام إبّان الثورة العربية المقدّسة.

نحتجّ على الظلم والاعتساف اللذين تقوم بهما السلطة الإفرنسية تحت ستار الانتداب.

نحتجّ على ما حلّ بنخبة رجال الأمّة وأبنائها الفطناء الذين قاموا يطالبون بحقوقنا

الأساسية المغصوبة، فاعتُقلوا في السجون وكُبّلوا بالحديد، وحُرموا الأكل والشرب والاختلاط، وضُربوا ضربًا مبرحًا، وأوذوا في أبدانهم فمثل بهم حتّى أُغمى عليهم من الضرب المتواصل أثناء الاستنطاق. ثمَّ أُبعِدوا لديار لا نعلمها نحن أمّهاتهم وأخواتهم وحرمهم وأطفالهم وبناتهم.

نبكي لا على ما أصابهم، بل على ما أصاب الأمّة السورية العربية من الويل والشقاء حتّى أُريقت دماء البعض منهم وهم أبرياء عند الله والناس أجمعين، ولا ذنب لهم إلاّ قيامهم على قدم الشرف وإعرابهم عن رغائب الأمّة التي عقدت المواثيق يدًا واحدة على أن تحيا حياة طيّبة أو أن تموت موتة شريفة. فنستصرخكم يا حماة الأقوام الضعيفة، يا نصراء الحرّية والإنسانية، ونستنهضكم أيها الأقوام الشريفة ذات المبادئ السامية الأخلاق. يا مَن لم يخوضوا غمار الحرب إلاّ لاستخلاص هذه الأقوام من مخالب المستبدّين الجائرين! فانقذوا أمّة تئنّ تحت نير العذاب والاستعباد، كنتم عقدتم معها المواثيق، وكانت قد برّت بعهودها لكم إذ حاربت معكم وضحّت خيرة رجالها وذاقت مرّ العذاب.

ودليلاً صريحًا على احتجاجنا، سنقوم بعد ظهر هذا اليوم بمظاهرتنا النسائية. فتشترك فيها ألوف مؤلّفة من نساء وآنسات من أول سوق الحميدية إلى منتهاه. ثمَّ نأتي فنستصرخ قناصل الدول المعظّمة، نصراء الحرّية، ونبثّ لهم أمانينا في الاستقلال التامّ، ونذكر لهم ما حلّ بالنساء من الضرب والظلم والشتم والسجن والإهانة حين قيامهنّ بالمظاهرة السابقة.

فالأمّة جميعها نساءً ورجالاً ترجوكم أيها الكرام أن تكونوا واسطة لإيصال صوتها وبثّ زفيرها لمحافل أوربا وأميركا، وتكونوا كما كنتم حتّى اليوم شهودًا على أعمال رجال الاستعمار وحركاتهم الفظيعة. وتفضّلوا يا أرباب النخوة والشرف بقبول فائق الاحترام.

دمشق، ١٢ يوليو ١٩٢٢

ـ احتجاج صيدا

ونشرت جريدة «الاستقلال» رسالة لمراسلها في صيدا بتاريخ ١٧ تموز، بعنوان «احتجاج صيدا على الانتداب»، قال فيها:

بمناسبة قرب اجتماع عصبة الأمم في العاصمة البريطانية للمباحثة في قضيّة الانتدابات، قرّر الصيداويون أن يُقفلوا المدينة في يومَي ١٤ و١٥ من شهر تموز. وما أشرقت شمس ١٤ منه حتّى كانت المدينة مُقفَلة إعلانًا للاحتجاج على الانتداب، وطلبًا للحرّية والاستقلال. وقد وُجد على كثير من أبواب المعابد والمخازن إعلانات تشير إلى الاحتجاج وطلب الاستقلال. أمّا الأهالي وقد قلّت حيلتهم وأمرهم بيد الدول، فقد اجتمعوا في المعابد وضجّوا توسّلاً لله لكي يلهم الدول تخليص بلادهم «سورية وفلسطين» من طعنة الانتداب. وقد قام بعض الشبيبة بإلقاء خطب مؤثِّرة أعربت عن شعور الحضور.

ولكي تخفت الحكومة هذا الصوت الحيّ، أوقفت بعض الشبّان مدّة ٤٠ ساعة ثمَّ أطلقت سراحهم.

وفي يوم ١٥ منه، سُيِّرت في الأسواق والشوارع قوّة من البوليس والجندرمة يتقدّمهم رئيس البلدية وجلاوزتها[1] ومعه منادٍ يقول «كلّ مَن لا يفتح مخزنه يُغرَّم بخمسين ليرة جزاء نقديًّا». ولمّا لم ينفع تهديدهم عمدوا إلى ختم أكثر المخازن بالشمع الأحمر، وعلى الرغم من كلّ هذا استمرّ الاحتجاج في اليومين المذكورين.

ـ الاحتجاج الصامت

وقالت جريدة «الكرمل» الحيفاوية في ١٩ منه، بعنوان «الاحتجاج الصامت»: أضربت حيفا في جملة مدن فلسطين يومَي الخميس والجمعة السابقَين إضرابًا عامًّا كاملاً.

الإضراب احتجاج على سياسة بريطانيا الصهيونية غير العادلة المتّبعة في فلسطين.

الإضراب تأييد عملي محسوس لمطالبة العرب جمعيّة الأمم بحقّهم الطبيعي بالاستقلال ورفضهم كلّ انتداب يسلبهم حقوقهم المشروعة في وطنهم.

مشينا مرارًا في المدينة، فكان منظر أسواقها وشوارعها وأزقّتها مهيبًا وقورًا والحوانيت كلّها مُقفَلة.

كان الناس كلّهم يمشون ذهابًا وإيابًا برصانة ووقار، وعلائم الاهتمام والاستياء القلبي العميق بادية على وجوههم. وكان رجال الشرطة يسيرون في دوريّات مختلفة باَسم المحافظة على الأمن، مع أنه لم يكن أحد من الوطنيين يفكّر بتعكير صفائه وإزعاج نفوس مواطنيه التي تلاقي لذّة في تأمّلاتها بآلام جراحها الدامية، وفي المقابلة بين حالها اليوم بعد ضيعة أملها وحالها حين وقوع الاحتلال العربي البريطاني يوم انبعثت الآمال بنيل الحرّية والاستقلال على يد دولة التقاليد وصديقة العرب ومحرّرة الشعوب الضعيفة! وخلاصة القول إنَّ هذا الشعب الكريم أقلّ احتياجًا من غيره من الشعوب إلى ما اتّخذته الحكومة من الاحتياطات للمحافظة على الأمن.

إضرابنا الصامت المهيب مطالبة للعالم بالعدل واحتجاج على عوج السياسة وإشهاد للملأ والتاريخ على أننا نريد الأمان في أوطاننا، ولا نرغب في الاعتداء على أحد، ولا نسلِّم بأن يعتدي أحد علينا. فهل تودّ أن تفهم حكومة بريطانيا وجمعيّة الأمم وخصومنا ما في هذا الإضراب من المعاني؟



جلسات مجلس جمعيّة الأمم وقراره بشأن الانتدابات لسورية وفلسطين

عقد مجلس جمعيّة الأمم اجتماعه التاسع عشر في قصر "سن جمس" بلندن يوم الاثنين ١٧ تموز سنة ١٩٢٢ برئاسة مسيو كينونيس دُليون (مندوب إسبانيا). ثمَّ نظر في قضيّة الوصايات التي من الدرجة الأولى (أي على سورية وفلسطين) في أربع جلسات: الخامسة يوم ١٩ تموز، والحادية عشرة صباح ٢٢ منه، والثانية عشرة مساء اليوم نفسه، والثالثة عشرة مساء ٢٤ منه.

ـ ١ ـ

عُقدت الجلسة الخامسة لمجلس جمعيّة الأمم في الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم الأربعاء ١٩ تموز. وكان قد جاء إلى قصر "سن جيمس" لحضور هذه الجلسة رجال الوفدَين السوري والفلسطيني وعدد كبير من الصحافيين ليقفوا على ما سيدور فيها من البحث. وقد دلّت كثرة القادمين لحضور هذه الجلسة على شدّة الاهتمام بمسألة الانتداب، حتّى فاق ذلك ما كان مُنتظَرًا، ولا سيّما بعد المناقشات التي دارت على الانتداب لفلسطين في مجلسَي النوّاب واللوردات البريطانيين، وبعد الحملة الشديدة التي حملتها الصحف على "مشروع روتنبرغ"، والمساعي التي بُذلت لإثارة خواطر الجمهور على "وعد بلفور".

ولمّا عُقدت الجلسة أُعلن للقادمين أنها ستكون سرّية، فلا يُسمح لأحد بحضورها.

وقد دامت الجلسة إلى نحو الساعة الواحدة بعد الظهر. ولمّا انفضّت لم يصدر بلاغ ما عمّا جرى فيها. ولكنَّ جريدة المجلس الرسميّة تكلّمت عنها في ما بعد بالعدد الصادر في أغسطس سنة ١٩٢٢، فقالت ما خلاصته:

إنَّ الجلسة افتُتحت بكلام للمسيو ڤيڤياني (مندوب فرنسا) طلب فيه أن يبحث المجلس في الوصاية على سورية قبل البحث في الوصاية على فلسطين منعًا لِما يمكن أن يحدث من المصاعب الجمّة في وجه الإدارة الفرنسوية في سورية إذا أبرم المجلس الانتداب على فلسطين دون سورية.

فأجاب لورد بلفور (مندوب إنكلترا) أنَّ المجلس عقد جلسته هذه للنظر في الانتداب على فلسطين خاصّة. ثمَّ ذكر ما جرى في اجتماع شهر مايو الماضي وكيف أنَّ المجلس أجّل الوصاية على فلسطين إلى هذا الاجتماع. أمّا إذا كان مسيو ڤيڤياني يريد أن يبحث المجلس في الانتدابين معًا فهو لا يعارض في ذلك.

وتلاه المركيز أمپريالي، فقال إنّه اعترض بأسم حكومته في اجتماع مايو الماضي على البحث في الانتداب الفلسطيني لأنه كانت هنالك بعض الشؤون المتعلّقة به تحت البحث بين إنكلترا وإيطاليا، فسوّيت الآن. وإنَّ إيطاليا اليوم واقفة نفس الموقف تجاه الانتداب السوري، وهو لم يعلم إلاّ منذ ستّة أيام بأنَّ المفاوضات بين فرنسا وأمريكا قد انتهت، وبأنَّ الانتداب على سورية سيُعرض على المجلس في اجتماعه هذا. ولكنَّ هذا الانتداب موجود الآن تحت المفاوضة بين الحكومتين الفرنسوية والإيطالية، وهو لا يشكّ في أنَّ هذه المفاوضة ستنتهي بأحسن حال، غير أنه لا يستطيع الآن أن يوافق على حلّ هذه المسألة نهائيًّا في الاجتماع الحاضر ما لم تنتهِ المفاوضة بين الحكومتين.

فأجابه مسيو ڤيڤياني أنه لا يمكن أن يقبل البحث في الوصاية البريطانية على فلسطين وتصديق المجلس عليها ما دام المركيز أمپريالي يرفض البحث في الوصاية على سورية.

ثمَّ قال: إنَّ الحكومة الفرنسوية أبلغت الحكومة الإيطالية صكّ الانتداب الفرنسوي على سورية منذ سنتين ونصف فلم تعترض عليه الحكومة الإيطالية قطّ. فاعتراضها الآن لا بدّ أن يكون ذا صلة بالتعديلات التي اقترحتها الولايات المتّحدة، وهي

تعديلات فرعية بحتة لا يجوز أن تؤدّي إلى إيقاف العمل إيقافًا يضعف سلطة جمعيّة الأمم ويضيّع وقتها، وإذا كان المركيز أمبريالي يريد إيضاحات عن المفاوضات الدائرة الآن بين الحكومتين الفرنسوية والإيطالية فهو مستعدّ لتقديمها إليه.

فأجاب المركيز أمبريالي: إنَّ الحكومة الإيطالية أعلنت رأيها في الدرجة الأولى من الوصايات منذ سنتين، وهي تقول إنَّ مصير هذه الوصايات يجب أن يكون مرتبطًا بمعاهدة «سيڤر». وقد وافقت الجمعيّة العمومية لعصبة الأمم في اجتماعها الأخير على ذلك طبقًا لرأي لجنة الوصايات الفرعية التي كان لفرنسا ممثّل فيها. فمن الطبيعي إذن أنَّ الحكومة الإيطالية انتظرت فرصة سانحة لإجراء مفاوضات في بعض النقط من هذه الوصايات ولعقد اتّفاقات سابقة مع الدول بشأنها. فهي لا تستطيع الموافقة على نصوص الانتداب إلاّ بعد إجراء ذلك. ولكن بناءً على إلحاح الحكومة البريطانية قبلت الحكومة الإيطالية ـ حبًّا بالتساهل ـ أن تعدّل رأيها، وأن تبحث في الأمور الآنفة الذكر. وقد جرى البحث وتمّ الاتفاق على تلك الأمور، فهو يستطيع الآن أن يوافق على الانتداب البريطاني لفلسطين.

وقال في ما يتعلّق بانتداب فرنسا لسورية إنّه يعيد الآن ما ذكره في شهر مايو الماضي، وهو أنه لا يعارض مبدأ توزيع الوصايات من الدرجة الأولى كما قرّرته الدول المتحالفة وشركاؤها، ولكن لا يستطيع أن يعلن موافقة حكومته عليه نهائيًا قبل انتهاء المفاوضات الدائرة بين الحكومتين الإيطالية والفرنسوية وعقد اتّفاق بينهما مماثل للاتفاق المعقود مع إنكلترا بشأن فلسطين.

وقال اللورد بلفور إنّه إذا عقد المجلس اجتماعًا عامًّا، وجرى فيه هذا البحث، ودافع المركيز أمبريالي هذا الدفاع، لا بدّ أن يظهر دفاعه ضعيفًا للعموم. فقد تأجّلت الوصايات منذ سنتين ولم تطرأ عليها عوامل جديدة ولا اقتراحات جديدة. ولولا مذكّرة الولايات المتّحدة التي أُرسلت في شباط سنة ١٩٢١ لأبرمت الوصايات منذ ذلك الحين. ولكنَّ تدخّل الولايات المتّحدة أحدث تأجيلاً يؤسف له، وكان يجب

أن لا تستخدم الحكومة الإيطالية هذا التأجيل للبحث في الأمر على مهل وتقرير ما تشاء فيه. وكان عليها منذ شهر مايو أن تشعر أنه لا بدّ لفرنسا أن تعرض مسألة الانتداب السوري على بساط البحث مع الانتداب الفلسطيني لشدّة العلاقة بين البلادين. ولكنّها لم تطلب تأجيل الانتداب السوري إلاّ في ١٨ تموز، وفي ذلك ما يعرقل الانتداب الفلسطيني. ويسوءه إذا أصرّت إيطاليا على رأيها هذا أن يضطرّ إلى أن يعلن في جلسة عامّة ما يقوله الآن في هذه الجلسة السرّية، وعندئذٍ يرى الناس أنَّ جمعيّة الأمم لم تُستخدم للغرض الذي وُجدت له.

فأجاب المركيز أمبريالي أنَّ إيطاليا قد ذكرت بصراحة تامّة أنَّ مصير الوصايات مربوط بمصير معاهدة «سيفر»، وذلك قبل تدخّل الولايات المتّحدة. ولو أنَّ هذه المسألة عُرضت على بساط البحث في مارس سنة ١٩٢١، لأبدى حينئذٍ نفس الاعتراضات التي هو يبديها الآن. أمّا المفاوضات الدائرة الآن بين فرنسا وإيطاليا والتي ذكرها مسيو ڤيڤياني، فهو غير واقف عليها، وليس له أن يربط حكومته بعهد تجاه المجلس. فالمسألة هنا مسألة سياسة عليا، وعليه أن يتقيّد بتعليمات حكومته.

فقال الفيكونت إيشي (مندوب اليابان) إنَّ المجلس عندما بحث سنة ١٩٢١ في الوصايات التي من الدرجة الثالثة كان أمام نفس الصعوبة الماثلة الآن، ولم يكن في وسع الحكومتين اليابانية والإنكليزية أن تتفاهما على بعض أحكام ذلك الانتداب. ولكنَّ المصلحة قضت بأن لا يظهر الخلاف للرأي العام، فأحتال المجلس على الصعوبة، وأبرم الانتداب مضيفًا إليه تحفّظًا يقضي بأنَّ الحكومة اليابانية تحتفظ لنفسها بحقّ البحث مع الحكومة البريطانية في المسائل المعلّقة. فاستطاع المجلس بفضل هذه الطريقة أن يقدّم ذلك الانتداب إلى الجمعيّة العمومية بدون تأجيل جديد.

وطلب الفيكونت إيشي من الحكومة الإيطالية أن تُجرى على الطريقة نفسها وأن توافق على الانتداب السوري محتفظة لنفسها بالحقّ في مفاوضة الحكومة الفرنسوية في المسائل الفرعية التي لا تزال معلّقة.

فأجاب المركيز أمپريالي أنه لا يعرف ما هي المسائل التي تريد حكومته أن تفاوض في شأنها، وأنَّ حكومته لم تحصل على الصورة الأخيرة لصكّ الانتداب السوري إلاّ يوم الخميس الماضي. فلم يكن لديها الوقت الكافي لفحص الصكّ. ولكنّه لا يشكّ في أنَّ الحكومة الإيطالية التي تفاهمت مع بريطانيا العظمى تستطيع أيضًا أن تتّفق مع الحكومة الفرنسوية. ويأسف على أنه لا يستطيع إبداء رأيه في اقتراح الفيكونت إيشي غير أنه سيبلغه إلى حكومته.

فقال المسيو ڤيڤياني إنَّ الوصاية أُبلغت إلى إيطاليا منذ سنتين ونصف. وكلّ ما علمته الحكومة الإيطالية من جديد حتّى مساء الخميس هو التعديلات الفرعية التي أدخلتها الولايات المتّحدة على الوصاية. فتحفّظات المركيز أمپريالي لا تتناول أساس الانتداب بل التعديلات الأمريكية.

ثمَّ قال إنّه إذا أُدخلت تعديلات جديدة على الوصاية، فيجب أن يُعاد صكّها مرّة أخرى إلى الولايات المتّحدة.

فقال المركيز أمپريالي إنّه لا يظنّ أنَّ لاعتراضات حكومته علاقة بالتعديلات الأمريكية. ولذلك فهو لا يرى أنَّ هنالك سببًا لإعادة البحث ثانيةً مع الولايات المتّحدة.

فأجاب المسيو ڤيڤياني أنَّ المنطق يحمله على استنتاج أنَّ اعتراضات إيطاليا تتناول أساس الانتداب الذي عرفته منذ سنتين ونصف دون أن تعترض عليه.

فقال المركيز أمپريالي إنّه لا يريد أن يدخل في بحث أساس الاعتراضات الإيطالية، ولكنّه يلحّ بالضرورة المطلقة لعقد اتّفاق سابق مع الحكومة الفرنسوية على الانتداب لسورية، كما جرى مع الحكومة البريطانية بشأن الانتداب لفلسطين.

فلخّص اللورد بلفور المناقشة قائلاً، إنَّ المندوب الإيطالي مرتبط بتعليمات من حكومته، وهي تأمره بمعارضة المناقشة في الانتداب السوري. كما إنَّ المندوب الفرنسوي

مضطرّ لمعارضة الانتداب لفلسطين إذا كان لا يجري البحث فيه مع الانتداب على سورية. فإذا كنّا لا نستطيع أن نحمل الحكومة الإيطالية على تغيير موقفها هذا، لا يتمكّن المجلس من أن يفعل شيئًا وتقع العواقب الوخيمة المنتظرة من تأجيل جديد. وعندئذٍ يضطرّ المجلس إلى الاعتراف أمام الرأي العام بعجزه، ويقف موقف الخجل أمام الرأي العام والجمعيّة العمومية. ولكنَّ اللورد بلفور يأمل أنَّ المركيز أمپريالي يستطيعُ الحصول على رضى حكومته للبحث حالاً في الموضوع، وتجنّب المعارضة المؤسفة في أمر أجمعت عليه بقيّة أعضاء المجلس.

واقترح اللورد بلفور أن تؤجَّل مسألة الوصايات من الدرجة الأولى إلى أن يرد جواب الحكومة الإيطالية. ويظلّ من المتّفق عليه أنَّ الانتدابين مرتبطان معًا. ولكنّه يظنّ أنَّ من الممكن إجراء بحث في بعض المسائل الفرعية المتعلّقة بالوصاية البريطانية على فلسطين.

فأجاب المركيز أمپريالي على الملاحظات العامّة التي أبداها المسيو ڤيڤياني واللورد بلفور بشأن نظر الرأي العام إلى موقف إيطاليا في هذه المسألة.

وقال إنّه يحترم الرأي العام ولا يعتقد أنه يلوم إيطاليا على موقفها هذا في طلبها تأجيل مسألة الانتداب بضعة أسابيع للتفاهم مع الحكومة الفرنسوية صيانة لمصالح بلاده الحيوية، بعد أن بقيت مسألة الانتدابات معلّقة سنتين.

وقال مسيو هيمانز (مندوب بلجيكا) إنّه قد ظهر وجود فكرتين في المجلس إحداهما ذات علاقة بالسلم العام، أي بضرورة تسوية مصير آسيا الصغرى بإبرام الانتدابين، والأخرى تتعلّق بمصلحة جمعيّة الأمم. ومن المهمّ أن نحسب حسابًا للرأي العام الذي يرى أنَّ هذا الاجتماع قد عُقد للنظر في مسألة الوصايات. فإذا فشل أحدث فشله قلقًا معقولاً. وأعرب مسيو هيمانز عن أمله في الوصول إلى حلّ لهذه المشكلة بعدما يستشير المركيز أمپريالي حكومته، وسجّل على المركيز أمپريالي تصريحه بأنَّ المسألة ليست مسألة خلاف في المبدأ بل في الفروع، ومن الممكن تسويتها باتّفاق

بين الحكومتين الفرنسوية والإيطالية. ووافق مسيو هيمانز على اقتراح مندوب اليابان، ووافق كلّ من مسيو دي غاما (مندوب البرازيل) ومسيو تانغ تسايفو (مندوب الصين) على تصريحات مسيو هيمانز.

وصرّح الرئيس بأنَّ الانتدابين مرتبطان معًا، وأنَّ أحدهما لا يُبرم دون الآخر.

وقال المركيز أمبريالي إنّه لا يرى بأسًا في البحث بالمسائل الفرعية المتعلّقة بالانتداب على فلسطين.

وذكر مسيو ڤيڤياني أنَّ من الممكن البحث في مادّة أو مادّتين لا تمسّان مبادئ الانتدابين. أمّا إذا كان من المحتمل أن تصبح المسائل الفرعية أساسية، فالأفضل البحث في الانتدابين كما هما.

وبعد البحث، قرّر المجلس تأجيل مسألة الانتدابات من الدرجة الأولى ليتمكّن المركيز أمبريالي من الحصول على تعليمات من حكومته.

-٢-

وفي منتصف الساعة الثانية عشرة من صباح يوم السبت ٢٢ تموز سنة ١٩٢٢، عقد مجلس جمعيّة الأمم جلسته الحادية عشرة، وكانت سرّية أيضًا، وحضرها جميع أعضاء المجلس.

فأبلغ المركيز أمبريالي أنَّ الحكومة الإيطالية مستعدّة للموافقة على الانتداب السوري متحفّظة ببعض الإيضاحات والتأكيدات التي تطلبها من الحكومة الفرنسوية، وهي مماثلة لِما طلبته من الحكومة البريطانية سابقًا. ولا تزال المفاوضات دائرة بين فرنسا وإيطالية بشأن هذه الإيضاحات والتأكيدات.

وقال اللورد بلفور إنَّ من المتّفق عليه أنَّ الانتداب السوري مرتبط بالانتداب الفلسطيني. وبما أنَّ الحكومتين الفرنسوية والإيطالية ستسوّيان في ما بينهما المسائل

التفصيلية المتعلّقة بالانتداب السوري، ولمّا كان الاتفاق تامًّا على الانتداب الفلسطيني ما عدا المادّة الرابعة عشرة، فيجدر بالمجلس أن يبحث في هذه المادّة. فوافق المسيو ڤيڤياني على ذلك.

وطلب المركيز أمپريالي أن يكون من المقرّر أن لا تتناول المناقشة سوى مواد الانتداب، وذلك إلى أن يرده من حكومته الإذن المنتظر عمّا قليل لإبرام الانتدابين معًا.

فباشر المجلس المناقشة في بنود الانتداب لفلسطين، وبعد بحثٍ طويل فيها وافق عليها ما عدا المادّة الرابعة عشرة التي اشتدّ الخلاف عليها نصًّا وأساسًا. وهي تتعلّق باللجنة التي تنظر في شؤون الأماكن المقدّسة في فلسطين. فاعترض عليها المسيو ڤيڤياني والمركيز أمپريالي.

وانتهى البحث بكلام للورد بلفور قال فيه: إنَّ هذه المادّة تهمّ في الأكثر الأمم العائشة خارج فلسطين، ولا تكاد تكون ذات علاقة بالانتداب المقصود به مصلحة الأهالي الساكنين في فلسطين. فيجدر بالمجلس أن يوافق على الانتداب، ويؤجّل درس المسائل المتعلّقة بالجمعيّات الدينية في العالم بضعة أسابيع. وإنَّ الرأي العام يعلم أنَّ المسائل الدينية التي تتناولها المادّة ١٤ تحتاج إلى تعمّق في البحث. ثمَّ اقترح اللورد بلفور أن يوافق المجلس على بقيّة المواد المتعلّقة بالانتداب على فلسطين وإمكان تنفيذها، وأجّل المجلس إتمام المناقشة إلى جلسة أخرى تُعقد بعد الظهر.

ـ٣ـ

وفي منتصف الساعة الرابعة من مساء ذلك اليوم (٢٢ تموز)، عقد مجلس جمعيّة الأمم جلسته الثانية عشرة، وكانت سرّية أيضًا، وحضرها جميع الأعضاء. فعرض الرئيس النصّ الآتي للمادّة الرابعة عشرة:

«تُؤلِّف لجنة خاصّة تعيّنها الدولة المنتدبِة لدرس جميع الحقوق والمطاليب المتعلّقة بالأماكن المقدّسة وبالجماعات الدينية المختلفة في فلسطين، وتحديد تلك الحقوق

والمطاليب وتنظيمها، وتعرض كيفيّة تعيين أعضاء اللجنة وتأليفها وصلاحيّتها على مجلس جمعيّة الأمم ليوافق عليها. ولا تُعيَّن هذه اللجنة ولا تباشر أعمالها قبل هذه الموافقة ».

فقبل كلّ من المسيو ڤيڤياني والمركيز أمپريالي هذا الاقتراح.

وطلب مندوب إسبانيا أن يكون لحكومته ممثّل في تلك اللجنة. وعضده مسيو ڤيڤياني والمركيز أمپريالي. فأجاب اللورد بلفور بأنَّ حكومته ستنظر باَهتمام إلى هذا الطلب.

وأعلن مندوب إسبانيا موافقته على الانتداب البريطاني لفلسطين.

ووضع المجلس القرار الآتي بالإجماع:

« قرّر مجلس جمعيّة الأمم أنَّ الانتداب على فلسطين قد أُبرم بعد تعديل المادّة الرابعة عشرة، وأنَّ الانتداب على سورية يحلّ بنفسه محلّ التنفيذ حالما تصل الحكومتان الإفرنسية والإيطالية إلى اتّفاق نهائي بشأنه. ومن المقرّر أنَّ الانتدابين يبدأ تنفيذهما معًا في وقتٍ واحد ».

ـ ٤ ـ

وفي الساعة الثالثة من مساء يوم الاثنين ٢٤ تموز، عقد مجلس جمعيّة الأمم جلسته الثالثة عشرة، وكانت جلسة علنية، وحضرها جميع الأعضاء، وكان موجودًا فيها رجال الوفدين السوري والفلسطيني ورجال الصحافة.

فتكلّم كلّ من المسيو ڤيڤياني ولورد بلفور والمركيز أمپريالي عمّا جرى بشأن الانتدابين السوري والفلسطيني ممّا لا يخرج عمّا تقدّم تفصيله.

وتلا الرئيس التصريح الآتي باَسم مجلس جمعيّة الأمم:

« بعد ما ذُكر من التصريحات، وبناءً على اتّفاق جميع أعضاء المجلس، أبرمت

مواد الانتدابين السوري والفلسطيني، وهما يحلاّن بنفسهما محلّ التنفيذ حالما تشعر الحكومتان الفرنسوية والإيطالية رئيس مجلس جمعيّة الأمم بأنهما قد اتّفقتا على بعض النقط الخاصّة المتعلّقة بالانتداب السوري.

وسيستأنف اجتماع المجلس الحالي في جنيف يوم ٣٠ آب (أغسطس) قبل الجمعيّة العمومية، وذلك لدرس المسائل المعروضة عليه بشأن المادّة ١٤ والتي يتطلّب حلّها قرارًا منه».

ولمّا أصدر مجلس جمعيّة الأمم قراره هذا، أرسل الوفد السوري والوفد الفلسطيني برقيّة مشتركة إلى لجنتنا، هذا نصّها:

لندن، ٢٤ تموز ١٩٢٢

وافق مجلس جمعيّة الأمم في جلسته الأخيرة على شروط الانتداب في سورية وفلسطين، ولكنّه قرّر عدم تطبيق الانتداب في سورية إلاّ بعد أن يتمّ الاتفاق عليه بين فرنسا وإيطاليا. إنَّ الاتّحاد والثبات أصبحا اليوم أكثر ضرورة من كلّ آن.

كاظم لطف الله



نصّ صكّي الانتداب لسورية ولبنان وفلسطين

ـ صكّ الانتداب الفرنسوي على سورية ولبنان[1]

«إنَّ مجلس جمعيّة الأمم،

لمّا كانت دول الحلفاء العظمى متّفقة على أنَّ أراضي سورية ولبنان التي كانت في ما مضى جزءًا من السلطنة العثمانية يعهد بها ضمن حدود تعيّنها الدول المُشار إليها إلى دولة منتدبة موكول إليها نصح الأهالي ومعاونتهم وإرشادهم في إدارتهم، وفقًا لنصّ الفقرة الرابعة من المادّة الثانية والعشرين من عهد عصبة الأمم،

ولمّا كانت دول الحلفاء الرئيسية قد قرّرت أنَّ الانتداب على البلاد الآنفة الذكر يُعطى لحكومة الجمهورية الفرنسوية التي قبلته،

ولمّا كان نصّ هذا الانتداب المبيّن في المواد المذكورة في ما بعد قد وافقت عليه حكومة الجمهورية الفرنسوية وعُرض للتصديق على مجلس جمعيّة الأمم،

ولمّا كانت حكومة الجمهورية الفرنسوية تتعهّد بإجراء هذا الانتداب بأسم عصبة الأمم طبقًا للمواد المذكورة،

ولمّا كانت نصوص المادّة الثانية والعشرين الآنفة الذكر (الفقرة الثامنة) تقضي بأنه إذا كانت درجة السلطة والمراقبة والإدارة التي تجريها الدولة المنتدبة لم يُتَّفق عليها سابقًا بين أعضاء جمعيّة الأمم، فالمجلس هو الذي ينظّم ذلك؛

(١) نشرته جمعيّة الأمم رسميًا تحت رقم .C.528, M.313.1922 VI بتاريخ ١٢ أغسطس سنة ١٩٢٢.

يضع نصوص الانتداب، كما يلي، موافقًا عليه:

المادّة الأولى ـ على الدولة المنتدبة أن تضع في خلال ثلاث سنوات من تاريخ تنفيذ الانتداب نظامًا أساسيًّا لسورية ولبنان.

ويجب أن يوضع هذا النظام بالاتفاق مع السلطات المحلّية، وأن تؤخذ في وضعه بعين الاعتبار حقوق ومصالح وأماني كلّ الشعوب النازلة في البلاد المذكورة، وأن ينصّ فيه على الوسائل اللازمة لتسهيل ارتقاء سورية ولبنان ارتقاءً مطردًا بصفتهما دولتين مستقلّتين. وإلى أن يوضع هذا النظام الأساسي موضع التطبيق، يجب أن يُسار في إدارة سورية ولبنان على نهجٍ يتّفق مع روح صكّ الانتداب الحالي.

وتقوم الدولة المنتدبة بتنشيط الاستقلالات الإدارية المحلّية بقدر ما تسمح الظروف بذلك.

المادّة الثانية ـ للدولة المنتدبة أن تحتفظ بجيوشها في البلاد الواقعة تحت الانتداب بقصد الدفاع عن هذه البلاد. ولها أن تنظّم الجندرمة المحلّية اللازمة للدفاع عن البلاد وأن تستعملها لهذا الغرض وللمحافظة على الأمن، وذلك إلى أن يوضع النظام الأساسي موضع التنفيذ ويعود الأمن العام إلى نصابه. ويشترط في ذلك أن لا تؤلّف هذه القوى المحلّية إلاّ من سكّان البلاد التي يشملها الانتداب.

وتكون هذه الجندرمة في ما بعد تابعة للحكومات المحلّية في ما يخرج عن حدود السلطة والمراقبة التي يجب أن تحتفظ بهما عليها الدولة المنتدبة. ولا تستعمل هذه القوّات لغير الأغراض المنصوص عليها آنفًا إلاّ بإذن الدولة المنتدبة، وليس ثمّة ما يمنع سورية ولبنان من الاشتراك في نفقات جيش الدولة المنتدبة المرابط في البلاد.

وللدولة المنتدبة في كلّ آنٍ أن تستعمل الموانئ وسكك الحديد وكلّ طرق المواصلات في سورية ولبنان لنقل عساكرها وجميع المعدّات والمؤن وغير ذلك من المهمّات.

المادّة الثالثة - إنَّ إدارة علاقات سورية ولبنان الخارجية وقبول واعتماد قناصل الدول الأجنبية فيهما من حقوق الدولة المنتدبة وحدها، كما أنَّ السوريين واللبنانيين المقيمين في خارج حدود سورية ولبنان يكونون تابعين لحماية الدولة المنتدبة السياسية والقنصلية.

المادّة الرابعة - إنَّ الدولة المنتدبة تضمن أراضي سورية ولبنان من كلّ فقدان أو استئجار يقع عليها أو على قسم منها، ومن وضع أيّة مراقبة أجنبية كانت عليها.

المادّة الخامسة - إنَّ الامتيازات والحقوق التي كان الأجانب يتمتّعون بها في عهد الدولة العثمانية، وفقًا للتقاليد والامتيازات الأجنبية المعلومة، ومنها حقّ القضاء القنصلي والحماية، تعتبر غير نافذة ولا معمول بها. غير أنَّ المحاكم القنصلية الأجنبية تظلّ نافذة الأحكام كما في الماضي إلى أن يوضع النظام القضائي المنصوص عنه في المادّة السادسة من هذا الصكّ موضع التنفيذ.

إذا كانت الدول التي كان رعاياها يتمتّعون في ١ أغسطس سنة ١٩١٤ بالامتيازات والحقوق المذكورة لم تعدل عن إعادة تلك الامتيازات والحقوق أو عن تطبيقها مدّة معيّنة، فالامتيازات والحقوق الآنفة الذكر تعود بدون مهلة بعد انتهاء الانتداب إمّا بتمامها أو بالتعديل الذي يكون قد تمّ الاتفاق عليه بين الدول ذوات الشأن.

المادّة السادسة - تضع الدولة المنتدبة في سورية ولبنان نظامًا قضائيًا يضمن للوطنيين والأجانب على السواء حقوقهم كاملة، ويضمن للجماعات والشعوب المختلفة في سورية ولبنان نظام الأحوال الشخصية والمصالح ذات الصفة الدينية. وتقوم الدولة المنتدبة على الأخصّ بمراقبة إدارة الأوقاف، طبقًا للشرائع الدينية ولإرادة الواقفين.

المادّة السابعة - تكون المعاهدات الخاصّة بتسليم المجرمين المعمول بها الآن بين الدولة المنتدبة والدول الأجنبية نافذة في سورية ولبنان إلى أن تعقد اتّفاقات خاصّة بهذا الشأن.

المادّة الثامنة ـ تضمن الدولة المنتدبة لكلّ إنسان حرّية العقيدة بأوسع معانيها، كما تضمن أيضًا حرّية القيام بالفروض الدينية على اختلاف أنواعها في ما لا يخالف شروط الآداب والأمن العام.

ولا يكون اختلاف العنصر والدين واللغة سببًا في عدم المساواة في معاملة أهالي سورية ولبنان.

وتنشّط الدولة المنتدبة التعليم باللغات الوطنية المستعملة في أراضي سورية ولبنان.

وتحترم حقوق الطوائف في الاحتفاظ بمدارسها لتهذيب وتعليم أبنائها بلغتها الخاصّة، على شرط أن تتقيّد هذه المدارس بالتعليمات العامّة التي تضعها الإدارة للتعليم العام.

المادّة التاسعة ـ تمتنع الدولة المنتدبة عن التدخّل في إدارة مجالس المعابد أو في إدارة الفرق الدينية ومعابد الطوائف المختلفة التي تظلّ حرمتها مضمونة ضمانًا مطلقًا.

المادّة العاشرة ـ إنَّ المراقبة التي تقوم بها الدولة المنتدبة على البعثات الدينية في سورية ولبنان تكون مقصورة على المحافظة على الأمن العام وحسن الإدارة. ويكون نشاط هذه البعثات الدينية حرًّا. ولا تكون جنسية أعضاء هذه البعثات سببًا في تقييدهم بشروط خاصّة، على شرط أن لا تخرج أعمالهم عن دائرة الدين.

وفي استطاعة هذه البعثات الدينية أن تشتغل بأعمال التعليم والإسعاف العام على شرط أن تكون خاضعة في ذلك لأحكام النظام والمراقبة التي تضعها الدولة المنتدبة أو الدول المشمولة بانتدابها للتعليم والتربية والإسعاف.

المادّة الحادية عشرة ـ من خصائص الدولة المنتدبة أن تمنع في سورية ولبنان كلّ ما من شأنه أن يجعل رعايا إحدى الدول الداخلة في جمعيّة الأمم أو الجمعيّات والشركات التابعة لها في موقف عدم المساواة مع رعايا الدولة المنتدبة، وللشركات والجمعيّات التابعة لها أو لأيّ دولة أخرى غيرها، سواء كان ذلك في أمور الضرائب والتجارة والصناعة أو الحرف والمهن الأخرى، أو الملاحة والمعاملة المقرّرة للسفن والطيَّارات.

وكذلك تكون المساواة في سورية ولبنان تامّة في ما يتعلّق بالبضائع الواردة من بلاد إحدى تلك الدول أو الصادرة إليها. ويكون مرور البضائع وانتقالها حرًّا في البلاد الواقعة تحت الانتداب بشروط عادلة.

وللدولة المنتدبة أن تفرض أو أن تحمل الحكومات المحلّية على فرض كلّ ما تراه ضروريًّا من الرسوم والعوائد الجمركية، على شرط أن لا يكون ذلك مخالفًا للأحكام الآنفة الذكر. وللدولة المنتدبة أو الحكومة المحلّية العاملة بمشورتها أن تعقد اتّفاقات جمركية خاصّة مع بلاد متاخمة لها لأسباب الجوار.

وللدولة المنتدبة أن تقوم أو أن تحمل على القيام بما تراه واجبًا لإنماء الموارد الطبيعية في الأراضي المذكورة، وأن تصون مصالح الشعوب الوطنية، على أن لا يكون في عملها هذا ما يناقض الفقرة الأولى من هذه المادّة.

والامتيازات الخاصّة بإنماء هذه الموارد الطبيعية تُعطى بدون تمييز بسبب الجنسية بين رعايا كلّ الدول الداخلة في جمعيّة الأمم، بشروط لا تمسّ بقاء سلطة الحكومة المحلّية تامّة. ولا يعطى امتياز تكون له صفة احتكار عام.

وهذه الفقرة لا تعارض حقّ الدولة المنتدبة في إيجاد احتكارات ذات صفة مالية بحتة لمصلحة أراضي سورية ولبنان، ولإيجاد الموارد المالية الأكثر انطباقًا على الحاجات المحلّية لهذه الأراضي أو في بعض الظروف لترقية الموارد الطبيعية، سواء بواسطة الحكومة رأسًا أو بواسطة هيئة خاضعة لمراقبتها، على شرط أن لا ينجم عن ذلك بالذات أو بالتبع أيّ احتكار للموارد الطبيعية يعود بفائدة للدولة المنتدبة أو لرعاياها، أو أيّة ميزة تفضيلية لا تنطبق على المساواة الاقتصادية أو التجارية أو الصناعية المضمونة في ما سبق ذكره.

المادّة الثانية عشرة ـ يجب على الدولة المنتدبة أن توافق لحساب سورية ولبنان على الاتفاقات الدولية العامّة المعقودة أو التي ستُعقد بمصادقة جمعيّة الأمم بشأن المسائل الآتية: الرقيق وتجارة المخدّرات وتجارة الأسلحة والذخائر والمساواة التجارية

وحرّية مرور البضائع وحرّية الملاحة البحرية والجوّية والمواصلات البريدية والبرقية السلكية واللاسلكية وحماية الحقوق الفنّية والأدبية والصناعية.

المادّة الثالثة عشرة ـ تضمن الدولة المنتدبة، بقدر ما تسمح بذلك الظروف الاجتماعية والدينية وسواها، انضمام سورية ولبنان إلى الأنظمة ذات الفائدة العامّة التي ستضعها جمعيّة الأمم للوقاية من الأمراض أو لمحاربتها، ويشمل ذلك أمراض الحيوان والنبات.

المادّة الرابعة عشرة ـ تضع الدولة المنتدبة وتنفّذ في السنة الأولى من تاريخ تنفيذ هذا الانتداب قانونًا خاصًا بالآثار والعاديات ينطبق على الأحكام الآتية، ويكون هذا القانون ضامنًا لرعايا كلّ الدول الداخلة في جمعيّة الأمم المساواة في المعاملة في ما يتعلّق بالحفريات والتنقيبات الأثرية:

ـ١ـ

يجب أن يُفهم من لفظة «العاديات» كلّ ما نتج عن عمل البشر أو وضعهم قبل سنة ١٧٠٠.

ـ٢ـ

إنَّ التشريع لحماية العاديات يجب أن يكون أجدر بالتشجيع منه بالتهديد.

ويجب على كلّ شخص يكتشف أثرًا بدون حصول على الإذن المذكور في الفقرة الخامسة أن يُعلِم السلطة ذات الشأن باكتشافه، وينال مكافأة متناسبة مع قيمة ما اكتشفه.

ـ٣ـ

لا يمكن نقل ملكيّة شيء من العاديات إلاّ لمصلحة السلطة ذات الشأن ما لم تعدل هذه السلطة عن استحواذه.

ولا يمكن إخراج شيء من العاديات من البلاد إلاّ بإذن تلك السلطة.

-٤-

كلّ شخص يتلف أو يثلم قطعة من العاديات تعمّدًا أو إهمالاً يجب أن يجازى جزاءً معيّنًا.

-٥-

ممنوع كلّ حفر أو تنقيب لإيجاد العاديات إلاّ بإذن من السلطة ذات الشأن، وإلاّ غُرِّمَ المخالف غرامة مالية.

-٦-

توضع شروط عادلة للسماح بنزع الملكيّة مؤقّتًا أو دائمًا في الأراضي التي تحتوي فائدة تاريخية أو أثرية.

-٧-

لا تُعطى الرخصة بإجراء الحفريّات إلاّ لأشخاص يقدّمون أدلّة كافية على اختبارهم الأثري. وعلى الدولة المنتدبة عند إعطاء هذه الرخص أن لا تستثني علماء أمّة ما.

-٨-

يمكن اقتسام محصول التنقيب بين الأشخاص الذين أجروه والسلطة ذات الشأن بالنسبة التي تعيّنها هي. فإذا تعذّر الاقتسام لأسباب علمية يُعطى للمكتشف تعويض عادل بدل قسم من محصول التعديل.

المادّة الخامسة عشرة ـ متى وُضع النظام الأساسي المنصوص عليه في المادّة الأولى من هذا الصكّ موضع التنفيذ، تتّفق الدولة المنتدبة مع الحكومات المحلّية على طرق تسديد هذه الحكومات لكلّ النفقات التي أنفقتها الدولة المنتدبة على تنظيم الإدارة وإنماء الموارد الطبيعية، وعلى إنشاء الأعمال النافعة ذات الصفة الدائمة التي تبقى فائدتها للبلاد. ويبلغ هذا الاتفاق لمجلس جمعيّة الأمم.

المادّة السادسة عشرة ـ تكون اللغة العربية واللغة الفرنسوية اللغتين الرسميتين في سورية ولبنان.

المادّة السابعة عشرة ـ تقدّم الدولة المنتدبة لمجلس جمعيّة الأمم تقريرًا سنويًا في الشكل الذي يطلبه عن الإجراءات التي اتّخذتها في خلال السنة لتنفيذ هذا الانتداب. ويضاف إلى هذا التقرير كلّ الأنظمة والقوانين التي تكون قد سُنّت في ذلك العام.

المادّة الثامنة عشرة ـ إنّ موافقة مجلس جمعيّة الأمم ضروريّة لإحداث أيّ تغيير في نصوص صكّ الانتداب الحالي.

المادّة التاسعة عشرة ـ من خصائص مجلس جمعيّة الأمم عند انتهاء الانتداب أن يبذل كلّ نفوذه لضمان قيام حكومة سورية بالواجبات المالية، ومنها المخصّصات أو رواتب التقاعد التي تكون الإدارة السورية قد تعهّدت بها في مدّة الانتداب.

المادّة العشرون ـ تقبل الدولة المنتدبة أنّ كلّ خلاف يقع بينها وبين أحد أعضاء جمعيّة الأمم على تفسير أو تطبيق أحكام الانتداب ولا يمكن حلّه بالمفاوضات، يُعرض على محكمة العدل الدولية الدائمة المنصوص عليها في المادّة الرابعة عشرة من عهد جمعيّة الأمم.

يودع أصل هذه الوثيقة في أوراق جمعيّة الأمم ويقدِّم السكرتير العام لجميع أعضاء جمعيّة الأمم نُسَخًا منها بعد تصديق مطابقتها على الأصل.

حرّر في لندن في اليوم الرابع والعشرين من شهر تموز، سنة ألف وتسعمائة واثنين وعشرين.

طبق الأصل

السكرتير العام

ـ صكّ الانتداب الإنكليزي على فلسطين

لمّا كانت دول الحلفاء الرئيسية قد اتّفقت ـ تنفيذًا لنصوص المادّة ٢٢ من عهد جمعيّة الأمم ـ على أن تعهد إلى دولة منتدبة تختارها الدول المذكورة في إدارة

شؤون بلاد فلسطين التي كانت تابعة للسلطنة العثمانية ضمن الحدود التي تعيّنها الدول المذكورة،

ولمّا كانت دول الحلفاء الرئيسية قد وافقت أيضًا على أن تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن تنفيذ التصريح الذي صرّحت به حكومة جلالة ملك بريطانيا في ٢ نوفمبر سنة ١٩١٧ وصادقت عليه الدول المذكورة بأن ينشأ في فلسطين وطن قومي للشعب اليهودي مع البيان الجلي بأن لا يفعل شيء يُضير الحقوق المدنية والدينية التي تتمتّع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة في فلسطين الآن ولا الحقوق والمركز السياسي الذي يتمتّع به اليهود في البلدان الأخرى،

ولمّا كان ذلك اعترافًا بالصلة التاريخية التي تصل الشعب اليهودي بفلسطين والبواعث التي تبعث على إعادة إنشاء وطنهم القومي في تلك البلاد،

ولمّا كانت دول الحلفاء اختارت الحكومة البريطانية لتكون الدولة المنتدبة لفلسطين،

ولمّا كان الانتداب لفلسطين قد صيغ في النصوص التالية وعُرض على مجلس جمعيّة الأمم لموافقته عليه،

ولمّا كانت الحكومة البريطانية قد قبلت الانتداب لفلسطين وتعهّدت بتنفيذه بالنيابة عن جمعيّة الأمم طبقًا للنصوص والشروط التالية،

ولمّا كانت المادّة ٢٢ المتقدِّمة الذكر (في الفقرة ٨) تنصّ على أنّ درجة السلطة والسيطرة أو الإدارة التي تكون للدولة المنتدبة إذا لم يتمّ الاتفاق عليها بين أعضاء جمعيّة الأمم، فإنّ مجلس جمعيّة الأمم ينصّ على ذلك نصًّا صريحًا،

فالمجلس بعد تأييد الانتداب المذكور، يحدّد شروطه ونصوصه بما يأتي:

المادّة ١ـ تكون للدولة المنتدبة السلطة التامّة في التشريع والإدارة إلاّ حيث أقيمت لهما حدود في نصوص صكّ الانتداب هذا.

المادّة ٢ـ تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن جعل البلاد في أحوال سياسية وإدارية واقتصادية تكفل إنشاء الوطن القومي اليهودي، كما جاء في ديباجة هذا الصك، وترقية أنظمة الحكم الذاتي وضمان الحقوق المدنية والدينية لجميع سكّان فلسطين بقطع النظر عن الأجناس والأديان.

المادّة ٣ـ يجب على الدولة المنتدبة أن تنشّط الاستقلال المحلّي على قدر ما تسمح به الأحوال.

المادّة ٤ـ يعترف بـ "هيئة" يهودية صالحة (لائقة) كهيئة عمومية لتشير وتعاون في إدارة فلسطين في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وغير ذلك ممّا يؤثّر في إنشاء الوطن القومي اليهودي ومصالح السكّان اليهود في فلسطين، وتساعد وتشترك في ترقية البلاد تحت سيطرة حكومتها دائمًا.

ويعترف بأنَّ الجمعيّة الصهيونية هي هذه الهيئة المنصوص عليها في ما تقدّم، ما دامت الدولة المنتدبة ترى أنَّ نظامها وتأليفها يجعلانها صالحة ولائقة لهذا الغرض. وعلى الجمعيّة الصهيونية أن تتّخذ ما يلزم من التدابير بعد استشارة الحكومة البريطانية للحصول على معونة جميع اليهود الذين يبغون المساعدة في إنشاء الوطن القومي اليهودي.

المادّة ٥ـ تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن عدم التنازل عن شيء من أراضي فلسطين أو تأجيره أو وضعه تحت حكومة دولة أجنبية.

المادّة ٦ـ على حكومة فلسطين، مع كفالة عدم إلحاق الضرر بحقوق ومركز سائر طوائف الأهالي، أن تسهّل هجرة اليهود (إلى فلسطين) في أحوال مناسبة وتنشط بالاتفاق مع الهيئة اليهودية المشار إليها في المادّة ٤ استقرار اليهود في الأراضي الزراعية، وفي جملتها الأراضي المدوّرة والأراضي البور (الموات) غير المطلوبة للأعمال العمومية.

المادّة ٧ـ يتعيّن على حكومة فلسطين أن تسنّ قانونًا للجنسية يتضمّن نصوصًا بتسهيل حصول اليهود الذين يتّخذون فلسطين مقامًا دائمًا لهم على الرعوية الفلسطينية.

المادّة ٨ـ إنَّ امتيازات الأجانب، وفي جملتها المحاكم القنصلية وحماية القنصليات ورعاياها وهي التي كان الأجانب يتمتّعون بها بحكم الامتيازات أو العرف في السلطنة العثمانية، لا تكون نافذة في فلسطين. ولكن متى انتهى أَجَل الانتداب، فإنَّ هذه الامتيازات تُعاد برمّتها أو مع التعديل الذي يكون قد تمّ عليه الاتفاق بين الدول صاحبة الشأن، إلاّ إذا كانت الدول التي ظلّ رعاياها يتمتّعون بالامتيازات المذكورة في أول أغسطس ١٩١٤ قد سبقت فتنازلت عن حقّ رد تلك الامتيازات أو وافقت على عدم تطبيقها لأجل مسمّى.

المادّة ٩ـ الدولة المنتدبة مسؤولة عن أن يكفل النظام القضائي الذي ينشأ في فلسطين الحقوق القضائية للأجانب والوطنيين، ويضمن تمام الضمان احترام الأحوال الشخصية والمصالح الدينية لجميع الشعوب والطوائف، ولا سيّما إدارة الأوقاف طبقًا للشريعة الدينية وشروط الواقفين.

المادّة ١٠ـ تكون المعاهدات المبرمة بين الدولة المنتدبة وسائر الدول الأجنبية عن تسليم الرعايا الأجانب المطلوبين من فلسطين مرعيّة إلى أن تُعقد اتّفاقات خاصّة بذلك على فلسطين.

المادّة ١١ـ تتّخذ حكومة فلسطين جميع التدابير اللازمة لصون مصالح الجمهور في ما له علاقة بترقية البلاد، وتكون لها السلطة التامّة لتدبير ما يلزم لوضع يد الحكومة أو سيطرتها على مورد ما من موارد البلاد الطبيعية أو الأعمال والمصالح والمنافع العمومية الموجودة، أو التي ستوجد في ما بعد فيها، بشرط مراعاة العهود الدولية التي قبلتها الدولة المنتدبة على نفسها. وعليها أيضًا أن توجِد نظامًا للأراضي يلائم حاجات البلاد مع مراعاة أمور أخرى منها، المنافع التي تنجم عن تشجيع إكثار المهاجرة واستغلال أعظم ما يُستطاع من الأرض.

ويجوز لإدارة البلاد أن تتّفق مع الهيئة اليهودية المذكورة في المادّة الرابعة، على أن تجري أو تستثمر بشروط الإنصاف والعدل، الأعمال والمصالح والمنافع العمومية،

وترقّي مرافق البلاد الطبيعية حيث لا تتولّى الحكومة هذه الأمور مباشرة بنفسها. وإنّما يشترط في هذه الاتفاقات أنَّ الأرباح التي توزّعها الهيئة القائمة بالعمل لا تتجاوز مباشرة أو غير مباشرة فائدة معتدلة لرأس المال. وكلّ ما يزيد على هذه الفائدة يُستخدم لما فيه نفع البلاد على الوجه الذي توافق عليه حكومتها.

المادّة ١٢ـ يعهد إلى الدولة المنتدبة في السيطرة على علاقات فلسطين الخارجية، وحقّ إصدار البراءات إلى القناصل الذين تعيّنهم الدول الأجنبية. وللدولة المنتدبة الحقّ أيضًا في أن تشمل رعايا فلسطين وهم في خارج بلادهم بحماية سفرائها وقناصلها.

المادّة ١٣ـ تتقلّد الدولة المنتدبة كلّ التبعة المختصّة بالأماكن المقدّسة والمباني والمواقع الدينية في فلسطين، وهذا يشمل المحافظة على الحقوق الموجودة وضمان الوصول إلى المواضع المقدّسة، والأماكن والمواقع الدينية وحرّية العبادة، مع المحافظة على مقتضيات الأمن العام والآداب. وتكون الدولة المنتدبة مسؤولة إلى جمعيّة الأمم دون سواها عن كلّ ما يتعلّق بذلك، بشرط أن لا تحول نصوص هذه المادّة دون اتّفاق الدولة المنتدبة مع حكومة البلاد على ما تراه الدولة المنتدبة لازمًا لتنفيذ نصوص هذه المادّة، وبشرط أن لا يفسّر شيء في هذا الانتداب تفسيرًا يخوّل الدولة المنتدبة سلطة التعرّض للأملاك الإسلامية أو التدخّل في إدارة المشاهد الإسلامية المقدّسة المحفوظة الامتيازات.

المادّة ١٤ـ تؤلّف الدولة المنتدبة لجنة خاصّة لدرس وتعيين الحقوق والدعاوي المتعلّقة بالأماكن المقدّسة، والحقوق والدعاوي التي تختصّ بالطوائف الدينية المختلفة في فلسطين. ويُعرض الأسلوب الذي يُتّبع في تعيين هذه اللجنة وتأليفها ووظائفها على مجلس جمعيّة الأمم ليوافق عليها، ولا تُعيّن اللجنة ولا تقوم بوظائفها من غير موافقة المجلس.

المادّة ١٥ـ يجب على الدولة المنتدبة أن تتحقّق أنَّ الحرّية الدينية التامّة وحرّية القيام بجميع شعائر العبادة مكفولتان للجميع بشرط المحافظة على النظام العام

والآداب فقط. ويجب أن لا يكون هناك تمييز من أيّ نوعٍ كان بين سكّان فلسطين بسبب الجنس أو الدين أو اللغة، وأن لا يُحرم شخص ما من دخول فلسطين بسبب اعتقاده الديني فقط.

يجب أن لا تُحرم أيّ طائفة كانت من حقّ المحافظة على مدارسها لتعليم أبنائها بلغتهم، إذا كان ذلك مطابقًا لشروط التعليم العمومية التي قد تفرضها الإدارة (الحكومة).

المادّة ١٦ـ تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن القيام بما تقتضيه المحافظة على النظام العام والحكم المنتظم من الإشراف على الهيئات الدينية والخيرية التي لجميع المذاهب في فلسطين. فإذا روعي هذا الشرط، لا يجوز أن تتّخذ تدابير في فلسطين لإعاقة أعمال مثل هذه الهيئات أو التعرّض لها أو الإجحاف بأيّ ممثّل لها أو عضو فيها بسبب دينه أو جنسيّته.

المادّة ١٧ـ يجوز لإدارة (حكومة) فلسطين، أن تنظّم على قاعدة اختيارية القوّات اللازمة للمحافظة على السلم والنظام والدفاع عن البلاد أيضًا، بشرط أن تكون تحت إشراف الدولة المنتدبة. ولكن لا يجوز لإدارة فلسطين استخدام هذه القوّات لأغراض أخرى غير الأغراض المعيّنة في ما تقدّم إلاّ بموافقة الدولة المنتدبة، وفي ما عدا هذه الأغراض لا يجوز لإدارة فلسطين أن تجمع قوّات عسكرية أو بحرية أو جوّية ولا أن تبقيها عندها.

وليس في هذه المادّة ما يمنع إدارة فلسطين من الاشتراك في نفقات القوّات التي تكون للدولة المنتدبة في فلسطين. ويحقّ للدولة المنتدبة في كلّ وقت أن تستخدم طرق فلسطين وسككها الحديدية وموانئها لحركات القوّات المسلّحة ونقل الوقود والمهمّات.

المادّة ١٨ـ يجب على الدولة المنتدبة أن تكفل عدم التحيّز في فلسطين على رعايا أيّة دولة تكون عضوًا في جمعيّة الأمم (وفي جملة ذلك الشركات المؤلّفة بحسب قوانين تلك الدولة) إذا قيسوا برعايا الدولة المنتدبة أو أيّة دولة أجنبية كانت، في

الأمور المتعلّقة بالضرائب أو التجارة أو الملاحة أو تعاطي الصنائع أو المهن، أو في معاملة السفن التجارية أو الطيّارات الأهلية. وكذلك يجب أن لا يكون هناك تمييز في فلسطين ضد عروض يكون منشأها في بلاد من بلدان الدول المذكورة، أو تكون مرسلة إليها. وتطلق حرّية مرور المتاجر (الترانسيت) عبر البلاد المشمولة بالانتداب بشروط عادلة.

ومع مراعاة ما تقدّم وسائر شروط صكّ الانتداب هذا، يجوز لإدارة فلسطين أن تفرض بإشارة الدولة المنتدبة من الضرائب والرسوم الجمركية ما تراه ضروريًا. وتتّخذ من التدابير ما تظنّه صالحًا لزيادة ترقية الموارد الطبيعية في البلاد وصون مصالح السكّان. ويجوز لها أن تعقد بإشارة الدولة المنتدبة اتّفاقًا جمركيًا خاصًّا مع أيّ دولة كانت أملاكها كلّها داخلة في تركيا الآسيوية أو شبه جزيرة العرب في سنة ١٩١٤.

المادّة ١٩- تحافظ الدولة المنتدبة بالنيابة عن الإدارة (إدارة فلسطين) على كلّ اتّفاق من الاتفاقات الدولية العامّة المعقودة حتّى الآن أو التي قد تُعقد بموافقة جمعيّة الأمم في ما بعد من جهة الإتجار بالرقيق، والإتجار بالسلاح والذخيرة، أو الإتجار بالمخدّرات، أو تتعلّق بالمساواة التجارية وحرّية المرور (الترانسيت) والملاحة والطيران، وبالمواصلات البريدية والبرقية واللاسلكية، أو بالممتلكات الأدبية والفنّية والصناعية.

المادّة ٢٠- تعاون الحكومة المنتدبة بالنيابة عن إدارة فلسطين في تنفيذ كلّ سياسة مشتركة تقرّرها جمعيّة الأمم لمنع انتشار الأمراض، وفي جملتها أمراض النباتات والحيوانات، ومكافحتها بقدر ما تسمح به الأحوال الدينية والاجتماعية وسواها من الأحوال.

المادّة ٢١- تضع الدولة المنتدبة وتنفّذ في السنة الأولى من تاريخ تنفيذ هذا الانتداب، قانونًا خاصًّا بالآثار والعاديات ينطبق على الأحكام الآتية. ويكون هذا القانون ضامنًا لرعايا كلّ الدول الداخلة في جمعيّة الأمم، المساواة في المعاملة في ما يتعلّق بالحفريات والتنقيبات الأثرية:

-١-

يجب أن يُفهم من لفظة «العاديات» كلّ ما نتج عن عمل البشر أو وضعهم قبل سنة ١٧٠٠.

-٢-

إنَّ التشريع لحماية العاديات يجب أن يكون أجدر بالتشجيع منه بالتهديد.

ويجب على كلّ شخص يكتشف أثرًا بدون حصول على الإذن المذكور في الفقرة الخامسة أن يُعلِم السلطة ذات الشأن باكتشافه، وينال مكافأة متناسبة مع قيمة ما اكتشفه.

-٣-

لا يمكن نقل ملكيّة شيء من العاديات إلاّ لمصلحة السلطة ذات الشأن ما لم تعدل هذه السلطة عن استحواذه.

ولا يمكن إخراج شيء من العاديات من البلاد إلاّ بإذن تلك السلطة.

-٤-

كلّ شخص يتلف أو يثلم قطعة من العاديات تعمّدًا أو إهمالاً يجب أن يجازى جزاءً معيّنًا.

-٥-

ممنوع كلّ حفر أو تنقيب لإيجاد العاديات إلاّ بإذن من السلطة ذات الشأن، وإلاّ غُرِّمَ المخالف غرامة مالية.

-٦-

توضع شروط عادلة للسماح بنزع الملكية مؤقّتًا أو دائمًا في الأراضي التي تحتوي فائدة تاريخية أو أثرية.

-٧-

لا تُعطى الرخصة بإجراء الحفريّات إلاّ لأشخاص يقدّمون أدلّة كافية على اختبارهم الأثري. وعلى الدولة المنتدبة عند إعطاء هذه الرخص أن لا تستثني علماء أمّة ما.

-٨-

يمكن اقتسام محصول التنقيب بين الأشخاص الذين أجروه والسلطة ذات الشأن بالنسبة التي تعيّنها هي. فإذا تعذّر الاقتسام لأسباب علمية يُعطى للمكتشف تعويض عادل بدل قسم من محصول التعديل.

المادّة ٢٢- تكون الإنكليزية والعربية والعبرانية اللغات الرسمية في فلسطين؛ فكلّ عبارة أو كتابة بالعربية على طوابع أو عملة في فلسطين تُكرَّر بالعبرانية، وكلّ عبارة أو كتابة بالعبرانية تُكرَّر بالعربية.

المادّة ٢٣- تعترف إدارة فلسطين بالأيام المقدّسة (الأعياد) عند كلّ طائفة من طوائف فلسطين، أيام راحة مشروعة لأفراد تلك الطائفة.

المادّة ٢٤- تُقدِّم الدولة المنتدبة لمجلس جمعيّة الأمم تقريرًا سنويًّا يرتاح إليه المجلس عن التدابير التي اتُّخِذت في أثناء السنة لتنفيذ شروط صكّ الانتداب، وتُرسل نُسَخُ من جميع الأنظمة والقوانين التي تُسنّ أو تُصدر أثناء السنة مع التقرير.

المادّة ٢٥- يحقّ للدولة المنتدبة، بسماح مجلس جمعيّة الأمم، أن تؤجّل أو توقف تطبيق ما تراه من هذه الشروط غير مطابق للأحوال المحلّية الحاضرة في الأملاك الواقعة بين نهر الأردن والحدّ الشرقي لفلسطين، كما سيعيّن في آخر الأمر، وأن تضع من التدابير لإدارة هذه الأملاك ما تراه ملائمًا لتلك الأحوال، بشرط أن لا يعمل عمل يكون مخالفًا لشروط المواد ١٥ و١٦ و١٨.

المادّة ٢٦- توافق الدولة المنتدبة على أنه إذا وقع نزاع ما بينها (الدولة المنتدبة) وبين عضو آخر في جمعيّة الأمم يتعلّق بتفسير شروط صكّ الانتداب أو تطبيقها، يُعرض

هذا النزاع على المحكمة الدائمة للعدل الدولي المنصوص عليها في المادّة الرابعة عشرة من عهد جمعيّة الأمم إذا لم يمكن حلّه بالمفاوضات.

المادّة ٢٧ـ يلزم موافقة مجلس جمعيّة الأمم على كلّ تعديل في شروط صكّ الانتداب هذا.

المادّة ٢٨ـ يتّخذ مجلس جمعيّة الأمم من التدابير، في حالة انتهاء الانتداب المخوّل بموجب هذا الصكّ للدولة المنتدبة، ما يراه ضروريًا لصون استمرار الحقوق المكتسبة في المادّتين ١٣ و١٤ على الدوام بضمان الجمعيّة. ويستخدم نفوذه لأن يكفل بضمان الجمعيّة احترام حكومة فلسطين الاحترام التامّ للعهود المالية التي أخذتها إدارة فلسطين على عاتقها في عهد الانتداب، وفي جملة ذلك حقوق الموظّفين في المعاش والمكافأة.

تودع الصورة الأصلية من هذا الصكّ في محفوظات جمعيّة الأمم، وتُرسَل صور مصدّق عليها بواسطة السكرتير العام لجمعيّة الأمم إلى جميع أعضاء الجمعيّة.



احتجاج الوفد على الوصاية الفرنسوية وأعماله الأخرى في لندن

ـ مذكّرة الاحتجاج على الوصاية

لندن، ٢٧ تموز ١٩٢٢

بما أنَّ وفد المؤتمر السوري الفلسطيني قد اطّلع في الصحف على أنَّ مجلس جمعيّة الأمم المجتمع أخيرًا في قصر "سن جيمس" بلندن قد أيّد مواد الوصاية الفرنسوية على سورية ولبنان،

ولمّا كان هذا التأييد مخالفًا:

(١) للمادّة الثانية والعشرين من عهد جمعيّة الأمم،

(٢) لمبدأ حقّ تقرير المصير،

(٣) لرغائب أهالي سورية ولبنان المشروعة التي ذُكرت وأُعلنت مرارًا،

(٤) لوعود الحلفاء وتصريحاتهم العلنية زمن الحرب،

(٥) للعهود والاتفاقات المقطوعة للعرب سنة ١٩١٥،

(٦) لنظام لبنان الذي وُضع سنة ١٨٦١ والذي ضمنته الدول دون أن يُلغى في ما بعد،

(٧) للمبادئ المقبولة في القانون الدولي،

فالوفد يحتجّ احتجاجًا شديدًا على ذلك القرار الاستبدادي الجائر، ويعلن أنَّ أهالي سورية ولبنان يعتبرون القرار المذكور كأن لم يكن، وأنَّ كلّ رزئية تصيب بلادنا البائسة من جرّائه تقع تبعتها على عواتق الذين وضعوا ذلك القرار الجائر.

شكيب أرسلان
عضو مجلس المبعوثان العثماني سابقًا

ميشيل لطف الله
رئيس المؤتمر السوري الفلسطيني

إحسان الجابري
رئيس بلدية حلب سابقًا

سليمان كنعان
عضو مجلس لبنان الإداري سابقًا

توفيق اليازجي
سكرتير الوفد

وقد قُدّم هذا الاحتجاج إلى مجلس جمعيّة الأمم يوم ٢٧ تموز، وأُرسلت نُسخ منه إلى رئيس الوزارة البريطانية ووزير خارجيّتها، وورد على الوفد جواب باستلامه. وأُرسلت نُسخ منه أيضًا إلى سفراء الدول ومعتمديها في لندن، ووردت منهم أجوبة باستلام الاحتجاج وأنهم سيبلغونه إلى حكوماتهم، وقد نُشر في كبريات الجرائد.

وعقب ذلك، وردت من الوفد على اللجنة التنفيذية البرقيّة الآتية:

لندن، ٢٨ تموز ١٩٢٢

قدّم الوفد السوري إلى الحكومات وإلى مجلس جمعيّة الأمم احتجاجات الأمّة السورية على قرار المجلس المذكور بالموافقة على الانتداب لسورية وفلسطين. وسيستأنف الوفد السوري احتجاجاته إلى الهيئة العمومية لجمعيّة الأمم عند انعقادها في جنيف، ويسافر الوفد إلى سويسرا وأوربا.

ميشيل لطف الله

ـ شكر الوفد للأمّة

وردت على اللجنة التنفيذية من الوفد هذه البرقيّة:

لندن، ٢٣ تموز ١٩٢٢

أبلغوا شكر الوفد للعلماء والأعيان والأدباء والصحافيين والتجّار والعسكريين الذين أرسلوا برقيّات بتأييده من مصر وحيفا وشرق الأردن ودمشق وبيروت وحمص وحماه وطرابلس وحلب وصيدا وبعلبك وصور ودير الزور وسائر الوطن.

الوفد يواصل جهاده ومساعيه معتمدًا على اتّحاد الأمّة وثباتها، وعلى عدالة القضيّة الوطنية.

لطف الله

ـ بقيّة أعمال الوفد في لندن

وممّا قام به الوفد في لندن، زيارته لأقطاب السياسة وكبار الرجال. فزار الأمير ميشيل لطف الله مع أحد عظماء رفاقه وزارة الخارجية الإنكليزية، وقابل كبيرًا من رجالها مقابلة خصوصيّة أقنعته بأنَّ العمل الرسمي في إنكلترا بشأن سورية لا يمكن الآن بسبب المعاهدات التي بين إنكلترا وفرنسا. فلم يبقَ أمام الوفد سوى المساعي غير الرسمية، فباشرها باذلاً كلّ ما عنده من جهد.

وزار أيضًا جميع أندية لندن المشهورة وقابل رجالها وكلّمهم في القضيّة. واجتمع باللورد إيزلنغتون واللورد سيدنهام واللورد لمنغتون واللورد بونسون، وغيرهم من اللوردات والنوّاب والأعيان والصحافيين، وحادثهم في القضيّة. وحضر بعض جلسات مجلس اللوردات وقابل بعضهم فيه.

واجتمع الوفد في لندن بالجنرال غاريبالدي، الإيطالي الشهير، وبسط له القضيّة مطوّلاً، فكان مجمل حديثه أنَّ كلّ سعي ممكن في إيطاليا. وقابل أيضًا المركيز أمبريالي، مندوب إيطاليا في جمعيّة الأمم وحادثه مليًّا.

ـ حديث مع محرّر "المورنن پوست"

وقد أرسلت جريدة "المورنن پوست" مندوبًا قابل الأمير ميشيل لطف الله ليلة سفره، ونشرت الجريدة في اليوم التالي (٢٨ تموز، ١٩٢٢) ما يأتي:

"ذهب مندوب من المورنن پوست لمقابلة الأمير ميشيل لطف الله رئيس المؤتمر السوري الفلسطيني وبقيّة أعضاء الوفد السوري. فقابل الأمير مساء أمس وعرف أنَّ الوفد عازم على استئناف قضيّته تجاه الجمعيّة العمومية الثانية لعصبة الأمم في جنيف ضد قرار المجلس في إبرام الانتداب على سورية ولبنان. والوفد يمثّل الأكثرية العظمى من أهالي سورية، وقد احتجّ على نصوص الانتداب الفرنسوي بحجّة أنها مناقضة للمادّة الثانية والعشرين من عهد جمعيّة الأمم الذي ينصّ على أنَّ رغبات الأهالي يجب أن تكون محترمة في تعيين الحكومة المقبلة.

وهم يؤكّدون أنه إذا أرسلت جمعيّة الأمم مندوبين نزهاء إلى سورية، مزوّدين بما يلزم من السلطة لمنع أيّ ضغط عن الأهالي، لا بدّ أن يتأكّدوا من رغائب الشعب الحقيقية، ويعرفوا أنَّ إدارة البلاد الحاضرة التي لا تنطبق في شيء على روح عهد جمعيّة الأمم ليست سوى نظام استعمار وتسلّط. والأهالي مصمّمون على الاستمرار في مطاليبهم العادلة باستقلال سورية الذي وعدتهم الحكومة البريطانية به في مدّة الحرب.

وقد أصدر الوفد احتجاجًا على قرار مجلس جمعيّة الأمم الاستبدادي الظالم، مصرّحًا أنَّ الشعب في سورية ولبنان يرى أنَّ تبعة كلّ ما يمكن أن يصيب بلادنا المسكينة تقع على عواتق واضعي ذلك القرار الظالم".

ـ في وزارة الخارجية البريطانية

قالت جريدة «المقطَّم» في ١ أيلول سنة ١٩٢٢:

كُتِبَ إلينا من لندن أنَّ الوفد السوري الذي وافى تلك العاصمة لحضور اجتماع مجلس جمعيّة الأمم، زار في أثناء إقامته فيها وزارة الخارجية البريطانية وقابل أحد أقطابها العارفين بأمور الشرق.

ولمّا فتح له باب الكلام في المسألة السورية، أجاب السياسي الإنكليزي أنه لا يستطيع البحث في شأن سورية لأنَّ بين بريطانيا وفرنسا معاهدات تقيَّد البريطانيون بها.

فقال له الوفد: ألا يجب عليكم الوفاء بعهودكم للعرب كما تفون بعهودكم لفرنسا؟ فقال: لا يوجد بيننا وبين العرب معاهدة. ولكن هناك عهودًا صدرت من السر هنري مكماهون لا تتضمّن الشيء الذي تريدونه.

فأجاب الوفد: بل إنّها تتضمّن عهودًا لشريف مكّة بالاعتراف باستقلال العرب كلّهم مع تحديد البلاد من جبال طوروس شمالاً إلى عدن جنوبًا مع استثناء عدن. وعدا ذلك فقد تعهّدتم أيضًا تجاه جمعيّة عربية استقلالية كنتم تعملون معها، ثمَّ أعلنتم مرارًا لها أثناء الحرب أنَّ مقصدكم الوحيد هو تخليص العرب من نير الترك. فكانت النتيجة أننا بعد أن كنّا في زمان الترك وطنيين لا يمتازون عنّا بشيء، ومنّا الوزراء والصدور أحيانًا والأعيان والمبعوثون، صرنا سكّان مستعمرات. ولم يقم العرب على الترك ليتأخّروا بل ليتقدّموا.

فقال الموظّف: من الأول إلى الآخر، ما فكّر باستقلال العرب إلاّ على شرط أن يكونوا تحت وصاية بعض الدول العظمى. وإنّكم لا تقدرون على رفض الانتداب لأنه لم يكن من جمعيّة الأمم بل من المجلس الأعلى.

فأبان الوفد أن لا صلاحيّة للمجلس بأن يتقاسم بلاد العرب.

ثمَّ عاد البحث إلى العهود، فقال الموظّف: إنّها عهود مبهمة لا يستفاد منها ما تريدون على أنَّ الشريف أبدى تحفّظات تجعلها غير معتبرة.

فأجابه الوفد: إن كان الشريف قد أبدى تحفّظات لم تقبلوها أنتم وأبديتم أنتم تحفّظات لم يقبلها هو، فهذه يُبحث فيها. ولكن هناك ما تمّ الاتفاق عليه بينكم وبينه لم تنفّذوه[١].

فقال: قلنا للشريف إنَّ لفرنسا منافع في سورية ولم نخدعه.

فأجاب الوفد: إنَّ هذا لا يستلزم وضع سورية في قبضة فرنسا كما هي الآن. ومع هذا فقد كنتم بمعاهدة «سيكس ـ بيكو» التي لم نعرفها ولن نعرفها أبدًا لأنها من المعاهدات السرّية الملغاة بموجب إقراركم لويلسون، جعلتم في سورية منطقة ساحلية تقدر أن تحكم فرنسا عليها حسبما تشاء، ومنطقة داخلية هي منطقة نفوذ لكن حكومتها من أهلها ولا يجوز احتلالها. فالآن، المنطقتان تحت الاحتلال الفرنسوي والضغط الشديد. وأمّا الشريف حسين، فكلّ تحفّظكم في الجواب الذي جاوبتموه إيّاه أنكم قلتم له: إنَّ سواحل سورية ليست كلّها عربية. فأجابكم: لكيلا يصير خلاف بينكم وبين حليفتكم فرنسا أثناء الحرب، نبقي هذه المسألة إلى ما بعد الحرب. وكلّ ظنّه أنكم تريدون استثناء جبل لبنان، وهو يعرف أنه ذو استقلال نوعي من الأصل. فربّما فكّر أنه يقبل بجعله كما كان، ولم يكن ظنّه أنَّ قولكم «سواحل سورية ليست كلّها عربية» معناه أن تصير سورية ساحلها وداخلها إلى ما صارت إليه الآن.

فقال الموظّف: ماذا صارت؟ هي مستقلّة لكن تحت الانتداب!

فقال الوفد: هذان لا يجتمعان، ولا نرضى بالانتداب، لا سيّما أنكم قرّرتموه بدون مشاورة الأهالي.

---

(١) عُلم أخيرًا أنَّ الملك حسينًا أرسل برقيّة إلى الدكتور ناجي الأصيل في لندن يأمره فيها بتذكير للبريطانيين بأنَّ الترك كانوا قد خابروا الأميرَين فيصلا وعبد الله أثناء الحرب بعقد صلح منفرد يعترفون فيه للعرب بحقوقهم. فأطلع الملك حسين حلفاءه البريطانيين على ذلك فكتب له وزير خارجيّة بريطانيا يتعهّد له بأسم الحكومة البريطانية باستقلال العرب وحريّتهم.

فقال: أنتم مخطئون، وليس للأهالي حقّ بأن يعترضوا على مبدأ الانتداب فهو مقرّر، وإنّما يؤخذ بنظر الاعتبار كلامهم من جهة المنتدب.

فأجاب الوفد: على فرض أنَّ قولك صحيح، فهل أخذتم بعين الاعتبار ميل الأهالي؟

فقال: نعم.

فقال الوفد: كيف؟ أَفلم يرفض الأهالي فرنسا؟

فقال: إنَّ الأهالي رضوا بانتداب ثلاث دول إنكلترا وفرنسا وأمريكا، فإنكلترا يكفيها ما تحتمله من أعباء هذه الانتدابات وعليها انتداب فلسطين والعراق... إلخ، وأمريكا رفضت قبول الانتداب، فبقيت فرنسا.

فقال الوفد: لم نتبلّغ رسميًّا من أمريكا أنها رفضت.

فقال: هذا معروف يعلمه كلّ أحد، والملك فيصل رضي بانتداب فرنسا.

فأجابه الوفد: أنَّ الأهالي لم يقبلوا انتداب أمريكا إلاّ على شكل معاهدة معيّنة محدودة إلى أَجَل مسمّى. ولمّا قلتم للملك فيصل: لا نسمع لك كلامًا، الأَوْلى أن تتّفق مع فرنسا. ذهب إلى باريس وتفاوض مع المسيو كليمنسو مدّة ثمَّ وعدهم أنه يجتهد عند عودته إلى سورية بالسعي في التأليف بين الفرنسويين والسوريين. فلمّا عاد إلى الشام وجد الأهالي كلّهم مجمعين على الرفض، فرفض. وهذا برهان على نفور الأهالي من كلّ انتداب. وقد طلبنا مرارًا من الدول ومن جمعيّة الأمم إجراء تحقيق عن رغائب الأهالي بواسطة لجنة من جمعيّة الأمم مزوّدة بالقوّة اللازمة لتأمين حرّية الانتخاب فلم يُجَب طلبنا. ومن هذا التحقيق يظهر ماذا يريد الأهالي. وتعلمون أننا نمثّل الأكثرية الساحقة للشعب السوري.

بقيت مسألة هي بغاية الأهمّية، وهي مسألة جبل لبنان الذي له نظام معروف بنظام سنة ١٨٦١. فكيف ذهب هذا الامتياز مع أنه مضمون من سبع دول، فإن كان

بعضها لا يحقّ له الكلام اليوم، فالبعض الآخر إمضاؤه باقٍ، ولم يرد لا في مذكّرات «مؤتمر الصلح» بباريس، ولا في اتّفاق «سان ريمو»، ولا بقرار من قرارات جمعيّة الأمم أنه طرأ شيء على هذا النظام، وقد عبثت به فرنسا، فعلى أيّ شيء جرى ذلك؟

فقال: هذا نظام أُلغي بالفعل، لأنَّ هذا الجبل كان من جملة أملاك تركيا، فجاءت جنودنا وأخرجت الترك منه وألغت نظامه[1].

فقال الوفد: فإذن، رجعنا إلى قصّة الفتح. ولو حدث ذلك، فإنّه لا يكفي لإلغاء نظامه، ولا بدّ لحصول الإلغاء من تحرير معاهدة جديدة من الدول التي كانت ضامنة له تقول فيها إنَّ نظام سنة ١٨٦١ أصبح ملغى. والحال أنَّ شيئًا من ذلك لم يكن، ولا يمكن هذا الإلغاء بالفعل. ودول غير الدول المغلوبة لها إمضاء، ونحن نعتبر أنَّ إمضاآتكم[2] لا تزال موجودة والنظام لا يزال موجودًا.

فعند ذلك، أظهر الموظّف علامة الميل إلى ختم الحديث الذي قيّده من الأول، بكونه غير مستعدّ للبحث فيه لأنه خاص بفرنسا.

---

(١) فجاء جنودنا وأخرجوا الترك منه وألغوا نظامه.

(٢) إمضاءاتكم.

حفلة الوداع في لندن

ـ المأدبة

أقام الوفد الفلسطيني للوفد السوري مأدبة حافلة ظهر يوم ٢٥ تموز سنة ١٩٢٢ في فندق سيسل احتفالاً بوداعه. وقد حضرها عليّة القوم من غربيين وشرقيين، وفي مقدّمتهم اللورد سيدنهام واللورد لامينغتون واللورد أزلنغتون وغيرهم من الأعيان ورجال السياسة، فضلاً عن الصحافيين ومندوبي الشركات البرقية وغيرهم.

فافتتح المأدبة موسى كاظم باشا الحسيني، زعيم فلسطين ورئيس وفدها، فرحّب بأعضاء الوفد السوري وبالسادة المدعوّين. ثمَّ قال: إنَّ قرار مجلس جمعيّة الأمم بشأن الوصاية على الديار الشامية ليس من شأنه أن يثبط عزائم أبناء البلاد الذين وطّنوا النفس على الجهاد في سبيل استقلالهم، والدفاع عن قوميّتهم وكيانهم، واستعمال جميع قواهم للحصول على حقوقهم كاملة.

ـ خطبة الأمير ميشيل لطف الله

وبعد انتهاء الطعام، تكلّم الأمير ميشيل لطف الله بإَسم الوفد السوري، فشكر لصديقه موسى كاظم باشا الحسيني رئيس الوفد الفلسطيني اهتمامه بإقامة هذه الحفلة للوفد السوري، وجعلها فرصة سانحة للاجتماع ببعض قادة الرأي العام في إنكلترا، وهم ممّن أظهروا غيرة في خدمة المبادئ السامية، وشعورًا حيًّا نحو الإنسانية المتألمة من استبداد المستعمرين. وخصّ بالذكر منهم اللورد لامنغتون قائلاً إنّه عرفه سابقًا

في دمشق، وشهد مساعيه الخيرية وهو يعمل على رأس جمعيّة "الصليب الأبيض" لتخفيف آلام السوريين الذين نزلت بهم مصائب الحرب العامّة، واللورد أزلنغتون الذي وضع جمعيّته السياسية في خدمة الوفد الفلسطيني والقضيّة العربية، واللورد سيدنهام الذي أظهر شجاعة أدبية نادرة في إعلان الحقائق عن القضيّة الفلسطينية خاصّة والعربية عامّة، وطلب لها الإنصاف.

ثمَّ خاطب الحاضرين من الأعيان والصحافيين ومندوبي الشركات البرقية، وسألهم أن يبلغوا صوت الوفد السوري إلى الأمّة الإنكليزية، لأنه يثق بأنَّ الشعب الإنكليزي إذا علم حقيقة القضيّة السورية لا يسمح لحكومته بتنفيذ قرارات مجلس جمعيّة الأمم في شأن الانتدابات، لأنه لا يقبل بأن يُقال إنَّ حكومته أخلفت عهودها بالحرّية والاستقلال للأمّة العربية التي كانت تثق بأقوالها كلّ الثقة.

ثمَّ أردف قائلاً: إنّكم توافقونني على كلامي هذا إذا علمتم ما يجريه المحتلّون في بلادنا، فمن أعمالهم أنهم حكموا في دمشق على الدكتور شهبندر ورفقائه الوطنيين بالسجن من عشرة إلى عشرين سنة لأنهم هتفوا: "لتحيَ الحرّية" حين توديعهم مستر كراين، رئيس لجنة الاستفتاء الأمريكية سابقًا. وحكموا أيضًا على كثيرين من الوجهاء في بيروت، والتهمة الموجّهة إلى هؤلاء الوجهاء أنهم غير راضين عن الانتداب، وأنهم يميلون إلى الذين يطالبون بالحرّية والاستقلال.

هكذا يعاملون كلّ من يبدي رأيه بحرّية، وبهذه الطريقة يدّعون أنهم يدرّبوننا على الحرّية والاستقلال.

ثمَّ ختم الأمير ميشيل كلامه بقوله إنّه مع كلّ هذا لم يقنط بعد من نصرة الرأي العام في العالم المتمدّن، وخصوصًا في إنكلترا، إذا علم حقيقة القضيّة، وعندئذٍ ينصف الشعب السوري ويساعده على تحقيق رغائبه المؤسَّسة على حقّه وعلى وعود الحلفاء وتعهّداتهم في زمن الحرب.

سنة ١٩١٢، عقدت إنكلترا وفرنسا في ما بينهما اتّفاقًا على سورية وفلسطين. فاحتفظت الأولى لنفسها بموجب هذا الاتفاق بفلسطين وتركت سورية لفرنسا، وتمّ بينهما التفاهم التامّ على حدود هاتين المنطقتين. وكان ذلك بالطبع قبل الحرب العالمية الكبرى، أعني قبل أن تنضمّ تركيا إلى الألمان.

وقد بتنا نسمع الآن أنَّ الحلفاء إنّما يستولون على البلاد العربية لتأديب تركيا على ما فرط منها بإعلانها الحرب على الحلفاء. فهل كانت الدولة العثمانية في سنة ١٩١٢، أي يوم عُقِدَ ذلك الاتفاق على سورية وفلسطين، في حالة حرب مع الفرنسيين والإنكليز حتّى يتعاقدوا ويتعاهدوا على تجزئة أملاكها؟

فَوالحالة هذه، يقضي علينا العدل بأن نقول إنَّ اتّفاق إنكلترا وفرنسا على ابتلاع هذه البلاد كان من الأسباب الخطيرة التي دفعت الترك للانضمام إلى صفوف الألمان في الحرب الكبرى، لأنهم لم يجهلوا حدوث هذا الاتفاق بين الدولتين في حينه. ومتى قرّرنا هذا المبدأ ظهر بكلّ وضوح أنَّ مسألة سورية كانت من المسائل التي سبّبت الحرب، فأغرقت العالم في بحرٍ من الدماء.

وفي ذلك الحين، قصدتُ إلى السفارة البريطانية في الأستانة لأستجلي حقيقة خبر ذلك الاتفاق الإنكليزي الفرنسي على تجزئة الدولة وابتلاع سورية وفلسطين. فأكّد لي مستر «فيتز موريس» مستشار السفارة أنَّ الخبر عارٍ عن الصحّة، وأنه لا يخرج عن كونه من الأخبار الملفّقة التي يتاجر بها دعاة السوء والشقاق. ولمّا لم يقنعني نفيه للاتفاق على هذه الصورة، قلت له إنَّ لديّ من الأدلّة والقرائن ما يحملني على الاعتقاد بصحّة الاتفاق.

للمسألة السورية من الأهمّية فوق ما يتوهّمون، وإنّها إذا عولجت على الطريقة التي اتّفقت عليها فرنسا وإنكلترا، فلا بدّ من أن ينتج عنها لهاتين الدولتين خسائر أشدّ وأعظم من الفوائد التي تتوقّعانها.

وفي هذه الأيام الأخيرة، ردّ مسيو بوانكاره في مجلس الشيوخ الفرنسي على مسيو فكتور برار الذي قال في خطاب له إنَّ مسألة سورية توسّع شقّة الخلاف بين إنكلترا وفرنسا، فقال: "إنَّ إنكلترا، منذ اليوم الذي تنازلت لنا فيه سنة ١٩١٢ عن سورية، لم تقل لنا كلمة عن هذه البلاد"[1]. فترون من تصريح مسيو بوانكاره هذا أيها السادة أنَّ الدولتين كانتا قد اقتسمتا سورية قبل دخول تركيا في الحرب ضد الحلفاء. وأفظع ما في الأمر أنهما عقدتا ذلك الاتفاق وقرّرتا في ما بينهما مصير الشعب السوري كأنه قطيع من السائمة.

ولمّا دارت رحى الحرب، وجد الحلفاء أنفسهم في حاجة إلى مساعدة العرب. فطلبوها غير مرّة وتوفّقت إنكلترا إلى ضمّ شريف مكّة إلى جانبها، فثار في وجه تركيا وكانت ثورته هذه وما له من المكانة الأدبية ومن الأعوان والأنصار سببًا في تسهيل احتلال سورية وفلسطين لجيوش الحلفاء. أجل، لقد كان لعمل الشريف ولجهاد أنصاره فضلٌ على الحلفاء أكبر بكثير ممّا يقولونه اليوم، لأنه اضطرّ تركيا مدّة ثلاث سنوات متوالية إلى إرسال الجيوش والعتاد من أقاصي الأنضول إلى صحاري الحجاز، في الوقت الذي كان لها من مقاومة الإنكليز في ميدان فلسطين ما يستغرق كلّ جهودها، ومن ثورة الأفكار في سورية ما يجبرها على الاحتفاظ فيها بجيش قوي لمعالجة العصيان الذي كان أولو الأمر يتوقّعونه بين يومٍ وآخر ممّا حمل الترك والألمان على التصريح غير مرّة بأنهم في سورية مقيمون في بلاد معادية؛ كلّ هذا لأنَّ العرب كانوا يثقون بعهود الحلفاء ويعتقدون أنهم سيبرّون بها ويحترمون الوعود التي قطعوها لهم بالاعتراف باستقلالهم إذا قُدِّرَ لهم النصر[2].

ولطالما صرّحت فرنسا بلسان رجالها المسئولين[3] أن لا غاية لها من الحرب سوى استرجاع الإلزاس واللورين، وأن لا مطمع لها بالضمّ والفتح. وكانت إنكلترا، من

---

(١) انظر الصفحة ٤٣ من النشرة الرابعة التي أصدرتها لجنتنا التنفيذية في شهر آب سنة ١٩٢٢.
(٢) انظر حاشية الصفحة ص ١١٥.
(٣) المسؤولين.

جهة أخرى، تعهّدت للملك حسين الذي كان يومئذٍ أمير مكّة، بالاعتراف بأستقلال البلاد الممتدّة من جبال طوروس شمالاً إلى سواحل المحيط الهندي والبحر المتوسّط والبحر الأحمر حتّى حدود فارس. ولم تشترط شرطًا إلاّ في ما يتعلّق بسواحل سورية، وهو شرط قَبِلَ الملك حسين المناقشة فيه في ما بعد بدون أن يرضى به.

ولمّا انتصرت جيوش الحلفاء، أعلنت إنكلترا وفرنسا في سورية سنة ١٩١٨ أنهما لم تنزلا تلك البلاد إلاّ للسير بأهليها في سبيل الفلاح، ولتنظيم الحكومة التي يختارونها لهم.

ولم يَرِد قطّ في العهود التي قطعها الحلفاء للملك حسين، ولا في بلاغهم الذي أذاعوه على السوريين في سنة ١٩١٨، ولا في تصريحاتهم المتعدّدة التي أعلنوا فيها أنهم إنّما يحاربون لتحرير الشعوب المستعبدة، ذكر ولا إشارة إلى نظام الوصايات الذي اختاروا له اسم «الانتداب»، وما هو في الحقيقة إلاّ لعبة مضحكة لم يقصد منها سوى الاستغناء عن كلمة الحماية وكلمة الضمّ لما فيهما من الفظاعة والقباحة، ولكن ماذا يفيد تغيير الاسم ما دام الجوهر باقيًا كما هو، ومتى قدرت الألفاظ على تغيير الحقائق؟

أجل، لقد اخترع الحلفاء هذا الاسم ليوفّقوا بين مبادئ الدكتور ويلسون القائلة بحرّية الشعوب وبحقّها في تقرير مصيرها، وبين مطامعهم الاستعمارية التي كانت قد جزّأت البلاد قبل الحرب العامّة.

إنَّ الانتدابات ليست في الحقيقة سوى وضع مصير شعب صغير في يد دولة قويّة تتصرّف بمواهبه وموارده وكلّ مقدراته كما تشاء. وهكذا، فإنَّ سورية اليوم لا تختلف في شيء عن تونس والجزائر. فلا الإرادة الوطنية محترمة فيها ولا المحتلّون يأخذون بعين الاعتبار شيئًا من كلّ ما هو سوري. وهناك جيش احتلال كان في ما مضى ٧٠ ألفًا ثمَّ أنقص إلى ٤٧ ألفًا، وهذا الجيش الذي يدّعون أنه يعمل للأمن والسلام والراحة، يرتكب أشدّ فظائع الحرب. والمحاكم العسكرية آخذة بخناق البلاد،

وحرية القول والكتابة والاجتماع معدومة، ويد المراقبة الشديدة ضاغطة على كلّ عرقٍ نابض، وقد أُبعد مئات من الأحرار والمفكّرين أو زُجّوا في غياهب السجون. وهنالك من تبديد الأموال والرشوة والارتكابات المختلفة الأنواع والضرائب المرهقة والاستبداد، ما لا يقع تحت حصر ولا وصف. ولقد كنت أتمنّى، أيها السادة، لو يذهب وفد لورداتكم ونوّابكم لدرس الحالة في سورية والوقوف على حقائقها والتثّبت من كلّ الأمور التي ألمعت إليها الآن، بل لتعلموا أنَّ كلامي عنها هو دون الحقيقة بمراحل. وعندي أنه من الظلم أن تشبّه الإدارة التركية السابقة للحرب بالإدارة الفرنسية الحاضرة. وقد ترون قولي هذا مبالغًا فيه ولكنّه حقيقة ناصعة، وما عليكم إلاّ أن تبحثوا وتتحقّقوا. والحقيقة يجب أن تكون فوق كلّ شيء، حتّى فوق رغبتنا ورغبتكم بأن لا نسيء إلى فرنسا؛ وأعني بفرنسا هنا حكومتها التي تفعل في سورية ما يتبرّأ منه مجموع الأمّة الفرنسية أو ما لا علم لهذا المجموع به إلاّ بما تنقله إليه الصحافة الاستعمارية.

يظنّ الفرنسيون أنهم بتصريحهم أنَّ سورية ولبنان دولتان مستقلّتان ـ تحت انتدابهم ـ يخفون معالم الحقيقة. ويجد بعضهم من العجائب المدهشة أن نرفض الرضوخ لنيرهم، نحن الذين كنّا عائشين تحت النير التركي. فهل جهلوا أننا في أيام حكم الترك كان لنا من الحقوق ما لهم بدون فرق ولا تمييز، فكان لنا نوّابنا وأعياننا ووزراؤنا وقوّادنا وحكّامنا؟ أمّا الآن، فقد تغيّرت الحالة إذ أصبحنا سكّان مستعمرة بسيطة من مستعمرات أفريقية الشمالية.

لقد مضى علينا ثلاث سنوات ونحن نحتجّ ونستصرخ الدول وجمعيّة الأمم، مطالبين باستقلالنا بدون وصاية ولا انتداب، وبأن يكون مصيرنا كمصير كلّ الشعوب التي انفصلت عن روسيا أو النمسا والتي ليست في الحقيقة أرقى منّا. ولكنَّ أوربا لم تسمع نداءنا، بل إنَّ مجلس جمعيّة الأمم قد قرّر أمس التصديق على الانتداب الذي يحرمنا من كلّ حقوقنا ويعبث بحرّيتنا وبسيادتنا القومية والوطنية.

أيها السادة،

إنَّ الدول التي تصرّفت بحقوقنا دول عظيمة، ولكنَّ دولة الحقّ أعظم من كلّ دولة. ولهذا، فإنّنا لن نرضخ لحكم مجلس جمعيّة الأمم الذي ليس له في نظرنا أدنى اعتبار أو قيمة. ونحن شعب لا نحترم الدول إلاّ بمقدار احترامها لحقوقنا المقدّسة. ولكنّنا متى رأيناها تتآمر على حرّيتنا وتحاول أن تتصرّف ببلادنا كأنها سلعة ولا تحترم عهودها ولا تبرّ بوعودها، فإنّا لا نقدر أن نحترمها ما دامت هي لا تعرف قيمة نفسها ولا تحترم شرفها.

بقي أن نعلم إذا كان الشعب الإنكليزي يريد أن تظلّ دولته من هذه الدول.

ـ خطاب سليمان بك كنعان

سادتي،

نحن لا نريد أن نعتقد أنَّ لإنكلترا وفرنسا سياسة خفيّة تعمل إلى جنب السياسة العلنية وتخالفها، ولا نخال أنَّ ما أعلنته الدول عن مبدأ حرّية الشعوب لا يتعدّى دائرة الكلام، ولم يخطر في بالنا أنَّ مجلس عصبة الأمم تكون مهمّته إنفاذ رغائب الدول الغالبة...

وإنّما يمكننا اليوم ـ بعد ما رأينا من إصرار الاستعماريين على إنفاذ مقاصدهم بقوّة السيف والمدفع، وبعد أن فوجئنا بقرار مجلس عصبة الأمم الصادر بالأمر الذي لم يقصد منه إلاّ قتلنا باَسم أوربا والمدنية ـ أن نعلن للعالم المتمدين أجمع أنَّ الحوادث التي تعاقبت بعد الحرب وحتّى هذه الساعة برهنت على أنَّ دعاة الفتح والاستعمار وبعض المتموّلين قد انتهزوا فرصة انتصار دولهم، فأخذوا يطوّقون سورية ولبنان وفلسطين بسلاسل الأسر والاستعمار، وظنّوا أنَّ العالم كلّه في قبضة يدهم، وأنَّ سورية سلعة تباع وتشترى في سوق الأطماع.

إنَّ الأمّة السورية ـ التي تتصرّف مؤتمرات الحلفاء في مصيرها ليستعمروها ـ لا يمكن أن تستسلم للتقادير، ولا أن تخضع لقرارات الدول ومؤتمراتها، لأنها لا تريد أن تعيش في ظلام العبودية، كما أنه ليس باستطاعة المستعمرين ـ مهما أوتوا من بطش وقوّة ـ أن يحرموا هذه البلاد من رحمة الله ونعمة الحرّية. فالأمّة العربية لا تموت، ولا يمكن أن تسلّم بضياع استقلالها ووطنها وتخضع للانتداب الاستعماري. وما دام في بلاد الله الواسعة فتى سوري، فإنّه يرفع صوت الحقّ يهزّ به العروش ويصفع وجه الديموقراطية في العالم المتمدين؛ والديموقراطية لا تنام عن حقّ شعب ضعيف يُسلب، ولا عن خرق معاهدة دولية كمعاهدة لبنان.

إنَّ أحلام المستعمرين المتآمرين الآن على حرّية سورية واستعبادها، ذكّرتنا بـ "مؤتمر ڤينا" سنة ١٨١٥. ففي ذلك التاريخ ظنّ الملوك ورجال السياسة ـ الذين خرجوا فائزين في حرب نابليون ـ أنهم قادرون على التصرّف في أحوال الأمم، فوضعوا في ذلك المؤتمر أساس المحالفة المقدّسة، وتعاهدوا فيها على أن يحكموا الشعوب حكمًا لا رأي لها فيه. ولكنَّ الحوادث خيّبت آمالهم، فتداعت أركان هذه المعاهدة وتغلّبت إرادة الشعوب على قوّة هؤلاء الملوك المتآمرين على حرّية العالم، وتحطّمت القوى التي شيّدتها الأهواء والمطامع الاستبدادية.

أيها السادة،

إنَّ حالة سورية اليوم هي أشبه بحالة پولونيا قبلاً؛ إنَّ پولونيا كانت عرضة لاعتداء ثلاث دول كبرى اغتصبتها، فهكذا سورية الآن عرضة للتقسيم. إنَّ صوت پولونيا الذي كان يهزّ قلب الإنسانية لم يحرّك عواطف الرحمة في الدول الغاصبة، إلى أن جاء يوم إنقاذ پولونيا. وقد برهن ذلك على حقيقة أزليّة ثابتة، وهي أنَّ الأمم تبقى وتدوم، والحقوق لا تفنى ويفنى غاصبوها.

إنَّ شاعر پولونيا آدم بكيانكس كان يدعو الله هكذا "اللّهُمَّ عجّل بالحرب العامّة التي تنقذ پولونيا"، أمّا نحن فلا نريد للعالم حربًا ثانية كي تنقذنا من مخالب

المستعمرين، وإنّما ندعو الله هكذا «اللّهمَّ عجّل بانتقامك من المستعمرين الظالمين وبعض المتموّلين الذين يريدون أن يستعبدوا خليقتك التي خلقتها لتعيش حرّة، ويتحكّموا فيها، وليستنفدوا أموالها تحت اسم المدنيّة والرحمة التي هي شعار المخلصين لتعاليمك وليس هؤلاء المستعمرين منهم».

أيها السادة،

نحن لا نشكّ بأنَّ نفوس سكّان أوربا ـ ولا سيّما نفوس الأمّة الإنكليزية الشريفة ـ تشعر بأنَّ على شاطئ شرقي البحر المتوسّط أمّة مجيدة بتاريخها وعلومها ومدنيّتها، وكان لها الثقة التامّة بمبادئ وصداقة الشعب الإنكليزي، وهي الآن تئنّ من حكم المستعمرين ومن جور الانتداب والمؤتمرات. وهي تقاوم ذلك بقلوب مملوءة إيمانًا ويقينًا في المستقبل.

إنَّ هذه الأمّة السورية تحتمل حرب الطيَّارات والدبّابات وأحكام الإعدام والأسر والسجن، ولا تبيع استقلالها وحرّيتها وتخضع للاستعمار. وإنّي أؤكّد لكم ولا أكون مبالغًا إذا قلت بأنه قد أُعيد اليوم في سورية بناء الباستيل الذي هدّمته ثورة سنة ١٧٨٩ الإفرنسية، وأعيد إليها الحكم المطلق بأفظع أدواره في القرون الوسطى، وأنَّ جيوش أوربا ومدنيّة القرن الحادي والعشرين وآلات الحرب الحديثة هي الآن تجرَّب وتُستعمل ضدّ السوريين الذين يدافعون عن حرّية بلادهم واستقلالها.

أيّ ظلم ذكره التاريخ في ما مضى، وأي تعدٍّ حصل على أمّة مستقلّة كالذي حصل على الشعب اللبناني الضعيف الآن، وقد أُخذت بلاده واعتُبرت غنيمة حربية، وهو لم يدخل بهذه الحرب ولم يشارك تركيا وبقي محايدًا؟ إنَّ سكّان هذا الجبل قد حافظوا على استقلالهم مدّة ألف وأربعمائة سنة بدون انقطاع. إنَّ سلطان تركيا، فاتح سورية سنة ١٥١٦، احترم استقلال لبنان وبقي معتبرًا حتّى نهاية هذه الحرب. إنَّ تركيا عندما أعلنت الدستور العثماني صرّحت بأنَّ هذا الدستور لا يستطيع أن يتناول جبل لبنان ويلغي استقلاله. وفي أثناء هذه الحرب، صرّحت تركيا بجوابها

لحكومة إيطاليا بأنها تحترم استقلال لبنان ولا تمسّه. إنَّ إنكلترا وفرنسا اعترفتا مرارًا كثيرة في مجلسَي نوّابهما بأنَّ الشعب اللبناني مستقلّ، وأنه هو وشعب سورية من أذكى الشعوب وأقدرها على حكم نفسها بنفسها. إنَّ لبنان له معاهدة دولية تعلن استقلاله وهي ممضاة منهما، وآخر تقرير لها كان سنة ١٩١٢. إنَّ لبنان كانت له عصبة أمم مؤسّسة قبل أن توجد عصبة الأمم الحاضرة بستّين سنة. وبالاختصار، إنَّ استقلال لبنان لم يكن منحة ومنّة من فرنسا وحلفائها حتّى يكون لهم أن يلغوا ذلك الاستقلال ويضعوا لبنان على منضدة التقسيم مع أملاك تركيا.

والآن، باسم الحقّ والعدالة، نحتجّ على الاعتداء الحاصل، وعلى قرار مجلس عصبة الأمم الصادر بالأمس، وسنرفع هذا الاحتجاج إلى كلّ الدول التي يهمّها احترام المعاهدات، وإلى الرأي العام في العالم المتمدّن.

ومن هذه الساعة نصرّح بأنَّ كلّ معاهدة واتّفاقية وقرار تصدره الدول يتضمّن سلب هذه البلاد حقوقها ووضعها تحت الانتداب نعتبره كأنه لم يكن، ونبقى متمسّكين ـ نحن، وأبناؤنا، وأحفادنا ـ باستقلالنا التامّ، والعمل بكلّ الوسائط، واقفين في وجه كلّ معتدٍ، ومستندين بذلك إلى حقّنا، وإلى تعهّدات الحلفاء وإذاعاتهم السابقة وإلى تاريخ لبنان، وإلى مركزه في القانون الدولي العام. وإنّا نأمل في الأحزاب والجمعيّات في كلّ العالم، ولا سيّما أبناء الشعب الإنكليزي وجرائدهم الحرّة، أنهم سيرفعون صوتهم لمصلحة الأمّة العربية المظلومة، ولا يستمرّون ساكتين حتّى النهاية إزاء سياسة استعمارية خاطئة ستكون نتيجتها تدمير البلاد السورية والإضرار بكلّ العالم.



الوفد في جنيف

برح الأمير ميشيل لطف الله لندن في ٢٩ أغسطس الماضي إلى مريبناد لأسباب عائلية. وبعدما أقام بقيّة أعضاء الوفد بضعة أيام في لندن قابلوا فيها بعض كبراء رجال السياسة والصحافة، ذهبوا إلى ميلانو ورومة حيث اجتمعوا بفريق من كبار رجال السياسة الإيطالية وزعماء الأحزاب البرلمانية، وكانت مساعيهم تدور على اكتساب عطف إيطاليا وبيان ما لها من المصلحة في عدم التصديق على الانتداب السوري. فلمّا قَرُبَ موعد اجتماع جمعيّة الأمم، التقى جميع الأعضاء في مونيخ حيث كان الأمير ميشيل لطف الله بانتظارهم، وسافر الكلّ إلى جنيف فكانوا فيها يوم ٣٠ أغسطس. وكان توفيق أفندي اليازجي قد سبقهم إليها منذ شهر وأعدّ العدّة لأعمال السكرتيرية التي قام بها مدّة اشتغال الوفد في جنيف.

وافتتح الوفد أعماله في جنيف بتقديم مذكّرة في ٣١ أغسطس سنة ١٩٢٢ إلى مجلس جمعيّة الأمم الذي التأم في ذلك الوقت، هذا تعريبها:

ـ البيان الذي قدّمَ لمجلس جمعيّة الأمم

جنيف، ٣١ أغسطس ١٩٢٢

يا صاحب السعادة،

نتشرّف، نحن الموقّعين في ما يلي، بتذكير مجلسكم المحترم بندائنا واحتجاجاتنا المؤرَّخة في ٢١ أيلول سنة ١٩٢١، و٢٠ أيار و١٨ و٢٢ تموز سنة ١٩٢٢. ونكرّر باسم الشعب السوري احتجاجاتنا المؤرَّخة في ٢٧ تموز سنة ١٩٢٢ على إبرام نصوص الانتدابين على سورية.

وبقطع النظر عن كون ذلك القرار مخالفًا لتعهّدات إنكلترا للعرب سنة ١٩١٥ ولتصريحات الحلفاء المتعلّقة بمقاصدها من الحرب وللبلاغ الإنكليزي الفرنسوي المؤرَّخ في ٨ نوفمبر سنة ١٩١٨، فهو مناقض كلّ المناقضة للمادّة الثانية والعشرين من عهد جمعيّة الأمم. فنستأذن بلفت نظركم إلى النقط الآتية:

١ـ إنَّ المادّة الثانية والعشرين تؤكّد صراحة أنَّ الغرض الجوهري من نظام الانتداب هو خير الأهالي، إلاّ أنَّ المجلس قد جعل تنفيذ هذا النظام متوقّفًا على اتّفاق يعقد بين فرنسا وإيطاليا بدون أن يحسب حسابًا للمصالح السورية.

٢ـ إنَّ المادّة الأولى من صكّ الانتداب السوري التي تؤجّل وضع النظام الأساسي لسورية إلى ثلاث سنوات، تناقض الفقرة الرابعة من المادّة الثانية والعشرين من العهد، لأنَّ الاعتراف باستقلال سورية ولو مؤقّتًا (كما تنصّ عليه تلك الفقرة) هو أمر مقرّر نهائيًّا لا يمكن إعادته إلى البحث.

ثمَّ إنَّ الفقرة الثالثة من المادّة المذكورة التي تنصّ على «تحبيذ الاستقلالات المحلّية»، وفقًا للظروف، تمسّ هذا الاستقلال أشدّ المساس.

٣ـ إنَّ قرار المجلس مناقض أيضًا للفقرة الثانية من المادّة الأولى من عهد جمعيّة الأمم التي تقول: «كلّ حكومة أو مستعمرة مستقلّة أو مستعمرة حرّة في حكمها الذاتي... أن تصير عضوًا في جمعيّة الأمم»، مع أنَّ لبنان الذي كان يتمتّع باستقلاله الداخلي التامّ المضمون من سبع دول، وفقًا لبرتوكول سنة ١٨٦١، لم يقتصر أمره على أنه ليس عضوًا في جمعيّة الأمم، بل قد سلبت حرّيته وأنظمته التقليدية وأُخضع مع سورية للوصاية الفرنسوية.

٤ـ إنَّ الفقرة الثالثة من المادّة الثانية من صكّ الانتداب تقول: «لا شيء يمنع سكّان سورية ولبنان من الاشتراك في نفقة إعاشة قوّات الدولة المنتدبة». فسورية التي ليست مهدّدة ولا معادية لجيرانها ولا ترجو إلاّ أن تعيش بسلام وتتمتّع بحرّيتها، لا حاجة بها إلى الاشتراك في نفقات جيش أجنبي يحتلّها ويبيد استقلالها.

٥ـ إنَّ المادّة الثالثة من صكّ الانتداب تحرم سورية من حقّها في التمثيل الخارجي، فليس لبلاد ما أن تدّعي الاستقلال بدون أن تتمتّع بهذا الحقّ المعترف لها به في الفقرة الرابعة من المادّة الثانية والعشرين.

فبناءً على ما ذُكِرَ ولمّا كانت نصوص الانتدابين تضع سورية تحت إدارة مباشرة وتعرقل حرّية تقدُّم البلاد، فنحن نتقدّم منكم راجين أن تضعوا موضع اعتبار دقيق مطالبينا المشروعة المنطبقة على مبادئ جمعيّة الأمم الأساسية.

على هذا يُبنى الوفاق والسلام

وتفضّلوا يا صاحب السعادة بقبول وافر احترامنا،

بأسم المؤتمر السوري الفلسطيني

ميشيل لطف الله (رئيس)	**الأمير شكيب أرسلان** (سكرتير عام)
إحسان الجابري (عضو)	**سليمان كنعان** (عضو)

وقد أُرسلت هذه المذكّرة إلى رئيس مجلس جمعيّة الأمم وإلى أعضائه كافّة وإلى السكرتير العام لجمعيّة الأمم.

ـ حديث الأمير ميشيل لطف الله

وكانت الصحف المحلّية والشركة التلغرافية السويسرية قد أذاعت أخبار الوفد حين وصوله إلى جنيف، ثمَّ إنَّ جريدة «تريبون دو جنيف» أوفدت أحد محرّريها الشيخ علي الغاياتي، فقابل الأمير ميشيل لطف الله رئيس الوفد. ونشرت الجريدة عن هذه المقابلة في عددها الصادر يوم ٦ أيلول ما يأتي:

«من المعلوم أنَّ وفدًا سوريًا مؤلّفًا من الأمير شكيب أرسلان وإحسان بك الجابري وسليمان بك كنعان، قد وصل إلى هذه المدينة منذ بضعة أيام. ويرأس هذا الوفد الأمير ميشيل لطف الله، رئيس المؤتمر السوري الفلسطيني الذي عُقِدَ في جنيف في السنة الماضية، ومهمّة الوفد الدفاع عن حقوق سورية تجاه جمعيّة الأمم.

إنَّ للأمير ميشيل لطف الله الذي يكرِّس وقته وثروته وجميع قواه لهذه المهمّة مكانة سامية في الشرق، وله من كرمه وعلوّ جانبه ووفرة ذكائه وتواضعه ما يجعله الرجل الذي تتطلّبه قيادة حركة الاستقلال السورية. وهو كبير عائلة لطف الله الممدوحة أعمالها الخيرية والوطنية في الشرق العربي.

وقد نزل ضيفنا وأعضاء الوفد في أوتيل «لارزيدانس» حيث ذهبنا لمحادثته فاستقبلنا بلطفٍ وافر، وجرى الحديث كما يأتي:

ـ ماذا ترى أن تفعل في جنيف، بعدما أبرم مجلس جمعيّة الأمم في لندن الانتداب على سورية وفلسطين؟

ـ بما أننا لا نستطيع بعد أن نعتقد بإفلاس المبادئ التي قضت بإيجاد جمعيّة الأمم، فقد أتينا إلى جنيف آملين ألاّ تسمح هذه الجمعيّة بتنفيذ الانتدابين، كما أبرمهما المجلس، خلافًا لتلك المبادئ. فنصوص الانتدابين مناقضة للمادّة الثانية والعشرين من عهد جمعيّة الأمم، وسنقدّم بيانًا مفصّلاً في هذا الشأن إلى الجمعيّة العمومية.

ـ هل تظنّون أنَّ جمعيّة الأمم تستطيع أن تضع مطاليبكم موضع الاعتبار وتنصف شعبكم؟

ـ إنَّ جمعيّة الأمم تضمّ مندوبين مشهورين من بلاد مختلفة، لا مصلحة لها في الأمر ولا يهمّها سوى السلم والعدل اللذين يحتاج إليهما العالم بأجمعه كلّ الاحتياج. ونحن واثقون أيضًا بإنصاف هذه الجمعيّة وحسن نيّاتها. فالشعب السوري وجميع الشعوب المتألّمة تنتظر النجاة عن يدها. أمّا إذا كانت الجمعيّة العمومية تقتصر على

إبرام قرار المجلس وتبرير تلك المظلمة، فتلك الثقة تتلاشى ولا تستطيع الشعوب أن تؤمن في ما بعد بجمعيّة الأمم، وتنتصر القوّة على الحقّ هذه المرّة كما كانت تنتصر في ما سبق.

ـ هل سمع المجلس وفدكم في لندن؟

ـ كلاّ، فهو لم يسمع الوفد السوري ولا الوفد الفلسطيني. وقد صدر علينا الحكم بدون سماع دفاعنا. ونحن قادمون لنطلع جمعيّة الأمم على هذا الظلم ولنذيعه في جنيف، مهد الديمقراطية والحرّية.

ـ نداء الوفد للجمعيّة العمومية

واجتمعت الجمعيّة العمومية لعصبة الأمم يوم الاثنين في ٤ أيلول، وفقًا لنظامها القاضي بأن تجتمع أول يوم اثنين من هذا الشهر. وفي اليوم الثاني قدّم إليها الوفد النداء الآتي:

إلى سعادة رئيس الجمعيّة العمومية الثالثة لعصبة الأمم وحضرات مندوبي الدول فيها،

تشرّفنا، نحن الموقّعين أدناه ممثّلي الأحزاب والفرق السياسية في سورية ولبنان ومعتمدي أهالي فلسطين المسلمين والمسيحيين والناطقين بلسان أهالي هذه البلاد، بتقديم نداء في ٢١ سبتمبر سنة ١٩٢١ لجأنا به إلى سلطة الجمعيّة العمومية الثانية، لنبسط لها حالة أمّتنا التاعسة، ونطلب منها العون والمساعدة باَسم الحقّ.

ها قد انقضت سنة على ذلك، ونحن الآن مضطرّون لتقديم نداء جديد من أجل سورية. فالحالة التي لم تكن لتتحسّن، قد ازدادت سوءًا وأصبحت آمالنا المؤسّسة على وعد الدول العظمى وتصريحات الحلفاء المتعلّقة بحقوق الشعوب، بل على نصّ عهد جمعيّة الأمم نفسه، بعيدة المنال تسير كلّ يوم خطوة نحو الخيبة والفشل.

فنحن نتقدّم منكم والثقة في نفوسنا، مقتنعين أنكم لا تريدون ـ وأنتم مندوبو خمس وخمسين شعبًا حرًّا وأنصار المثل الأعلى لجمعيّة الأمم والمدافعون عن المبادئ الصريحة المدوّنة في عهد الجمعيّة والضامنون لها ورجال النزاهة والاستقامة ـ أن تظلّ المطاليب العادلة باستقلال الشعب الذي نمثّله رسالة مهملة. إنّكم لا تريدون أن يصبح نظام الانتداب، الذي جعل في العهد مهمّة مقدّسة من مهام التمدّن الحديث، ذريعة في أيدي الأقوياء للاستعمار الهمجي والفتح بقوّة السلاح.

ـ١ـ

إنَّ سورية وفلسطين ولبنان تذكّركم مرّة أخرى بحقّها في المطالبة بحرّيتها الذاتية وباستقلالها. وهي تستطيع أن تستشهد، في هذا الشأن، القواعد العامّة لحقوق الشعوب والتعهّدات الخاصّة التي عقدت في مدّة الحرب ونصوص عهد جمعيّة الأمم نفسه.

ـ حقوق الشعوب

عندما يكون لفئة من البشر ذات عنصر واحد ولغة واحدة وحضارة واحدة وتقاليد تهذيبية واحدة، وميراث تاريخي واحد مشترك وإرادة وشعور بالرغبة في أن تكوّن هيئة سياسية واحدة، فلها الحقّ أن تؤلّف منْ نفسها أمّة.

إنَّ للشعب السوري كلّ هذه الأوصاف، فوحدة العنصر واللغة فيه مؤكّدة بوحدة السحنة في جميع الأهالي وباللغة العربية. وإنَّ للتربية العربية السائدة في البلاد ما للتربية الرومانية واليونانية من الحقّ في المطالبة بنصيبها في تقدّم الفنون والعلم والتربية الحديثة. والتعليم العربي منتشر في البلاد بعشرات من الكلّيات (ليسه) ومئات من المدارس الثانوية وألوف من المدارس الابتدائية.

وقد ذهب عدد عديد من المؤلّفين والأدباء والمحامين والأطبّاء والمهندسين السوريين إلى أوربا ونالوا شهاداتهم منها. وعرف الأهالي الذين تمتّعوا في عهد الترك بالإدارة الذاتية الإقليمية والمحلّية كيف يبرهنون على أنهم أهل ليحكموا أنفسهم.

إنَّ تراث تقاليد السوريين المشتركة والحضارة الزاهرة في عصر الفينيقيين والعرب الذين تجمع بينهم وحدة العنصر [1] ما زال حيًّا في البلاد، ولم يتوقّف الشعور بالجنسية السورية عن النموّ. وقد نالت الأعواد من عدد عديد من الكبراء في عهد الترك جزاء جريمة التفكّر باستقلال مواطنيهم.

وفي زمن الحرب، أعلن جلالة الملك حسين الأول استقلال العرب وقام الجيش العربي منذ سنة ١٩١٦ مقاتلاً مع الإنكليز للحصول على الاستقلال الذي اعتقد أنه يناله مكافأة على جهوده. وقد اشترك نحو من عشرين ألف سوري في القتال في الجبهة الفرنسوية بين صفوف الحلفاء وشركائهم؛ فالقواعد العامّة المتعلّقة بوجائب الشعوب، كما أعلنها الحلفاء في زمن الحرب، تخوّل السوريين منذ ذلك العهد حقّ المطالبة باستقلالهم ما داموا أمّة قائمة بنفسها.

- التعهّدات الخصوصيّة تجاه سورية

لا بدّ لنا هنا أن نعود إلى القول إنَّ جلالة الملك حسين أعلن استقلال العرب سنة ١٩١٦ بالاتفاق مع الحكومة الإنكليزية. ففي سنة ١٩١٥، أكّد السير هنري مكماهون، معتمد بريطانيا العظمى في مصر، صراحة باسم حكومته - إحدى الحلفاء - حرّية الشعب السوري إذا حصل النصر.

وتأيّدت هذه الوعود سنة ١٩١٧ ببيان الرئيس ولسون الذي صرّح في إحدى المواد الأربعة عشرة أنَّ العناصر الخاضعة للحكم التركي يجب أن تنال سلامة الوجود المطلقة والإمكان المطلق لتتقدّم تقدّمًا حرًّا لا يعيقه عائق.

وفي سنة ١٩١٩، تكلّم عهد جمعيّة الأمم عن الحكومات أمثال سورية وفلسطين ولبنان، كجماعات بلغت درجة من التقدّم يصحّ عندها الاعتراف بوجودها أمّة

---

(١) أصل الفنيقيين من ساحل لج الفارسي في جنوب جزيرة العرب كما كان يقوله الفنيقيون أنفسهم فيما سمعه منهم هيردوتس أبو التاريخ عند زيارته سورية. ويؤيّد ذلك لغتهم التي هي والعربية من أصل واحد. والأدلّة كثيرة على هذه الحقيقة وليس هنا موضع بسطها.

مستقلّة. ولم يتحفّظ العهد إلاّ بالانتداب الذي جعل نصوصه قاصرة على المساعدة والمشورة وجعل اختيار الدولة المنتدبة من شأن المنتدَب عليهم أنفسهم.

فالسوريّون الأقوياء بهذه المخوّلات للحصول على الحرّية، والواثقون بالأمم التي نقشت على أعلامها كلمات الحقّ والعدل، قد ظنّوا لأول وهلة أنهم بلغوا الغاية من جهودهم الطويلة الأمد وجنوا ثمار البذور التي زرعوها في حقول فلسطين وسقوها بدمائهم.

ـ٢ـ

ولكن لم يكن شيء من ذلك، بل أصبحت سورية السائرة من خيبة إلى خيبة تشاهد اليوم أزمة أشدّ هولاً ممّا قاسته حتّى في عهد الترك.

وعلى الرغم من التعهّدات التي قطعها السير هنري مكماهون للعرب، جرى اتّفاق سرّي في أوائل سنة ١٩١٦ تأيّد في ٩ مايو برسائل تبودلت بين مسيو پول كامبون والسير إدورد غراي. واتّفقت بموجبه الحكومتان الإنكليزية والفرنسوية (اتّفاق سايس ـ بيكو) على تقسيم سورية إلى منطقتين إحداهما الشمالية تحت النفوذ الفرنسوي والأخرى الجنوبية تحت النفوذ الإنكليزي.

وفي ٢ نوفمبر ١٩١٧، صدر تصريح من الحكومة البريطانية (تصريح بلفور) أعطى بموجبه حقّ التوطّن في فلسطين ليهود غرباء، خلافًا لمقتضيات السيادة العربية.

ولمّا انتهت المخاصمات، أحدثت الدول الظافرة من النظام ـ الذي تنصّ عليه المادّة الثانية والعشرون من العهد ـ أسلوب الانتداب المختلط بدلاً من أن تفي بوعودها السابقة وفاءً تامًّا وتعلن بطبيعة الحال استقلال سورية. إنّنا لم ننقطع عن الاحتجاج على ذلك النظام لأننا نعتبر أنَّ سورية كانت تستطيع ـ منذ عقدت معاهدة الصلح ـ أن تنال استقلالها التامّ أسوة ببقيّة الشعوب التي انفصلت عن النمسا وروسيا وتركيا، ولن ننقطع عن المطالبة بإنهاء نظام الانتداب في سورية ولبنان وفلسطين مهما كان

أسلوب تطبيقه. ونعيد هنا احتجاجنا مرّة أخرى ونقبّح بازدراء روح المكر والفتح التي تستثمر بها الدول المنتدبة الانتداب.

وإنّنا نستأنف ذلك أمام سلطتكم لتصلحوا المساوئ التي تصيبنا باسم مؤسّسة أنتم لها الضامنون.

-٣-

عندما تدوّن نظام الانتداب في المادّة الثانية والعشرين من عهد جمعيّة الأمم، قدّر الرأي العام في العالم أجمع أهمّية هذا النظام المبتدع الجديد، واستخرج الناس منه أنَّ الحلفاء المنتصرين في الحرب قد عدلوا عدولاً كريمًا عن الاستيلاء على مستعمرات المغلوبين وبلادهم، وأنهم بواسطة الانتداب يكرّسون قواهم لترقية الأقطار المحرّرة لا لمطامع ذاتية بل لخير تلك الأقطار. وقد وصف العهد هذا العمل أنه مهمّة الحضارة المقدّسة، وهو مبدأ قال عنه مستر بانبردج كولبى وزير خارجية الولايات المتحدّة إنّه نظام مبتدع في العلاقات الدولية. وقام في ذهن الحكومات الموضوعة تحت الانتداب أنها تستطيع بكلّ حرّية أن تراجع جمعيّة الأمم، وهذه الجمعيّة تتدخّل ضدّ كلّ دولة منتدبة تسيء استعمال وظائفها. وكان كثيرون من السوريين يرون في المادّة الثانية والعشرين سلسلة من الضمانات المخصّصة لوصايات الدرجة الأولى (م ٢٢ ف ٤) رأوها ذات قيمة خاصّة، وهذا بعضها:

أ ـ اعتراف العهد أنَّ البلاد قد بلغت درجة من الرقيّ يصحّ عندها الاعتراف بوجودها أمّة مستقلّة.

ب ـ إنَّ مهمّة الدولة المنتدبة قاصرة على المشورة والمساعدة.

ج ـ إنَّ رغائب الجماعات يجب أن توضع موضع الاعتبار في اختيار الدولة المنتدبة.

عندما عقدت عصبة الأمم جمعيّتها العمومية الأولى، أظهرتم أنكم تريدون أن تهتمّوا اهتمامًا كبيرًا بمهمّتكم. وكثيرون منكم أكّدوا ما يعلّقون من الشأن على

طريقة تنفيذ الانتداب تأكيدًا يستثير عواطفكم. فنحن نستأذن بتذكيركم في هذا الشأن بالخطابين البليغين اللذين ألقاهما الدكتور نانسن مندوب نروج واللورد روبرت سسل مقرّر اللجنة السادسة، في الاجتماع العام الذي عُقد في ١٨ ديسمبر سنة ١٩٢٠. فقد تبسّط الخطيبان في شرح أهمّية هذا النظام الذي هو فاتحة عصر جديد في تاريخ العالم ومحكّ إخلاص جمعيّة الأمم.

وقد عقبت ذينك الخطابين مناقشة تكلّم في خلالها مستر بلفور ومسيو بورجوي، وكلاهما عضوان في المجلس، وأكّدا حسن نيّات الدول المنتدبة، وأسفرت عن إبدائكم سلسلة من الرغائب ظهر فيها أنكم تريدون احترام روح المادّة الثانية والعشرين وحرفها. فنحن لا نذكّركم إلاّ بما يتعلّق بالانتداب السوري:

الرغبة الرابعة ـ يجب أن لا يُسمح للدولة المنتدبة أن تستفيد من مركزها لتزيد قوّتها العسكرية.

الرغبة الخامسة ـ يجب أن لا تستخدم الدولة المنتدبة القوّة التي يمنحها إيّاها الانتداب لتتحفّظ لنفسها أو لأصدقائها استثمارًا يعبث بالموارد الطبيعية في الأقطار المعهود بها إليها.

الرغبة السادسة ـ يجب أن يُقترح نظام أساسي بأسرع ما يمكن للأقطار المنتدبة لها، ويُعرَض على جمعيّة الأمم لفحصه قبل تنفيذه.

فهل احتُرمت هذه المبادئ؟ هل أُجيبت رغباتكم؟

نحن مُكرَهون أن نجاوب سلبًا، وأن نلفت أنظاركم إلى الأسلوب الذي تسرّبت به خصائصكم واحدة واحدة، في حين أنَّ سلطة الدولة المنتدبة المطلقة تتملّك في أقطار الانتداب، وأخصّها بالذكر سورية. فجمعيّة الأمم تدع نظام الانتداب بهذا التسرّب التدريجي ينحلّ ويتبدّد كأنه لا يهمّها أن يتحوّل حقّها في الإشراف والتدخّل إلى مراقبة بعيدة عاجزة مبهمة.

لقد أضرّ مبدأ استقلال سورية منذ شهر سبتمبر سنة ١٩١٩، أي بعد التوقيع على العهد بثلاثة أشهر، وذلك بالتسوية التي تمّت بين مستر لويد جورج ومسيو كليمانسو مؤيّدة اتّفاق "سايكس وپيكو"، وقسّمت سورية نهائيًا إلى مناطق غربية كلّ منها عن الأخرى. وهكذا جرى اقتسام الانتداب بين دولتين بدون تدخّل جمعيّة الأمم، وبدون أن يوضع رأي الأهالي موضع الاعتبار في اختيار الدولة المنتدبة وفقًا للعهد. فتحطّمت وحدة الأمّة السورية نهائيًا، وذلك بعد التوقيع على الصلح وعدم بقاء مسوّغ لتعليل التقسيم بضرورة عسكرية.

وفي سبتمبر [أيلول] سنة ١٩٢٠، تبسّط مجلس جمعيّة الأمم الذي كان منعقدًا في سان سبستيان في بحث مسألة الانتدابات. وقدّم مسيو هيمانس، مندوب بلجيكا، تقريرًا عن نوع وجائب جمعيّة الأمم في نصّ المادّة الثانية والعشرين من العهد. وهذا التقرير الذي وافق عليه المجلس حوّل المهمّة السامية التي توقّعها واضعو العهد إلى أمور لا تكاد تكون شيئًا مذكورًا. فأهملت الأحكام المتعلّقة برغائب الجماعات في اختيار الدولة المنتدبة، ووافق المجلس على أنه من شأن دول الحلفاء وشركائها وحدها أن تعيّن الدول المنتدبة. وترك تعيين الحدود لدول الحلفاء وشركائها؛ فبوسعها أن تجزّئ بلادًا متجانسة ذات شعب واحد بدون أيّ إشراف من جمعيّة الأمم، وبدون أن يكون لأصحاب المصالح حقّ الشكوى. ونحن نرى أنَّ الوقائع قد ذهبت إلى ما هو أبعد من ذلك، فإنَّ فرنسا إحدى الدول المنتدبة، قد حدّدت القطر السوري هي وحكومة كمال باشا في ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٢١ بدون اتّفاق مع جمعيّة الأمم.

لقد حرمت الجمعيّة العمومية الخصائص التي لها بطبيعة الحال لأنها العضو الجوهري في جسم جمعيّة الأمم، وخصّ المجلس نفسه بكلّ تلك الأمور الهامّة.

وشرّ من كلّ ذلك أن تعدل جمعيّة الأمم عن أن تضع بنفسها صكوك الوصاية، وتترك مهمّة وضعها للدول، فاقدة فرصة فريدة لتثبيت سلطتها.

فعوضًا عن أن يقدم مجلس جمعيّة الأمم على أن يأخذ بيده شؤون الوصايات ويضع تحت حمايته استقلال الشعوب ذوات الدرجة الأولى منها، رأيناه يقتصر على انتظار قرارات الدول.

ولم يستفحص رأي الجماعات ذوات الشأن في اختيار الدولة المنتدبة، ولم يستعمل سلطته لمنع تقسيم الشعوب الحرّة.

ولم يرسم حدود الوصايات بيد قويّة.

وسعى ليأخذ من الجمعيّة العمومية خصائصها في هذا الشأن.

إنَّ المجلس الذي يمثّل أدبيًّا خمسًا وخمسين أمّة في العالم قد وقف موقف المتردّد تجاه الوظيفة التي عيّنها له العهد، وترك مهمّته تتحوّل إلى مهمّة مراقب واقف من بعيد.

في أكتوبر سنة ١٩٢١، اجتمعت لجنة الوصايات الدائمة ولكنَّ ممثّليها المشاهير المخلصين لم يستطيعوا إصلاح الأغلاط التي ارتُكبت، لأنَّ مهمّة اللجنة كانت قد تحدّدت وستظلّ قاصرة على فحص التقارير السنوية التي تقدّمها الدول المنتدبة. وقد قلّ اهتمام هذه الدول بالوجائب المعقولة التي تقتضيها جمعيّة الأمم، حتّى أنَّ الدول لم توافق نهائيًّا على انتداب فرنسا لسورية، أي الآن، وما زال ينتظر إبرام المشروع المعدّ الآن لاتفاق فرنسوي إيطالي على مسائل مختلفة معلّقة بين هاتين الحكومتين، كأنَّ مصير سورية سلعة للتبادل في المزاحمات الدولية!

إنَّ بلادنا بدون أيّ نظام أساسي منذ سنة ١٩١٩، وسنذكر لكم في ما يلي ما سيكون النظام الذي سيطبّق إذا لم تقف سلطتكم في وجهه.

ـ ٤ ـ

في حين أنَّ جمعيّة الأمم، وعلى الأخصّ مجلسها، لا تهتمّ بالوظيفة العامّة التي عَهَدَ بها إليها العهد في شؤون الانتداب، وتستعمل الدول المنتدبة هذا النظام وتعبث به مطلقة اليد في إجراء سلطتها. فسورية تقاسي تحت الحكم الموضوع كرهًا عليها

مضض سنين من العبودية والشقاء، فهو جزاء سنمار على الضحايا التي بذلتها في سبيل الحلفاء. وقد ذكرنا في ما سبق كيف مزّقت الاتفاقات الإنكليزية الفرنسوية أقطارها، وأحطناكم علمًا في السنة الماضية كيف أنَّ الملك فيصل الذي رفعه المؤتمر السوري في دمشق للسلطة في ٨ مارس سنة ١٩٢٠، قد رأى الجنرال غورو يحتلّ عاصمته في شهر تموز التالي ويبدّد شمل الحكومة الوطنية.

وقد ذكرنا لكم أمر الحكم العسكري المستعبد القاسي الذي تعيش تحته البلاد الآن، واعتسافات هذا الحكم الذي يؤكّد على رؤوس الأشهاد أنه يقوم على الدماء والعبث في استثمار الموارد الطيّبة في بلادنا ماليًّا وتجاريًّا.

وأظهرنا لكم المندوب السامي مزوّدًا بأوسع سلطة مطلقة لحاكم بأمره، وها نحن نشكو من ذلك مرّة أخرى ونستشهد من قبيل المثال بالحكم عشرين سنة بالسجن على الدكتور شهبندر وبعض مواطنيه في دمشق لأنهم أعربوا عن عواطفهم لمستر كراين وهتفوا: « فلتحيَ الحرّية ».

وحكم بالنفي في بيروت على سليم أفندي علي سلام، وصلاح الدين أفندي بيهم، وسواهما من كبراء تلك المدينة جزاء ميولهم الحرّة.

وجرت أحكام كهذه في حلب بدون محاكمة الأشخاص ولا استجوابهم، وبين الذين حكم عليهم سعد الله بك الجابري وكثيرون من أهالي تلك المدينة.

نريد أن نذكر اليوم كيف أنَّ الوصاية التي وضعتها الدول وعرضتها على جمعيّة الأمم لفحصها لا تكاد تبالي بحقوقنا المقدّسة، بل تترك الدولة المنتدبة مطلقة اليد في التصرّف كما تشاء وكما يتصرّف الفاتح (راجع صكّ الوصاية على سورية الذي نشرته جمعيّة الأمم).

١- إنَّ مشروع الانتداب لا يتضمّن أدنى ذكر لرغائب الجماعات، في حين أن العهد ينصّ على ذلك.

٢ـ عُرض مشروع الانتداب على المجلس ولم يُذكر فيه لزوم موافقة الجمعيّة العمومية.

٣ـ لا يقضي المشروع بوضع قانون أساسي قبل مهلة ثلاث سنوات، فهو يترك سورية إذًا بين أيدي الدولة المنتدبة بدون دستور حتّى سنة ١٩٢٥، في حين أنَّ الصلح قد تمّ التوقيع عليه سنة ١٩١٩.

٤ـ يقتصر القانون الأساسي بعد ثلاث سنوات على إصدار الأنظمة بالوسائل اللازمة لتسهيل التقدّم التدريجي لسورية ولبنان كدولتين مستقلّتين. وهو قول مبهم كلّ الإبهام لشعب معتبر حتّى في العهد نفسه أنه أهل للاستقلال، وقد أثبت روحه الوطنية بكلّ الوسائل.

٥ـ ينصّ العهد على "تشجيع الإدارات الذاتية المحلّية بقدر ما تسمح الظروف" وهو تعبير مبهم مطّاط.

٦ـ تنال الدولة المنتدبة سلطة تجنيد الميليسيا[1] في البلاد واستعمالها تحت سلطتها.

فهل هذا العمل سوى وضع يد من سلطة غريبة حتّى على أرواح أبناء البلاد؟ وتظلّ الدولة المنتدبة في الوقت نفسه صاحبة القوّة بجنودها في البلاد المنتدب لها.

٧ـ تفقد سورية ولبنان كلّ سلطة في التمثيل الخارجي. ففرنسا هي سيِّدة السياسة الخارجية، تطبّق كلّ سلطة قنصلية على السوريين العديدين المنتشرين في جميع أنحاء العالم في الشرق وأوربا وأمريكا.

٨ـ وتصبح القوانين الفرنسوية نافذة في سورية، حتّى في المسائل المتعلّقة بتسليم المجرمين. وبذلك يتلاشى حقّ الوطنيين في التمسّك بحقّهم المحلّي.

لا يحدّد الانتداب سلطة الدولة المنتدبة إلاّ في مسائل الحرّية الدينية والاجتماعية والتعليمية. وهو أمر طبيعي في حكومة عصرية، فليس فيه سوى أبسط ضمانة لتعدٍّ غير مشروع. وبعكس ذلك لا يعطي الانتداب الشعب السوري أيّ استقلال سياسي.

---

(١) الميليشيا.

وهكذا حرم الشعب العربي سنة ١٩٢٢ على أثر حرب الحقّ من خصائصه الجوهرية التي كان يتمتّع بها في عهد الترك؛ إذ كان يرسل إلى مجلس النوّاب الوطني ثلث عدد أعضائه، ويتمتّع بحرّيات واسعة في ولاياته وألويته وأقضيته.

فأين هو أيها السادة هذا الانتداب الذي يقتصر على المساعدة والمشورة كما في العهد؟

أين استقلال سورية؟

أين احترام رغائب الأهالي؟

ربّما يجاوب أنصار الانتداب أنَّ فرنسا قد وضعت حتّى الآن لبعض الأقطار السورية أنظمة أساسية محلّية وأنَّ هذه الأنظمة تضمن بعض الحقوق للأهالي.

فإذا كان لديكم متّسع من الوقت، نحيلكم على قرار المفوّضية العليا للجمهورية الفرنسوية، رقم ٣٣٧ الصادر في أول سبتمبر ١٩٢٢، وهو ينصّ على التنظيم الإداري لبلاد العلويين. فتقرأون فيه كيف يستطاع وضع صورة ممسوخة للتمثيل الوطني بمجرّد إصدار أوامر. فالسلطة التنفيذية في بلاد العلويين في يد الحاكم الإداري، وهذا الرئيس غير مسؤول إلاّ للمندوب السامي الذي يعيّنه. وتحت أوامره موظّفون فرنسويون، ويدير أربعة من المستشارين الفرنسويين المالية والأشغال العمومية والصحّة العامّة والحقانية. ويحدّد المندوب السامي جميع أعمال السلطة التنفيذية بأوامر منه.

وليس للعلويين سوى سلطة واحدة هي اللجنة الإدارية، ولكنَّ المندوب السامي هو الذي يعيّن أعضاءها ويعزلهم. ويرأس هذه اللجنة الحاكم الإداري، وسلطة اللجنة استشارية بحتة.

فماذا يبقي بعد هذا من حقوق الأهالي السياسية؟

سلطة تنفيذية أجنبية! سلطة استشارية يعيّنها الأجنبي! لا حكومة وطنية! لا مجلس وطني ينتخبه الشعب!

وإذا قرأتم نظام لبنان ترون فيه الحكم نفسه، فهنالك حاكم خوّلت له السلطة التنفيذية يعيّنه المندوب السامي.

نعم، إنَّ هنالك مجلسًا ينتخبه الشعب، ولكنّه لا يستطيع أن يتناقش في اجتماعاته الاعتيادية إلاّ في الميزانية، وذلك إذا شاء الحاكم أن يعرضها عليه.

أمّا في غير الاعتيادي من اجتماعاته، فليس له أن يبحث إلاّ في النقط المعيّنة التي يضعها المندوب السامي في برنامج أبحاثه.

وإذا كان هذا المجلس المسكين لا يوافق على فصل من الميزانية يراه المندوب السامي ضروريًا، فبإستطاعة المندوب السامي نفسه أن يبقي فيها الفصل المرفوض.

أمّا في بقيّة سورية، فإنَّ المجلس الحلفي الذي أوجدته فرنسا بعد تجزئة البلاد إلى دول، فيعيّنه المندوب السامي ولا يستمدّ سلطته إلاّ منه وليس له سوى صلاحيّات محدودة.

-٥-

نظنّ أيها السادة أننا قلنا ما يكفي

إنَّ جميع الأمور التي نذكّركم بها وجميع ما نعرضه على أنظاركم يبيّن لكم أنَّ بلادنا قد وقعت تحت مظاهر الانتداب مكتوفة الأيدي مغلولة الأرجل لاستعمار الدول العظمى.

إنَّ نظام الانتداب المنوط بمراقبتكم قد استُثمِر لأغراض المطامع والفتوح.

نحن نعرف اعتقاداتكم ونثق أنكم لا تريدون أن تُستَخدم جمعيّة الأمم بعد الآن لأغراض غريبة عن مقصدها ومثلها الأعلى.

فنحن نرفع أمرنا إليكم، واضعين ثقتنا بكم، ونطلب منكم أن تأخذوا الأمر بأيديكم وتفحصوه وتمدّونا بالعون والمساعدة.

ونطلب منكم:

١ـ الاعتراف بالاستقلال والسيادة لسورية وللبنان ولفلسطين.

٢ـ إعلان حقّ هذه البلاد في أن تتّحد معًا بحكومة منطبقة على الحقوق العمومية الحديثة.

٣ـ إخلاء سورية ولبنان وفلسطين من الجنود الأجنبية التي تحتلّها.

٤ـ إلغاء ما عُقد في شأننا في المعاهدات المناقضة لحقوقنا بين إنكلترا وفرنسا.

٥ـ عدم إبرام نصوص الانتداب السوري كما صادق عليه مجلس جمعيّة الأمم في ٢٣ يوليو سنة ١٩٢٢.

٦ـ السماح لنا بتقديم طلب للدخول في جمعيّة الأمم.

ونحن مستعدّون للمثول في جمعيّتكم العمومية لتقديم جميع ما ترغبون فيه من الإيضاحات والوثائق.

وتفضّلوا أيها السادة الرئيس والأعضاء بقبول احترامنا الفائق الأكيد.

الأمير ميشيل لطف الله — **الأمير شكيب أرسلان**

سليمان كنعان — **إحسان الجابري**

وبعد تقديم هذا البيان، سافر الأمير ميشيل لطف الله راجعًا إلى مصر. وكان منذ وصوله إلى جنيف يقابل رجال جمعيّة الأمم ويباحثهم في القضيّة ويبسط ما يرى بسطه واجبًا. وممّن قابلهم المركيز أمبريالي مندوب إيطاليا وسفيرها في لندن، فعرف منه أنَّ صكوك الانتداب التي كانت أمام المجلس في لندن لن تُعرض على الجمعيّة العمومية في هذا العام.

ـ الوفد وأعضاء جمعيّة الأمم

أمّا بقيّة رجال الوفد، فظلّوا مواظبين على العمل، ومن أهمّ ما كانوا يسعون إليه

مقابلة مندوبي الدول في جمعيّة الأمم وبسط القضيّة لهم وإطلاعهم على كلّ الحقائق المتعلّقة بها. فقابل الوفد البعثة الفارسية، وهي مؤلّفة من الأميرين أرفع الدولة وذكاء الدولة، وخلا بهما طويلاً فأظهرا عطفًا شديدًا على القضيّة، ووعدا أن لا يتأخّرا عن السعي لفائدة السوريين عند وجود فرصة مناسبة.

وزار يوم ٩ سبتمبر ١٩٢٢ أحد أعضاء بعثة كوبا في فندق "بل ڤو"، فبسط له القضيّة بتمامها وقدّم الوثائق التي تؤيّد كلامه. فكان جواب العضو أنه سيطلع رئيس البعثة على كلّ ما جرى.

واجتمع يوم ١٨ منه في فندق "ده برغ" برئيس البعثة الدنمركية واثنين جاءا معه، فشرح لهم القضيّة بتمامها، فأبدى الدنمركيون دلائل العطف والاهتمام.

وجاء إلى الوفد من سكرتير الدكتور نانسن رئيس بعثة نروج كتاب مؤرَّخ في ٥ أيلول يقول فيه إنَّ الدكتور يقابل الوفد السوري الفلسطيني في ٩ منه في إحدى قاعات جمعيّة الأمم. فجرت المقابلة في الوقت المعيّن وبسط الوفد القضيّة للدكتور واستنهض همّته، فوعد الدكتور الوفد بإرسال سكرتيره لمحادثة الوفد طويلاً والحصول على خلاصة له ممّا يقف عليه وأخذ ما يجب أخذه من الوثائق.

وبعد بضعة أيام، زار السكرتير الوفد وتناول معه طعام الغداء وبحث معه في القضيّة وفي الاعتراض الذي قدّمه الوفد على صكّ الانتداب الذي أبرمه مجلس جمعيّة الأمم في لندن في تموز سنة ١٩٢٢، وكذلك في مسئلة[1] حقّ الشكوى من بلاد الانتداب إلى جمعيّة الأمم. فبسط الوفد حججه في ذلك كلّها ثمَّ انصرف السكرتير والوفد يأمل أن يحصل من اهتمامه على نتيجة حسنة.

وقابل الوفد في فندق "ده برغ" في يوم ١٣ منه المسيو إدورد، رئيس بعثة شيلي ورئيس جمعيّة الأمم، فأظهر الرئيس لطفًا فائقًا في استقبال الوفد ومحادثته، ولكنّه صرّح أنه لم يقرأ الاعتراض المقدّم من الوفد على صكّ الانتداب لكثرة أشغاله.

---

(١) مسألة.

فأجاب الوفد راجيًا أن يخصّص ربع ساعة لقراءته والتدقيق فيه وبعد ذلك يلتمس منه الوفد مقابلة أخرى يطّلع على رأيه في القضيّة.

وورد إلى الوفد كتابان، أحدهما من البارون هياشي، والآخر من الفكونت إيشي يعتذران فيهما بكلّ لطف لعدم استطاعتهما مقابلة الوفد لكثرة أشغالهما، ويقولان إنّهما كلّفا المسيو ما تسودا، المستشار الحقوقي للبعثة اليابانية، أن يقوم مقامهما في ذلك. فجرت المقابلة في نزل "بوريفاج" يوم ١٦ منه، واستمرّت نحو ساعة وربع دار فيها بحث دقيق حول القضيّة ومقابلة دقيقة بين صكّ الانتداب وعهد جمعيّة الأمم. فلم يخفِ المستشار الياباني صعوبة الاعتراضات على بعض عبارات مبهمة قد تستفيد منه الدول المنتدبة تأويلاً، ووعد أن يقدّم لرؤسائه تقريرًا يتضمّن خلاصة آرائه في هذه المسئلة[١]. وظهر للوفد هذه السنة أنَّ البعثة اليابانية اهتمّت نوعًا لقضيّتنا، فكان الوفد يستفزّها بأسم تعزيز الرابطة الآسيوية وكون اليابان قبلة أنظار الآسيويين.

وجاء خبر تليفوني من سكرتير المسيو بورجوي إلى الأمير شكيب يقول فيه إنَّ المسيو بورجوي متغيّب عن جنيف، فهو يأسف لعدم استطاعته مقابلته، ويقول إنّه أوعز الى الكونت كلوزيل سكرتير البعثة الفرنسوية العام بمقابلته في قنصليّة فرنسا يوم ١٣ منه بعد الظهر. فذهب الوفد في الوقت المعيّن واجتمع بالكونت اجتماعًا دام ساعة من الزمن، فافتتح الوفد الحديث ببسط القضيّة من الأساس ثمَّ أتى على مشروع الانتداب وما فيه من المناقضة لعهد جمعيّة الأمم، وأفاض في ذكر الحالة الحاضرة في سورية تحت الإدارة العسكرية. وختم الأمير شكيب الحديث قائلاً: أنت أعرف الناس بحقيقة فرنسا، وكلّنا نشكو من أعمال يتنزّه عنها الشعب الفرنسوي ومقاصده، إلاّ أنها وقائع ثابتة يؤلم ذكرها الفرنسويين أنفسهم كما يؤلمنا. فكان الكونت كلوزيل يحاول في جميع كلامه إقامة الحجّة على أنَّ صكّ الانتداب على سورية لا يتضمّن شيئًا يناقض ما عقد من المعاهدات ولا تصريحات الحلفاء ولا روح عهد جمعيّة الأمم

(١) مسألة.

ونصّه. فأجاب الأمير شكيب مفنّدًا قوله، وقابل بين صكّ الانتداب على سورية وبين العهد، وقال له: إنّنا في بحثٍ دقيق ربّما يؤدّي التوسّع فيه إلى ذكر أمور قد تتناولها العواطف على غير المقصود منها، ولكنّها أمور واقعة. فالأفضل أن يتكرّم الكونت بقراءة الاعتراضات والمنشورات التي وضعها الوفد ويبدي رأيه فيها من بعيد. ثمَّ تطرّق إلى ذكر السياسة الفرنسوية وكيف أنها استطاعت حلّ مسألة كليكيا حلاً سلميًّا أحكم عرى الصداقة بين الترك والفرنسويين، واستحثّ همّته للسعي لحمل فرنسا على سلوك مثل هذه السياسة تجاه سورية لا لمصلحة سورية فقط بل لمصلحة فرنسا نفسها، وقال: لسنا أعداء لفرنسا لأننا قبل كلّ أحد نقدّر مقامها العظيم في العالم المتمدّن قدره، وقد كنّا نشعر نحوها بخير شعور، ولكنّ ذلك لا يعني أننا نضحّي أنفسنا ومصالحنا الوطنية في سبيل هذا الشعور، وطالما كان تعريض المصالح الجوهرية الحيوية للخطر سببًا للتنافر حتّى بين أخوين. وإذا كنّا نطلب من فرنسا تغيير سياستها الحاضرة في سورية، فمن أعظم ما يدفعنا إلى ذلك ثقتنا بمزاياها الشريفة، ولم نرَ لها حتّى الآن فائدة أدبية أو مادّية من السياسة التي تسير عليها اليوم في سورية،... إلخ. فأكّد المسيو كلوزيل أنَّ فرنسا تترك سورية عندما تبلغ رشدها. فقال الأمير شكيب: إنّه مع كلّ ما لنا من الثقة بكلام فرنسا، لا نرى شيئًا في صكّ الانتداب يؤمننا على ذلك، كما أننا لم نسمع شيئًا عنه في تصريحات رجالها السياسية. ثمَّ أورد له بعض العبارات الواردة في الصكّ والتي تثبت قوله.

وقابل الوفد المسيو بلفارد رئيس بعثة هايتي في ٢٠ منه، فقال إنّه يستطيع إثارة القضيّة السورية في الجمعيّة العمومية، ولكنّه لا يرى في ذلك فائدة الآن. وأمّا مشروع تقديم الشكوى، فقال إنّه لم يبتّ فيه نهائيًّا في اللجنة، وإنّه يجب المبادرة في السنة المقبلة لبذل المساعي المؤيّدة لمصلحة الأهالي في هذا الموضوع. ووعد بمعاضدة الوفد والمظنون أن ينجز وعده في الاجتماع القادم.

وجرت المقابلة بين الوفد وبين المسيو هيمانس رئيس البعثة البلجيكية وأحد أعضاء مجلس الجمعيّة، فحاول هذا أن يثبت عدم وجود تناقض بين مشروع الانتداب

وعهد الجمعيّة، ولكنَّ الوفد أبدى وأعاد بحيث أقنعه بصحّة حججه وطلب منه أن لا تصدّق الجمعيّة العمومية قرار المجلس. فأجاب أنه سيسعى لإجابة طلب الوفد إذا وقع ذلك. ولم يكتم الوفد المسيو هيمانس - الذي يعرفه ذا علاقة خاصّة بالحكومة الفرنسوية - أنَّ السوريين لا يخضعون لقرارات المجلس ولا لقرارات الجمعيّة كيفما كانت، وأنهم واضعون نصب أعينهم المقاومة بجميع الوسائل.

وتكلَّم الوفد بهذا المعنى مع جميع مَن قابله مِن المندوبين.

وقابل الوفد بعثة ليبيريا يوم ٢٢ منه، وهي مؤلّفة من موظّفين أوربيين في هذه الحكومة الزنجية. فعلم منهما أنَّ عدد سكّان هذه الجمهورية مليون ونصف مليون، معظمهم من المسلمين، وقالا إنّهما يشاركان السوريين في آمالهم ويتمنّيان لهم النجاح في مساعيهم ولا يتأخّران عن ضمّ صوت بعثتهم إلى أصوات المندوبين الذين يُرجى وقوفهم في جانب القضيّة السورية.

واندفع أحد أعضاء بعثة أورغواي بسائق فطرة حرّة مطبوعة على الحقّ والإنصاف، وأراد أن يتكلَّم في الجمعيّة العمومية سائلاً عن قضيّة الانتداب في سورية وفلسطين، وعوّل على إثارة هذه المسألة. فشكر له الوفد حسن نيّته كلّ الشكر وأشار عليه بأن يمهّد لهذا العمل ببثّ الدعوة إليه بين المندوبين الأمريكيين ليكونوا لسورية أنصارًا، فوعد بذلك وصرّح أنه لا يتأخّر عن العمل عند سنوح الفرصة.

واجتمع الأمير شكيب صدفة بمندوب غواتيمالا، وبسط له القضيّة، فاهتمّ لها وصرّح أنه لم يكن يعرف من قبل شيئًا عنها لبعد المكان ولكون كلّ حكومة مشغولة بما يعنيها.

وقابل الأمير شكيب أيضًا اللورد روبرت سيسل صدفة في جمعيّة الأمم وطلب منه موعدًا، فأجاب أنه يشكّ بإمكان وجود فرصة، وأشار عليه بأن يقابل سكرتيره للنظر في أمر موعد آخر. وقد أبرز اللورد همّة فيها شيء من الفائدة عندما جرت المناقشة

في مشروع حقّ تقديم الشكوى؛ إذ طلب أن تقدّم الشكاوى من بلاد الانتداب نسختين: نسخة إلى الدولة المنتدبة وأخرى إلى لجنة الوصايات (الانتدابات) الدائمة رأسًا.

ـ حرصًا على الفائدة

وكان الوفد يعلم أنَّ بين أعضاء جمعيّة الأمم كثيرين من المندوبين غير واقفين على القضيّة وقوفًا تامًّا وليس لهم متّسع من الوقت في جنيف للمراجعة والدرس وقراءة المطوّلات عنها للوقوف عليها، فكان كلّما زار مندوبًا أو قابل كبيرًا يترك له بعد نهاية الحديث نسخة من النداء وخلاصة يسيرة عن القضيّة مكتوبة على صفحة واحدة بالآلة الكاتبة. ورأى أنَّ لهذه الطريقة تأثيرًا حسنًا. ودونك نصّ تلك الخلاصة:

"إنَّ سورية التي اعتُرف باستقلالها،

(أ) في المعاهدة التي عُقدت بين الملك حسين الأول بَاسم العرب وبريطانيا العظمى إحدى الحلفاء،

(ب) في تصريحات الحلفاء العلنية في زمن الحرب،

(ج) في البيان الإنكليزي الفرنسوي الرسمي الصادر في ٨ نوفمبر سنة ١٩١٨،

(د) في الفقرة الرابعة من المادّة الثانية والعشرين من عهد جمعيّة الأمم،

كانت موضوع سلسلة معاهدات واتّفاقات سرّية وتصريحات رسميّة دفعت البلاد إلى إنكلترا وفرنسا فاَقتسمتاها. وقد وافقت إنكلترا على إعطاء سورية لفرنسا منذ سنة ١٩١٢، وصرّح مسيو بوانكاره مرّتين بذلك في مجلس الأعيان الفرنسوي (في ديسمبر سنة ١٩١٢ ويونيو سنة ١٩٢٢). وعقد اتّفاق فرنسوي إنكليزي روسي سنة ١٩١٥ أيّد ذلك الاتفاق. وحلّت معاهدة "سايكس ـ بيكو" محلّ الاتفاق الفرنسوي الإنكليزي الروسي المذكور، وأصبحت أساس السياسة الفرنسوية الإنكليزية في الشرق. وجاء "تصريح بلفور" سنة ١٩١٧، فأعطى قسمًا من البلاد لشعب آخر.

فليست المسألة مسألة انتداب يجري في تقسيم سورية بأَسم جمعيّة الأمم، بل تطبيق سلسلة معاهدات سرّية، وليس لجمعيّة الأمم شأن في هذا الأمر في الحقيقة سوى جعل هذه المعاهدات شرعية بدلاً من إلغائها، كما تقضي المادّة العشرين من عهدها.

إنَّ الوفد السوري الفلسطيني وجميع الجمعيّات السورية في العالم كلّه لم تنقطع عن الاحتجاج على هذه التصرّفات التي أجرتها الحكومات وعن بسط القضيّة السورية لجمعيّة الأمم. وإنَّ إبرام مجلس جمعيّة الأمم نصوص الانتداب في اجتماعه الأخير في لندن غير قاصر على كونه مناقضًا لمطاليب الشعب السوري ولتصريحات الحلفاء وتعهّداتهم في زمن الحرب، بل هو مناقض لروح العهد نفسه ولنصّه. فقد جاء في نصّ الانتداب السوري «إنَّ الدولة المنتدبة تشجّع الاستقلالات المحلّية بكلّ وسيلة تسمح بها الظروف»، في حين أنَّ العهد يؤكّد في ما يخصّ «بعض الجماعات التي كانت من السلطنة العثمانية سابقًا» «إنَّ وجودها كأمم مستقلّة يمكن الاعتراف به مؤقّتًا». وقد اختارت الدول العظمى الدولة المنتدبة في حين أنَّ العهد ينصّ على أنَّ «رغائب» سكّان البلاد «يجب أن توضع أولاً موضع الاعتبار في اختيار الدولة المنتدبة». ولم يقتصر الأمر على امتناع المجلس عن وضع رغائب السوريين موضع الاعتبار، بل إنَّ التقرير الذي وضعه الفرع الأمريكي من لجنة الانتدابات في الشرق الأدنى بعدما وقفت على رغائب الأهالي في بلادهم لم يُنظر فيه مطلقًا.

وقد احتجّ الوفد السوري الفلسطيني على تأييد المجلس نصوص الانتدابين السوريين، وجاء إلى جنيف لتقديم مطاليب الشعب السوري للجمعيّة العمومية الثالثة لعصبة الأمم ويستنجد ما فيها من روح العدالة ضدّ قرار المجلس المجحف. ولا يستطيع الوفد أن يصدّق أنَّ مندوبي خمس وخمسين دولة يمكن أن يضحّوا لمصلحة اثنين من زملائهم قضيّة هذا مقدار وضوحها وعدالتها، خلافًا للعهد الذي وقّعوا عليه».

ـ حقّ الشكوى

يظهر من مطالعة النداء الذي قدّمه الوفد للجمعيّة العمومية طرف من مساعي

المجلس لسلب الجمعيّة العمومية خصائصها والحلول محلّها في جميع الأعمال الرئيسية، ولا ريب أنَّ هذا العمل في مصلحة الدول العظمى الممثّلة في المجلس. وكان هذا المجلس يتنازل لتلك الدول عن بعض ما يأخذه من خصائص الجمعيّة العمومية، كما جرى في مسألة وضع نصوص الانتداب. فعهد جمعيّة الأمم صريح في أنَّ الجمعيّة العمومية هي التي تضع هذه النصوص، فإذا لم تفعل وضعها المجلس. ولكنَّ هذا المجلس لم يكتفِ بحمل الجمعيّة العمومية على عدم وضعها، بل عدل هو نفسه عن ذلك وقرّر في اجتماعه الذي عقده في سان سبستيان موافقًا على تقرير مسيو هيمانس المندوب البلجيكي، أنَّ الدول ذات الشأن هي التي تضع نصوص الانتداب وتعرضها على المجلس ليوافق عليها.

وأقفل المجلس بابًا آخر كان يخشى فتحه وهو استشارة الأهالي في اختيار الدولة المنتدبة، ووضع لكلّ هذه الأعمال تمحلات حقوقية وتأويلات يقبلها الضعيف مكرهًا من القوي.

وكأنَّ الدول المنتدبة قد شاءت أن تقفل آخر باب تخشى فتحه، وهو قيام الشكاوى عليها من بلاد الانتداب واحتمال وجود مندوبين في جمعيّة الأمم يصغون لهذه الشكاوى ويعرضونها على الأعضاء، كما جرى هذا العام في الجمعيّة العمومية في قضيّة أفريقية الجنوبية الشرقية المنتدبة لها حكومة الاتّحاد الأفريقي. فإنَّ هذه الحكومة قد أجرت من المظالم ما حمل الأهالي على الثورة، فقمعتها بأشدّ وسائل الإرهاق والفتك وارتفع صراخ أهاليها السود. وبلغ الأمر مندوب هايتي الخلاسي اللون في جمعيّة الأمم، فقام يحتجّ على تلك المظالم ويطلب التحقيق في أمرها لأنَّ تلك البلاد تحت مراقبة جمعيّة الأمم، بصفتها بلاد انتداب. فكان لاحتجاجاته تأثير شديد واضطرّ السير أدجر ولتون مندوب الاتّحاد الأفريقي إلى التصريح بأنَّ حكومته ستجري تحقيقًا في ما وقع وتعرض النتيجة على جمعيّة الأمم. جرى هذا في حين أنَّ تلك البلاد بلاد انتداب من الدرجة الثالثة أي من الدرجة التي تخوّل الدولة المنتدبة أن تعاملها كجزء من مستعمراتها.

فتلافيًا لهذه «المقلقات» وأمثالها، وضعت الحكومة البريطانية مشروع نظام لطريقة تقديم الشكوى من بلاد الانتداب وعرضته على مجلس جمعيّة الأمم طالبة درسه وتصديقه. وهذا المشروع يقضي بأنه لا يسوغ تقديم الشكوى من بلاد الانتداب على الدولة المنتدبة لجمعيّة الأمم إلاّ بواسطة الدولة المنتدبة نفسها، وعندما تقدّم شكوى كهذه تنظر فيها الدولة المنتدبة، فإذا رأتها جدّية خالية من الطعن أو التعريض بها تقدّمها في مدّة ثلاثة أشهر مع الجواب عليها إلى المرجع الخاص في جمعيّة الأمم.

فوَضْعُ هذا المشروع في هذا الشكل يقضي على كلّ أمل لبلاد الانتداب بالالتجاء إلى سلطة جمعيّة الأمم في إنصافهم إذا حلّت بهم مظلمة ما.

وتناول المجلس المشروع في اجتماعه الذي عُقِدَ في جنيف في ٣١ أغسطس سنة ١٩٢٢، وأحاله إلى لجنة الوصايات الدائمة لدرسه. ولفت نظرها إلى نظام الشكاوى الجاري العمل بموجبه في وادي السان وتجاه الأقلّيات في أوربا الوسطى. وكانت هذه اللجنة عرفت أنَّ هذا المشروع قد قُدّم إلى المجلس، فلمّا وضعت تقريرها المؤرَّخ في ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٢ لم يكن المجلس قد اجتمع ولا المشروع عُرض عليها، ولكنّها ذكرت في شأنه فقرة في تقريرها هذا بعضها:

«... ولم تفحص اللجنة اقتراحات الحكومة البريطانية (في نظام الشكوى) لأنَّ المجلس لم يكلّفها ذلك، ولكن لا بدّ لها من أن تؤكّد للمجلس أنها تسرّ بوضع نظام يريحها من العناء الذي تقاسيه في أمر لم يوضع له نظام بعد مع أنه أمر مهمّ دقيق. ولذلك رأت اللجنة أنَّ الحاجة أثناء المناقشات تقضي أن يوزّع كلّ من أعضائها على بقيّة زملائه بواسطة السكرتيرية ما يصل إليه من الشكاوى والوثائق التي تهمّها. وقرّرت أيضًا أن يقدّم رئيس فرع الوصايات جميع ما يرد إليه من الشكاوى والوثائق التي من هذا النوع إلى رئيس اللجنة وهو يوزّعها على الأعضاء إذا ما رأى لزومًا لذلك».

وحالما شعر الوفد بهذا المشروع، رأى من المصلحة الوطنية معارضته وإظهار مضاره للأعضاء لإلغائه أو لإبداله بأفضل منه أو لتعديله. وكان تقرير لجنة الوصايات

الدائمة الآنف الذكر قد عُرض على اللجنة السادسة في الجمعيّة العمومية، فقابل الوفد بعض أعضاء هذه اللجنة وشرح لهم المسألة شرحًا وافيًا وكتب إلى الجميع كتبًا خاصّة بذلك أشار فيها إلى ما يجري في البلاد الآن وإلى الغاية التي تستطيع الدول المنتدبة أن تستخدم حقّ الشكوى الإنكليزي لها إذا وافقت جمعيّة الأمم عليه. وزاد كلّ هذه المساعي أنه قابل كلّ مَن وجدهم في جنيف من أعضاء لجنة الوصايات الدائمة، وذهب أحد أعضائه إلى مونترو حيث قابل عضوًا آخر كان قد ذهب إلى هناك. فوجد كلّ إصغاء وعطف من جميع الذين قابلهم، ثمَّ إنّه أرسل كتابًا في هذا الموضوع إلى جميع أعضاء الجمعيّة العمومية حين عرض المشروع على اللجنة السادسة، هذا أهمّ ما فيه:

جنيف، ١٨ سبتمبر ١٩٢٢

يا صاحب السعادة،

« نستأذن سعادتكم في لفت أنظاركم إلى النتائج التي قد تعقب احتمال الموافقة على المشروع المتعلّق بالنظام الواجب اتّباعه في أمر الشكاوى التي ترد من بلاد الانتداب ضدّ الدولة المنتدبة. فهذا المشروع ينصّ على أنَّ الشكاوى يجب أن لا تعرض على جمعيّة الأمم إلاّ بواسطة الدولة المنتدبة نفسها، وبذلك يحرم أهالي بلاد الانتداب ممّا يضمن لهم أنَّ جمعيّة الأمم تقف على تلك الشكاوى وأنَّ هذه الشكاوى لا تلعب بها الأيدي، وأنَّ الذين يقدّمونها يأمنون الاضطهاد.

ولا حاجة إلى القول إنّه إذا تنفّذ المشروع المذكور في ما يتعلّق ببلاد الدرجة الأولى من الانتداب، يتلاشى الأمل الوحيد الذي بقي لهذه البلاد في الالتجاء إلى سلطة جمعيّة الأمم إذا نفّذت نصوص الوصاية تنفيذًا مجحفًا بها. وينتج عنه أنَّ الجماعات التي اعترف لها عهد جمعيّة الأمم أنها قد بلغت درجة من الرقيّ، يصحّ معها الاعتراف بوجودها أممًا مستقلّة مؤقّتًا، لا تستطيع أن تتمتّع بحقّ رفع الشكوى...

ونحن لا نصدّق أنَّ روح العهد ونصّه يسمحان أن تكون الدولة المنتدبة الخصم والحكم في بلاد الانتداب ».

وقد أسفرت كلّ هذه المساعي عن نتيجة لا يستهان بها، فقد وضعت اللجنة السادسة قرارًا في هذا الشأن وافقت عليه الجمعيّة العمومية، هذا نصّه:

نظرت اللجنة السادسة في مسألة حقّ الشكوى التي أثارها تقرير لجنة الوصايات الدائمة، فهي تعرب عن أملها أن يعيّن هذا الحقّ في شكل يسمح:

١ـ بأنَّ جميع الشكاوى التي ترد من سكّان بلاد الانتداب يجب أن تقدّم إلى لجنة الوصايات الدائمة بواسطة الإدارة المحلّية والدولة المنتدبة.

٢ـ بأنَّ الشكاوى المتعلّقة بحالة سكّان بلاد الانتداب والواردة من مصادر أخرى لا تضعها لجنة الوصايات الدائمة موضع الدرس قبل أن تعطي الدولة المنتدبة التسهيلات اللازمة لإبداء رأيها.

من هذا القرار يظهر أنَّ مساعي الوفد في هذا الشأن قد أثمرت ثمرًا يعزيه في جهاده ويريه ثمرًا لأتعابه. نعم، إنّه ليس سوى أمل تعرب عنه اللجنة السادسة، ولكن بوادر الحالة في الجمعيّة العمومية وفي لجنة الوصايات الدائمة كان يحمل الوفد على الثقة بأنَّ هذه المسألة ستحلّ حلاًّ لا تستطيع عنده الدولة المنتدبة أن تخنق كلّ صوت يرتفع بالشكوى من البلاد.

وممّا يساعد على ذلك أنَّ نظام الشكوى المتعلّق بالأقلّيات في أوربا الوسطى والمدوّن في معاهدات الصلح يسمح للأقلّيات أن تقدّم الشكاوى إلى جمعيّة الأمم رأسًا، وكذلك يباح لسكّان وادي السار الموضوع تحت إشراف لجنة من جمعيّة الأمم.

وعندما عرض قرار اللجنة السادسة الآنف الذكر على الجمعيّة العمومية، تكلَّم عنه مسيو بلفارد مندوب هايتي، فردّ عليه ردًّا شديدًا واستشار جمعيّة الأمم للمحافظة على ما لها من حقّ الإشراف، وأظهر خطورة الأمر، وطلب أن يباح لأهالي بلاد الانتداب أن يقدّموا الشكاوى رأسًا إلى جمعيّة الأمم التي هي الهيئة المسؤولة عن مصيرهم.

وتكلَّم بعده اللورد روبرت سيسل بما يقرب من هذا المعنى، واقترح أن تقدّم الشكاوى نسختين رأسًا إحداهما للجنة الوصايات الدائمة والأخرى للدولة المنتدبة، وتُحدَّد للدولة المنتدبة مدّة معيّنة لإبداء رأيها في موضوع الشكوى.

ثمَّ قال إنّه سيعرض رأيه هذا على المجلس ليضعه موضع الدرس عند فحص المشروع.

وكانت قد جرت مناقشة عنيفة في شأنه في اللجنة السادسة، وكلا المسيو بلفارد واللورد روبرت سسل عضوان فيها، أسفرت عن وضع القرار في شكل أمل وبالصورة التي أتينا على تعريبها.

وكان الوفد عارفًا عندما قدم إلى جنيف أنَّ الجمعيّة العمومية لن تنظر في قضيّتنا هذا العام وليست داخلة في جدول أبحاثها، ولم يذكر المجلس في تقريره الذي قدّمه إلى الجمعيّة العمومية شيئًا عنها، فما أورده فيه عن أعماله في الانتدابات يتناول المدّة التي تنتهي في شهر أيار (مايو)، ١٩٢٢، ولم يكن في ذلك الحين قد أبرم شيئًا يتعلّق بقضيّتنا. وإنّما فعل المجلس ذلك لأنَّ النظام الداخلي لجمعيّة الأمم يقضي على المجلس أن يضع تقريره السنوي عن أعماله ويطبعه ويوزّعه على جميع أعضاء جمعيّة الأمم قبل التئام الجمعيّة العمومية بثلاثة أشهر على الأقلّ ليكون لهم الوقت الكافي لفحصه.

لهذه الأسباب توقّع الوفد أن لا تنظر الجمعيّة العمومية في اجتماعها الثالث في القضيّة فلم يسؤه ذلك، لأنه رأى أنه ما زال في متّسع من الوقت لإجراء المساعي التي يرى لزومًا لها. ولم يكن يرغب في أن يقدم أحد أعضاء جمعيّة الأمم على إثارة القضيّة في اجتماعها العام، بل فضّل أن يستفيد من الوقت وأن لا يؤخذ على غرّة بقرار مناقض للمصلحة إذا أثار القضيّة في الجمعيّة العمومية أحد الأعضاء وقامت الجمعيّة العمومية تؤيّد المجلس في ما فعله. وقد أظهرت الظروف الآن أنَّ الوفد كان مصيبًا في سياسته هذه، فقد طرأ من العوامل على الموقف العام في شرقنا القريب ما جعل كلّ حلّ محتملاً بدون تعرّض لنقض قرار تضعه جمعيّة الأمم.

وظلّ الوفد عاملاً على هذه الوتيرة في جنيف، يبسط القضيّة، ويباحث المندوبين والكبراء فيها، ويذيع أمرها في العالم، ويراسل بعض رجال السياسة في العواصم الكبرى، ويقابل رجال الصحافة، ويدلي إليهم بحججه وتصريحاته، إلى أن انتهى اجتماع الجمعيّة العمومية.

ـ مذكّرة من أجل لبنان

اشتهر عن سليمان بك كنعان، أحد أعضاء الوفد، أنه لا يدع فرصة تفوت دون أن يشتغل بعمل ما من أجل لبنان، بصفته عضو مجلسه الإداري السابق، ولكنّه ليس أعرق في لبنانيّته من الأمير شكيب أرسلان. فوضع كلاهما مذكّرة في القضيّة اللبنانية وقدّماها إلى رئيس الجمعيّة العمومية لعصبة الأمم وإلى سكرتيرها العام، وهذا تعريبها:

جنيف، ١٩ أيلول ١٩٢٢

يا صاحب السعادة،

نتشرّف بأن نستعطف نظركم إلى أنَّ مجلس جمعيّة الأمم أكره لبنان على قبول النظام الذي أُكرهت سورية وفلسطين على قبوله، في القرار الذي وضعه في ٢٥ تموز سنة ١٩٢٢ ووافق فيه على بعض الانتدابات الخاصّة بالشرق الأدنى.

فإزاء هذا القرار الذي يمسّ استقلال لبنان، ويخرج عن دائرة صلاحية المجلس، نرى من أقدس واجباتنا أن نحتجّ بشدّة على ذلك باسم مواطنينا اللبنانيين الذين منعتهم السلطة القائمة في بلادهم من أن يواصلوا شكاويهم إلى الخارج.

١ـ قلنا إنَّ هذا القرار يمسّ استقلال لبنان، وذلك لأنَّ السلطان سليمان الأول، سلطان تركيا، لمّا احتلّ سورية سنة ١٥١٦ كان لبنان متمتّعًا باستقلاله الإداري، يحكمه أمراؤه بملء حرّيته. وقد احترم الفاتح التركي هذا الاستقلال الذي لم يمسّ

بسوء في خلال القرون الثلاثة الماضية بفضل الهمّة التي أبداها سكّان الجبل وأمراؤه ـ من الأمير فخر الدين المعني إلى الأمير بشير الشهابي (١٥٤٨ ـ ١٨٤١) ـ في الدفاع عنه واستعدادهم لبذل آخر نقطة من دمائهم في سبيل استقلاله.

وظلّت إدارة لبنان بيد أمرائه من سنة ١٨٤١ إلى سنة ١٨٦٠، فكان آل أرسلان يحكمون القسم الجنوبي وآل أبي اللمع القسم الشمالي.

ولمّا عيّن الباب العالي، بموافقة الدول، داود باشا أول متصرّف لجبل لبنان سنة ١٨٦١، أعلن يوسف بك كرم الثورة بعدما رأى امتيازات الجبل غير مكفولة تمامًا. وعمد إلى استخدام القوّة ببسالة نادرة المثال، وقاتل على رأس شراذم من الأبطال قوّات تفوقه عددًا أضعافًا مضاعفة، ولم يخلد إلى السكينة إلاّ بإصرار فرنسا التي وثق بها وسلّم نفسه إليها اجتنابًا للمشاكل الدولية، وقد ذهب ضحيّة هذه الثقة في ما بعد.

وفي سنة ١٨٦٠، تدخّلت الدول لمصلحة لبنان، وأرسل نابليون الثالث قوّة من الجند إلى سورية، ولكنَّ الحكومة الفرنسوية أسرعت حينئذٍ إلى التصريح بأنها لا ترمي إلى الفتح ولا ترغب إلاّ في حماية استقلال اللبنانيين.

ولم يمضِ على ذلك سنة واحدة حتّى وضعت الدول پروتوكولاً يؤيّد استقلال لبنان الإداري وامتيازات سكّانه التاريخية، وحملت الباب العالي على تصديق الپروتوكول. وظلّ اللبنانيون أصحاب القول الفصل في إدارة شؤونهم إلاّ في ما يتعلّق بالتمثيل الخارجي وانتخاب المتصرّف.

وكان انتخاب المتصرّف معلّقًا على موافقة جميع الدول الحامية للبنان، وكان للبنان مجلس منتخب انتخابًا حرًّا يسنّ الأنظمة التي يراها لازمة ويقرّر الضرائب ويضع الميزانية. ولم تكن الخدمة العسكرية معروفة في لبنان. وكانت الحدود اللبنانية محترمة حتّى من جانب الجيش التركي، والمحاكم اللبنانية مستقلّة استقلالاً تامًّا.

وكذلك النظام المالي، فلم تكن الضرائب والرسوم والانحصارات التي تقرّر في الولايات العثمانية تشمل لبنان، حتّى أنه لمّا أعلن الدستور العثماني على أثر ثورة سنة ١٩٠٨، صرّحت الحكومة التركية بأنَّ النظام الجديد لا ينفّذ في لبنان ولا يمسّ استقلاله أقلّ مساس.

وقد احترمت تركيا وحلفاؤها هذا الاستقلال في خلال الحرب العظمى، فلم يجنّد أحد من اللبنانيين ولم يشترك لبنان في الحرب كسائر الولايات التركية.

وأعلن رجال الحلفاء ـ ولا سيّما الفرنسويون ـ غير مرّة أنه لا بدّ من المحافظة على استقلال لبنان وامتيازاته محافظة تامّة.

ولكن ماذا رأينا بدلاً من ذلك؟ رأينا الدولة المنتدبة تبقي جيوشها في أراضي لبنان وتنشئ الجندرمة المحلّية ـ أي تقرّر التجنيد ـ وتُكره البلاد على الاشتراك في نفقات الاحتلال وما يلزمهم من المهمّات، وتأخذ على عاتقها إدارة الشؤون الأجنبية والتمثيل الخارجي من غير أقلّ مراقبة لبنانية، وتشرف على القضاء والمعارف، وتفرض الضرائب والرسوم الجمركية بحسب أهوائها، وتبرم اتّفاقات جمركية وغيرها، وتمنح الامتيازات، وتقرّر الاحتكارات، وتوافق على المعاهدات الدولية، وتسنّ نظامًا للعاديات، وتجبر الشعب على أداء النفقات التي صرفت على تنظيم الإدارة وتطوير الثروة المحلّية والقيام بالمشروعات العامّة، من غير أن تستشار البلاد بشأن ضرورة هذه النفقات التي لا نسبة بينها وبين الفائدة المنشودة منها، مع العلم بأنَّ ممثّلي الدولة المنتدبة واثقون بأنَّ هذا المال سيؤدّيه دافع الضرائب اللبناني مهما اقتضت الحال.

وخلاصة القول إنَّ الدولة المنتدبة ألغت السيادة اللبنانية إلغاءً تامًّا ولم تبقِ أقلّ ضمان على حرّية السياسة، وأنشأت في لبنان نظامًا إداريًّا مباشرًا باسم الدولة المنتدبة وبواسطتها...

لذلك لا نرى حاجة إلى الإفاضة في الكلام لكي نثبت أنَّ مجلس جمعيّة الأمم ألحق ضررًا عظيمًا باستقلال لبنان وامتيازاته، بقراره الجائر الذي اتّخذه في ٢٥ تموز سنة ١٩٢٢ وبشروط الانتداب الخاصّة بلبنان وسورية، بالرغم من أنَّ لبنان كان حتّى سنة ١٩١٤ تحت ضمانة الدول الفعلية والمشتركة.

٢ـ وقد قلنا أيضًا إنَّ مجلس جمعيّة الأمم حادَ بعمله هذا عن المبدأ المرسوم في عهد جمعيّة الأمم، وتجاوز حدود السلطة المخوّلة له.

فإنَّ مسألة لبنان لم يرد ذكرها في «مؤتمر الصلح» ولا في مؤتمر «سان ريمو» ولا في معاهدة «سيڤر» ـ التي رفضتها تركيا ـ ولا في التصريح البريطاني الفرنسوي الذي نشر في ٨ نوفمبر سنة ١٩١٨.

لذلك جاز لنا أن نعتقد ـ وقد أيّدتنا تأكيدات الساسة الفرنسويين المتكرّرة في هذا الاعتقاد ـ أنَّ لبنان الذي احتفظ بأنظمته الإدارية المستقلّة أكثر من نصف قرن سيحتفظ بحالته الخاصّة، ولا يندمج في الاتفاقات المبرمة بين بعض الدول في شأن سورية وفلسطين والعراق.

ولو فرضنا أنَّ تركيا وافقت على معاهدة «سيڤر»، فإنَّ المادة ١٣٢ منها لا تخوّل الحلفاء في لبنان أكثر من الحقوق التي كانت لتركيا نفسها. وقد رأينا كيف أنَّ السلطة العثمانية كانت اسمية في لبنان.

فهل النظام الذي وضعه مجلس جمعيّة الأمم للبنان ـ إذا فرضنا جدلاً أنَّ لبنان يمكن إدماجه ولو بغير حقّ في البلاد الواقعة تحت الانتداب ـ هل هذا النظام يتّفق مع مبدأ الانتداب (حرف أ)، ولا سيّما المبدأ الذي وضع في عهد جمعيّة الأمم؟

كلاّ، لأنَّ الفقرة الرابعة من المادّة ٢٢ من عهد جمعيّة الأمم تقول: «إنَّ بعض الجماعات التي كانت من السلطنة العثمانية في ما سبق قد بلغت درجة من الارتقاء يمكن معها أن يعترف مؤقّتًا بكونها أمّة مستقلّة، على شرط أن تسترشد إدارتها

بنصائح ومساعدة تستمدّها من دولة منتدبة إلى أن تصير أهلاً للسير وحدها، وتؤخذ آراء هذه الجماعات بعين الاعتبار في ما يتعلّق بانتقاء الدولة المنتدبة".

فيؤخذ من هذا النصّ أنّ الانتداب يجب أن لا يتعدّى حدّ النصيحة والمساعدة لبلاد يمكن أن تحتاج إليهما مؤقتًا ريثما تستطيع السير وحدها إذا فرض أنها عاجزة عنه، وذلك علاوة على أنه يقضي بأن يترك اختيار الدولة المنتدبة لسكّان البلاد أنفسهم.

ومهما يكن من الأمر، فإنّ الانتداب ليس قضاءً على السيادة القومية، ولا على الاستقلال، ولكن ما ظهر إلى الآن يدلّ بجلاء ووضوح على أنّ مجلس جمعيّة الأمم وصل إلى هذه النتيجة، أي القضاء على السيادة القوميّة والاستقلال، في ما يتعلّق بلبنان، وذلك بموافقته على صكّي الانتداب في ٢٥ تموز سنة ١٩٢٢.

وقد فعل ذلك مستندًا إلى الفقرة الثامنة في المادّة ٢٢ من عهد جمعيّة الأمم، وهي:

"إذا لم يكن أعضاء الجمعيّة قد وضعوا اتّفاقًا سابقًا بشأن شكل الرقابة أو الإدارة ـ الذي تنفّذه الدولة المنتدبة ـ فإنّ المجلس هو الذي يقرّر هذه الأمور".

وهنا مجال للملاحظة أنّ عهد جمعيّة الأمم قد ألغى الاتفاقات السرّية كلّها، ولا سيّما الاتفاقات التي أبرمت بين بعض المحاربين لضمّ أملاك العدوّ أو احتلالها. فالاتفاقات التي سبق إبرامها بشأن لبنان يجب أن تُلغى وتُهمل، ولا سيّما إذا كانت موادها، كما هي الحالة الآن، مناقضة لروح عهد الجمعيّة ونصّه تمام المناقضة.

وممّا لا بدّ منه الإشارة أيضًا إلى أنّ المجلس، مهما تكن السلطة المخوّلة له في الفقرة الثامنة من المادّة ٢٢، ينبغي أن لا يتعدّى الحدود المعيّنة له في الفقرة الرابعة من المادّة عينها، أي أنّ مهمّة الدولة المنتدبة يجب أن تقتصر على النصح والمساعدة.

ولكنّ المجلس لم يرد أن يقف عند هذا الحدّ، بل إنّه منح الدولة المنتدبة سلطة أوسع ممّا يحقّ له أن يفعل، وهي سلطة قضت على حرّية البلاد الموضوعة تحت الانتداب "من حرف أ" قضاءً مبرمًا، كما ذكرنا آنفًا، وخوّلت الدولة المنتدبة أن تنشئ

إدارة مباشرة، كما في البلاد الواقعة تحت الانتداب "حرف ب"، وبذلك حوّلت نظام الانتداب كلّه إلى استعمار بحت.

لذلك كان عمل مجلس الجمعيّة عبثًا بروح العهد ونصّه، وتجاوزًا للسلطة المخوّلة له.

فإلى هاتين النقطتين المهمّتين رأينا من واجبنا أن نستعطف أنظار جمعيّة الأمم. وهاتان النقطتان حملتانا على أن نحتجّ لديها بشدّة وباَسم مواطنينا اللبنانيين على سوء استعمال السلطة المخوّلة للمجلس في تفسير المادّة ٢٢ في العهد.

وإنّنا نستأذن بأن نزيد على ذلك أنَّ عمل المجلس هذا كان ظلمًا فظيعًا وقع على الشعب اللبناني الذي لم ينفكّ منذ نشأته باذلاً أعظم الضحايا دفاعًا عن حرّيته، وقد أقام للعالم كلّه أدلّة لا تدحض على ترقّيه وحضارته، وعلى جدارته بإدارة شؤونه والتصرّف بأموره.

وأفظع من ذلك أنَّ لبنان الذي كان على الدوام ملجأ الشعوب الضعيفة في الشرق يتحوّل الآن إلى مركز للاحتلال الاستعماري أو إلى مسرح للمنافسات الدينية أو الدولية، وهذا ممّا ينذر دائمًا بتعكير صفو السلم في العالم.

فمن مصلحة اللبنانيين والحالة هذه، ومن مصلحة أوربا أيضًا أن يعاد استقلال لبنان بضمانة المجموع الدولي، وأن يُترك لأهله الخيار في انتقاء شكل حكومتهم وانتخاب رئيسها بلا تدخّل أجنبي في الأمر لكي ينشئوا في بلادهم نظامًا ديموقراطيًا نيابيًّا يلائم مصالحهم ويتّفق مع مصلحة السلم العام.

وتفضّلوا يا صاحب السعادة بقبول فائق احترامنا،

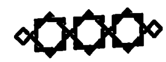
عن اللبنانيين	عن اللبنانيين
سليمان كنعان	**الأمير شكيب أرسلان**
العضو السابق في مجلس لبنان الإداري	السكرتير العام للوفد السوري

خاتمة

لمّا أنفض مجلس جمعيّة الأمم الذي كان منعقدًا في (جنيف) وتفرّق أعضاؤه ذهب بعض رجال وفدنا السوري إلى ألمانيا، وبعضهم إلى غيرها، ترويحًا للنفس أيامًا، على أن يأتوا بعد ذلك إلى إيطاليا حيث كان ينتظر أن ينعقد مؤتمر الشرق في البندقية.

وفي شهر تشرين الأول (نوفمبر) سنة ١٩٢٢ حضر بعض الوفد إلى إيطاليا لإتمام المساعي التي ابتدأنا فيها من قبل والسفر منها إلى الأستانة توطئة للمساعي التي يقوم الوفد بها الآن في لوزان.

ولمّا كان مؤتمر لوزان لا يزال منعقدًا، فقد رأينا أن نفرد أعمال الوفد فيه بكرّاس نصدره على حدة ملحقًا بهذا الكتاب الذي اكتفينا الآن بما ضمّ بين دفّتيه من صفحات بيضاء ومآثر خالدة. والله من وراء القصد.



ملحق

سوريا تقتبل ابنيها العظيمين الوفيّين *

منذ أسبوعين، وصل أصحاب السعادة الأمير شكيب أرسلان وإحسان الجابري إلى وطنهما بعد غياب مدّة تقرب من ربع قرن في جهاد مستمرّ لمصلحة الأمّة العربية وإعلاء صوتها في أوربا - ومن يقدر أن يصوّر ما كان من الأثر العميق في تلك النفوس الطاهرة ساعة النزول من الباخرة ودسّ أرض الوطن واستنشاق هواءه، بعدما كُلّلت الجهود بالنجاح، وبعدما خفّت وطأة السلطة الأجنبية عن سوريا مهد الحضارة العربية ومركز نهوض ثقافة الأجداد.

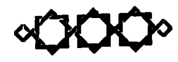
لقد أسهبت صحف الشرق في وصف الاحتفالات العظيمة التي أعدّتها الأمّة السورية لاقتبال زعيميها، بل لاقتبال زعيمين من زعماء الأمّة العربية وقائدَين من قوّاد الملّة الإسلامية. فوقفت الحركة في بيروت يوم قدوم الباخرة وتعطّلت سائر المصالح، ووفدت الوفود من أقصى البلاد ونُصبت الأعلام، وتغنّت الجماهير بالأناشيد الحماسية، وردّدت أصوات النغمات الموسيقية تكريمًا وإجلالاً لشكيب أرسلان ورفيقه في السرّاء والضرّاء إحسان الجابري. فقال مراسل الأهرام إنّ بيروت لم تشاهد قطّ ما يشابه ذلك الاحتفال العظيم. أمّا اقتبال عاصمة بني أميّة دمشق، فحدِّثْ ولا حرج! فالشعب من رئيس الجمهوريّة إلى العامل المتواضع كان يترقّب الساعة التي يتمكّن فيها من الهتاف بأسم زعيميه المخلصَين اللذين ضحّيا في سبيل راحته وعزّه كلّ غالٍ ونفيس لديهما، فلم يكن يوم دمشق أقلّ مهابة وجلالاً وحبورًا وجذلاً من يوم بيروت، عروسة البحر الأبيض. وقُلْ عن حلب ما قلت عن أختيها، ونأسف لضيق المقام وإلاّ لأوردنا التفاصيل كما بسطها مكاتبو صحف الشرق.

(١) نقلاً عن جريدة الأطلس المغربية، التي كانت تصدر في الدار البيضاء. السنة الأولى، العدد ١٨، بتاريخ ٢٤ حزيران ١٩٣٧.

ولكن لا بدّ أن نقول إنَّ الطريق بين الشهباء ودمشق على طولها كانت مكتظّة بأهل القرى والمداشر البعيدة ليشاركوا في الترحيب ويأخذوا حقّهم من الحفل العظيم. فكان قدوم الزعيمين بمثابة عيد وطني اشتركت فيه الأمّة كلّها واهتزّت له أطراف البلاد. فلتهنأ سوريا برَجليها العظيمين، رمز استقلالها ووحدتها. ولتهنأ الأمّة العربية بهما مدافعَين عن الحقوق المهضومة.

وقد أبرقت حركتنا الوطنية بهذه الكلمات لصاحب السعادة والسموّ شكيب أرسلان عند قدومه للبنان:

«إنَّ الحركة الوطنية بالمغرب تقدّم لسعادتكم أجمل التهاني بالرجوع إلى الوطن والجهود مكلّلة بالنجاح، وتبعث لكم ولزميلكم الجابري تحيّاتها وإعجابها».



فهرست المحتويات



١٨٦٩ - ١٩٤٦

«إذا ألقى القارئ نظرة على هذا الكتاب، يجد أنَّ الوفد لم يدّخر وسعاً في دعاية القضيّة وخدمتها والحثّ على تأييدها، في كلّ مكان لاحت له منه بارقة أمل. فقد طرق أبواب جميع المؤتمرات والمجالس والمجتمعات الدولية التي عُقِدت في أوروبا من مؤتمر «جنوى» إلى مؤتمر «لوزان»، وقابل رجال السياسة في جميع الممالك التي لها علاقة بالذات أو بالتبع بقضيّتنا الوطنية، ووزّع منشوراته في كلّ تلك المراكز الدولية بعدما بسط لها القضيّة شفاهًا. وكان من تأثير مساعيه أنَّ مجلس النوّاب الفرنسوي تحدّث بأعماله في كلّ جلسة تناول فيها البحث مسألة سورية. وخرجت السياسة الفرنسوية تجاه الوفد عن خطّة المقاطعة بالصمت إلى خطّة المناقشة والمجاملة، كما ظهر في جنيف ممّا يجده القارئ مجملاً في هذا الكتاب.

ومن أهمّ ما كان لمساعيه اليد البيضاء فيه عدول إيطاليا عن الموافقة على إبرام صكّ الانتداب لسورية، فظلّ الانتداب معلّقًا حتّى الآن».